الرابطـة المـارونية

المؤتمر الأول

«أرضي هويّتي»

قصر المؤتمرات – ضبيه

السبت ٥ تموز ٢٠١٤



أعضاء المجلس التنفيذي للرابطة المارونية



رئيس
الأمير النقيب سمير شفيق أبي اللمع

نائب الرئيس
القاضي موريس يوسف خوّام

أمين عام
المحامي فارس نعمة الله أبي نصر

أمين صندوق
المحامي ميشال جاك قماطي

أعضاء
العميد ابراهيم سجعان جبور
الأستاذ اميل يوسف أبي نادر
الأستاذ انطوان بولس قسطنطين

الأستاذ بشارة موريس قرقفي
المحامي جهاد جوزف طربيه
الأستاذ سهيل شليطا مطر

الدكتور فادي رومانوس جرجس
المحامية كارلا إميل شهاب
المحامي لوران طنوس عون
المهندس مارون حنا رومانوس

الدكتور مارون جورج سرحال
المحامي وليد جوزف الخوري
المحامية ندى عصام عبد الساتر أبو سمرا

هذا الكتيب

نظّمت الرابطة المارونية في الخامس من تموز ٢٠١٤، مؤتمراً بعنوان «أرضي هويتي» في قصر المؤتمرات – ضبيه، رعاه صاحب الغبطة والنيافة البطريرك الماروني الكاردينال مار بشارة بطرس الراعي بطريرك إنطاكية وسائر المشرق، وحضره ٥٥٠ شخصية لبنانية، يتقدّمها مطارنة ورجال دين من مختلفة الطوائف المسيحية وممثلون عن مختلف الرهبانيات الرجالية والنسائية وممثلون عن أحزاب: الكتائب اللبنانية، التيّار الوطني الحرّ، القوات اللبنانية والوطنيين الأحرار والمردة، والاتحاد المسيحي الديمقراطي اللبناني، وحشد من النواب الحاليين والسابقين والوزراء السابقين، والرؤساء السابقين للرابطة، ورئيس المؤسسة المارونية للانتشار والمجلس العام الماروني ونقباء المهن الحرّة واتحاد الرابطات المسيحية ورؤساء وأعضاء مجالس البلديات اللبنانية.

إفتتح المؤتمر رئيس الرابطة المارونية النقيب سمير أبي اللمع الذي ألقى كلمة أضاء فيها على أهداف المؤتمر، تلاه الأمين العام للرابطة المحامي فارس أبي نصر الذي لفت إلى خطورة بيع الأراضي والتخلّي عنها وانعكاساتها السلبية، وكانت كلمة للمطران أنطوان نبيل العنداري ممثلاً غبطة البطريرك مار بشارة بطرس الراعي الذي شدّد على قدسية الأرض وأهميتها في روحانيتنا ووجداننا.

بعد افتتاح المؤتمر، عُقدت محاور بحث شارك فيها أخصائيّون تطرقوا إلى موضوعات في غاية الأهمية، توزّعت على أربع محاور تمّت مناقشتها في أربع جلسات:

- التبدّل الديموغرافي والجغرافي في لبنان.
- القوانين والمراسيم وتعديلاتها ومشاريع القوانين المقترحة، المتعلقة بتملك الأجانب والبيع بين اللبنانيين.

- الإنماء المتوازن والتنمية المستدامة في المناطق.
- مصادر التمويل: هبات وقروض.

وبنتيجة المناقشات المعمّقة التي تخلّلت الجلسات والمعلومات الخطيرة التي تمّ التداول بها، جرى استخلاص مجموعة من التوصيات المتصلة بالمحاور التي أثيرت.

ولأنّ «أرضي هويتي» يتناول موضوعاً حساساً ويتوجّه إلى اللبنانيين عموماً والمسيحيين خصوصاً من كلّ الفئات والأعمار، جرى عرض شريط «أرضي مش للبيع» عقبه تكريم للّذين أعدّوا هذا العمل الفني وأسهموا في إنجاح الحملة الإعلامية .

ولأنّ هذا المؤتمر شكّل حدثاً، وتطرّق إلى عنوان دقيق يتّسم بالأهمية والخطورة، وعالج بطريقة عملية السبل الآيلة إلى الحدّ من خطر ضياع الأرض والهوية الوطنية، وجدت الأمانة العامة في «الرابطة المارونية» فائدة في جمع وقائع هذا اليوم المميّز في كتيّب ووضعه في تصرّف كل من حضر المؤتمر إضافةً إلى كافة أعضاء الهيئة العامة في الرابطة والمهتمين.

إنّ الاهتمام الذي أولته الرابطة المارونية لهذا المؤتمر سيكون حافزاً لمتابعة طرح إشكالات الأرض والهوية، خصوصاً أنّ المجلس التنفيذي للرابطة اعتبر أنّ ما قام به هو خطوة أولى في رحلة الألف ميل.

الرابطة المارونية
الأمـــانة العـــــامة

برنامج المؤتمر

- ٩:٠٠ – ١٠:٠٠ : **تسجيل أسماء المشاركين**

- ١٠:٠٠ – ١٠:٤٥: **افتتاح المؤتمر**

- النشيد الوطني

- نشيد الرابطة المارونية

- كلمات الافتتاح:

١. كلمة رئيس الرابطة المارونية النقيب سمير شفيق أبي اللمع

٢. كلمة أمين عام الرابطة المارونية الاستاذ فارس نعمة الله أبي نصر

٣. كلمة صاحب الغبطة والنيافة الكاردينال مار بشارة بطرس الراعي الكليّ الطوبى

الجلسة الأولى: التبدل الديموغرافي والجغرافي في لبنان

- ١٠:٤٥ – ١١:٤٥: **-الواقع الديموغرافي الحالي بين مكوّنات العائلة اللبنانية**

- الواقع الجغرافي الحالي الناتج عن البيوعات العقارية

- تملك الاجانب في لبنان

- التعدّي على الملكية الخاصة والعامة

ادارة الجلسة: الاستاذ جهاد جوزف طربيه

المتكلمـون:

١. الاستاذ ربيع أسعد الهبر: الاحصائيات الديموغرافية

٢. سعادة المدير بشارة موريس قرقفي (المدير العام السابق للدوائر العقارية)**: الحركة العقارية، الايجابيات والسلبيات**

٣. سعادة النائب نعمة الله فارس أبي نصر: الواقع الديموغرافي و تملك الاجانب

- ١١:٤٥ – ١٢:٠٠: **إستراحة**

الجلسة الثانية: القوانين والمراسيم وتعديلاتها ومشاريع القوانين المقترحة

- ١٢:٠٠ – ١٣:٠٠: **- القوانين والمراسيم وتعديلاتها المتعلقة بتملك الاجانب في لبنان**

- القوانين ومشاريع القوانين المقترحة لجهة بيع الاراضي بين اللبنانيين

ادارة الجلسة: الدكتور فريد حليم الخوري

المتكلمـون:

١. الرئيس موريس يوسف خوّام: تملك الاجانب وبيع الاراضي بين اللبنانيين

٢. الرئيس سليم بطرس سليمان: الارض والدستور

٣. الدكتور انطوان انطوان سعد: الاسباب الموجبة للحد من بيع الاراضي من الغير تبعاً للقانون اللبناني والمقارن

- ١٣:٠٠ - ١٣:٣٠: عرض فيلم « أرضي مش للبيع »
تكريم المساهمين في إنجاح الحملة الاعلامية
- ١٣:٣٠ - ١٤:٣٠: غداء

الجلسة الثالثة : الإنماء المتوازن والتنمية المستدامة في المناطق

- ١٤:٣٠ - ١٥:٣٠:
  - ضرورة تحقيق التنمية المتوازنة في مختلف المناطق
  - العمل على إنشاء مناطق إقتصادية حرة
  - التعاون والتوأمة بين البلديات
  - التشجيع على إنشاء تعاونيات متخصصة
  - التشجيع على الانخراط في الادارات والمؤسسات الرسمية في لبنان

ادارة الجلسة: الاستاذ لوران طنوس عون

المتكلمـون:
١. الاستاذ انطوان يوسف منصور واكيم (الامين العام السابق للرابطة المارونية) التعاون والتوأمة بين البلديات
٢. المهندسة غلوريا بطرس أبو زيد مونارشا: المشروع الاخضر
٣. الدكتور عصام كمال خليفة: دور الاوقاف في التنمية المستدامة
٤. الاستاذ لوران طنوس عون: إنشاء المناطق الاقتصادية الحرة
٥. الاستاذ عزيز ميشال طربيه: التعاونيات المتخصصة
٦. سعادة المدير الدكتور مطانيوس خليل الحلبي: التشجيع في الانخراط في المؤسسات العامة
٧. الأب انطوان وديع خضره: العودة الى الوظيفة العامة

- ١٥:٣٠ - ١٥:٤٥: إستراحة

الجلسة الرابعة : مصادر التمويل: هبات وقروض ميسرّة

- ١٥:٤٥ - ١٦:٣٠:
  - الادارات والمؤسسات الرسمية المختصة (مصرف لبنان، المشروع الاخضر، مجلس الإنماء والإعمار...)
  - الهبات والقروض الميسّرة والمؤمنة من مختلف الجهات المانحة

ادارة الجلسة: الاستاذة كارلا إميل شهاب

المتكلمـون:
١. الدكتور خاطر جورج أبي حبيب : دور «كفالات» في التنمية وفي شدّ المواطن الى أرضه
٢. الاستاذ انطوان ديب شمعون : دور صندوق الإسكان في التنمية
٣. الاستاذ محمد أحمد عرابي : دور البلديات في التنمية المستدامة (ESFD)
٤. الاستاذ باتريك موسى عتمة : آلية دعم صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية
٥. الاستاذ خليل جان حرفوش : اتحاد البلديات والتعاون بين القطاع العام والخاص
٦. الاستاذ سيرج روبير عويس : القروض الصغيرة آداة للمحافظة على الأرض (CLD)

- ١٦:٣٠ - ١٧:٠٠: توصيات المؤتمر

كلمة رئيس الرابطة المارونية

الأستاذ سمير شفيق أبي اللمع

صاحب الغبطة والنيافة

الكاردينال مار بشاره بطرس الرّاعي

بطريرك أنطاكية وسائر المشرق

ممثلاً بسيادة المطران انطوان نبيل عنداري السامي الاحترام

أصحاب المعالي والسعادة والسيادة،

أصحاب المقامات الروحية الإسلامية والمسيحية،

ممثلو الاحزاب اللبنانية، الحضور الكريم

يسعد المجلس التنفيذي للرابطة المارونية ويشرّفه، أن يرحب بكم جميعاً، حضوراً كريماً مميزاً، في افتتاح أعمال مؤتمره الأول «أرضي هويتي»، برعاية سامية من صاحب الغبطة والنيافة الكاردينال مار بشارة بطرس الراعي، ممثلاً بسيادة المطران انطوان نبيل عنداري، المحبب الى قلب الرابطة المارونية، الذي نشكر حضوره هذا الحفل مع إلتماس بركته، متمنين عليه التفضل بنقل شكرنا العميم الى أبينا البطريرك، لتكرمه برعاية هذا المؤتمر، آملين أن نوفق جميعاً حضوراً ومتكلمين، في انجاح أعماله، وإصدار توصيات نأمل أن تسهم في التصدي لواقعة التبدل الديموغرافي والجغرافي الذي يعيشه لبنان منذ سنوات، وحث اللبنانيين جميعاً مسلمين ومسيحيين، الحفاظ على شركة العيش القائمة بينهم، وهي الكفيلة لشدّهم الى أرضهم، وتراث الآباء والأجداد.

أيها الحضور الكريم،

إن مفهوم الأرض الإيماني يرتكز في المسيحية والإسلام على معطيات الكتاب المقدس والقرآن الكريم.

فالكتاب المقدس حدد منذ البدء عملية الخلق وعلاقة الانسان بالارض. الانسان هو ابن الارض، جُبِل منها وهي بالتالي أمه واليها يعود. والانسان خُلق ليستثمر الارض ويمارس سلطته على كل ما عليها، حتى وإن أنبتت له شوكاً وأجبرته أن يأكل خبزه بعرق الجبين.

وفي الآية الكريمة: وإن في خلق السماوات والارض واختلاف الليل والنهار، والفلك التي تجري في البحر بما ينفع الناس، وما أنزل الله من السماء من ماء فأحيا به الارض بعد موتها، وبث فيها من كل دابة، وتصريف الرياح، والسحاب المسخّر بين السماء والارض لآيات لقوم يعقلون.

من هنا، كان البعد الاول في علاقة الافراد بالارض التي أوجدهم الله عليها، هو بعد القداسة، أي عبادة الله، والنموّ الايماني في التحرر من كل وثنٍ وإشراك.

أما البعد الثاني لعلاقة الافراد والشعوب بالارض، فهو بُعْد الرسالة والإنارة، ومشاركة الاخرين بالبركة التي حصلوا عليها لكي ينعموا بخيرات هذه الارض ويحافظوا عليها.

فانطلاقاً من هذين البعدين، ارتبط تاريخ الموارنة بلبنان، أرضاً ووطناً. فالارض بالنسبة اليهم هي أرض قداسة، هي الوطن والكيان، وقيمتها هي بما تجسده من قيم دينية، وخبرة إنسانية وبعد حضاري، فتوسّع الموارنة الى كل لبنان، وكان العيش مع غيرهم من الطوائف نابعاً من هذه المسلمات.

لم تكن أرض لبنان لهم وحدهم يوم كانت أعدادهم غفيرة، بل التقوا عليها كل تائقٍ للحرية والعيش الكريم.

وهكذا تكوّن جبل لبنان، وبالتالي لبنان، وارتبط اسمه أولاً بالموارنة والدروز، ومن ثَم بباقي الطوائف والمذاهب، أندادهم بالمواطنة والإيمان بقيم الارض.

أيها الحضور الكريم،

هذا هو لبنان الذي عشناه وعرفناه ونريده أن يبقى.

إنما اليوم، تنظر كنيستنا المارونية بكثير من القلق الى ما تناهت اليه أوضاع الارض في بلدان الاطار البطريركي عامة، وفي لبنان خاصة، وهذا القلق يتزايد يوماً بعد يوم.

إن الإحصاءات تدل اليوم على أن مسيحيي لبنان، فقدوا في السنوات الأخيرة قسماً كبيراً من أراضيهم، وهناك مناطق أصبحت شبه خالية من المسيحيي، وقد بيعت أجزاء شاسعة من أرضه طوعاً أو إكراهاً أو إغراءً.

أن الرابطة المارونية أولت منذ سنوات موضوع الارض اهتماماً بارزاً، ووضعت دراسات معمقة حول هذه البيوعات، وحول وجوب تعديل قانون تملك الاجانب، وطرق معالجة البيوعات الشاسعة للاراضي بين الطوائف المختلفة، بما يصون الهوية والكيان.

اليوم «أرضي هويتي» أردناه مؤتمراً من أجل لبنان، كل لبنان، لا من أجل فئة فيه. وليكن واضحا ومعلوماً، أن الموارنة لا يملكون في لبنان سوى مشروع الدولة اللبنانية، وهم لم يحملوا طوال تاريخهم، الا مشروع الوطن الحاضن لكل أبنائه، ولو لم يكن الامر كذلك، لما ناضلوا خلال الحرب العالمية الاولى في سبيل قيام لبنان بحدوده الحاضرة.

أيها الحضور الكريم،

«أرضي هويتي» ليست عنواناً أو اكزينوفوبيا، فنحن الموارنة والمسيحيين وكما كل اللبنانيين الاحرار، لا نعاني من رَهابِ الأجنبي، ولا نحمل الكراهية

لأحد. إننا نرحب بإقامة غير اللبنانيين على أرضنا بأعداد ومساحات محددة للسكن أو للعمل، لكننا نرفض أن نصبح غرباء في وطن بذل أجدادنا وآباؤنا الدم والعرق في سبيل تكوينه.

وهذا المؤتمر ليس صرخة انفعالية، إنه دعوة هادئة للتفكير العميق في المسائل الكيانية. فلبنان الذي يعاني اليوم أزمات سياسية واقتصادية كبيرة، مهدّد في هويته البشرية والجغرافية، فمع اللاجئين النازحين أصبح نصف السكان في الوطن من غير اللبنانيين... وتحت ضغط الحاجة والإغراآت المشبوهة، صارت الارض عقاراً محلّلاً للبيع، ليس فقط بين اللبنانيين بل من غرباء يتفوقون على اللبنانيين بقدرتهم الشرائية، ويجدون في أرض لبنان ما لا يجدونه في أوطانهم.

«أرضي هويتي»، نريده مؤتمراً علمياً، مسنداً الى وقائع وأرقام وقوانين، تحدّد المخاطر بكل عقلانية، فلا نخضع للهلع غير المبرر، ولا نغفلً الاخطار الحقيقية المهددة للنظام والكيان.

سيتعاقب على حلقات هذا المؤتمر، خبراء ومفكرون ومسؤولون يتناقشون في التبدل الديموغرافي الحاصل وفي حركة بيع الاراضي، كما في التعديات الحاصلة في بعض المناطق على الملكية العامة والخاصة.

ومعاً سنفكر بصوت عالٍ في مسألة الإنماء المتوازن وشروطه، وسنتعرّف الى تجارب ناجحة في هذا المجال، ونقتدي بها لتطوير المشاريع الإنمائية وتعميمها، بما يضمن بقاء الانسان في أرضه ليعيش فيه بكرامة، باعتباره إرثاً، لا يجوز التنازل عنه، فالارض كما أسلفنا، هي تاريخ وإنتماء وتضحيات، ومن الخطأ الكبير أن نتعامل معها على أنها عقار للمتاجرة كأي سلعة أخرى.

وفي هذا السياق، ومن أجل لبنان المستقبل، وجب على اللبنانيين مسلمين ومسيحيين أن يبتدعوا ملحقاً تاريخياً يعطي لصيغة العيش بعداً مدنياً، يوجه الولاء للوطن اولاً ولصيغة الوحدة الوطنية القائمة على لامركزية تنمّي المناطق جميعها بالتساوي، وتؤمن للصيغة التعددية الحضارية أفقاً توافقياً.

من هذا المنطلق ومن هذه الروحية أعدّت الرابطة المارونية هذا المؤتمر، ليتكامل مع جهود جميع الذين يدركون خطر ضياع الارض والهوية. ونحن في الرابطة المارونية فخورون بما قامت به المجالس التنفيذية السابقة رؤساء وأعضاء في التصدي لهذا الموضوع ونثمّن المبادرات التي قام بها الامين العام الأسبق للرابطة النائب نعمة الله أبي نصر بتقدمه من المجلس النيابي بمشاريع قوانين عديدة ترمي الى تعديل قانون الملكية العقارية، حفاظاً على الارض والهوية، كما الامين العام السابق السيد انطوان واكيم الذي كان له، مع لفيف من أعضاء الرابطة المارونية الفضل الكبير في تملك عقارات في منطقة حساسة كالحدث.

أيها الحضور الكريم،

وفي الختام، نقولها بمحبة وصدق وحزم.

إذا كان ثمة من يريد أن يبدل في الطبيعة الديموغرافية في لبنان عن قصد وتصميم، ولمآرب خارجة عن إطار الوطن، فأن من حقنا، لا بل من واجبنا أن نتصدى له بكل الوسائل القانونية إنتصاراً لحقيقة لبنان ورسالته الانسانية الفريدة.

فنحن لن نقبل المساومة في هذا المجال، لن نقف متفرجين على أية خطة ترمي لا سمح الله الى استباحة الارض وانتزاع ملايين الامتار من أصحابها الاصيلين، بالمضايقات أو الاغراآت وفي مناطق محددة. سنقاوم أي توجه ينزع الى تنفيذ هذه الخطة التي تحمل الدمار الى الوطن كله، لأن عندها لن ينجوَ من شظاياها أي طرف من أطراف العائلة اللبنانية وعلى كامل تراب الوطن.

لنكن يداً واحدة، مسيحيين ومسلمين ودروزًا، سدّاً واحداً وقلماً صارخاً في الدفاع عن الركائز الوطنية التي قام عليها لبنان.

«ونقول كل ترابــاتنا مقدسة،
والثلج والموج والاغوار والقمم

ويحرس الارض، أهـل الارض أصغرهم
يمـوت في الارض حيّـــاً ليس يُظـلمُ

ويأخــذ الارض زاداً حـين تُلزمُـــــهُ
تـرابُ لبنـــانَ لنـا خـبزٌ ومغتنـمُ

نحـن، جبـالنـا لغـير الله مـا ركعـــتْ
وللطامعيـــن ســدودٌ حيــن تأتـــزمُ

والى أهل الفكر والقلم والإعلام:

أرض لـبـنـانَ أرضـنـا، فـاشـهـروا أقلامكم،
فــصريــرهــا كـــالــنــيرات شُــهــابــا
شرف الـــيراع إذا الـسـيـوف تلكـــأت،
إن يـسـتـحـيـل صــوارمـــاً وحـرابــــا
عشتم وعاشت الرابطة المارونية وعـاش لبنان

رئيس الرابطة المارونية
سمير شفيق أبي اللمع

كلمة الأمين العام

الأستاذ فارس نعمةاللّه أبي نصر

صاحب الغبطة والنيافة

الكاردينال مار بشاره بطرس الرّاعي

بطريرك أنطاكية وسائر المشرق

ممثلاً بسيادة المطران انطوان نبيل عنداري السامي الاحترام

أصحاب المعالي والسعادة، رؤساء البلديات،

الآباء الأجلاّء، ممثلي الجمعيات والمؤسسات الأهلية، ووسائل الإعلام الكرام،

السيدات والسادة،

قالوا لنا: لِمَ كلّ هذه الضجة وهذه الحملة الإعلانية في طول البلاد وعرضها؟ وهل صحيح أنّ الأرضُ في خطر؟

نعم هي في خطر، ولو لم يكن الأمر كذلك لما اجتمعنا هنا حول الرابطة المارونية وبدعوةٍ منها لنبحث في شؤون الأرض والهوية.

مؤتمرنا اليوم، ليسَ وليدَ ساعتِهِ ولا هوَ ارتجالٌ أو ردّةِ فعلٍ عابرةٍ. فالرابطة المارونيـة – وهي بالمناسبة مؤسسة مدنية تُعنى بشؤون الكيان والهوية – ترصُدّ، تُنبّه، تُصوّب وتتحرّك في كلّ مرةٍ تتعرض فيها مكوّنات لبنان للخطر.

نعم، لبنان اليوم في خطر، لذا
فإنّ الرابطة المارونية لا تهدأ.

الخطرُ على لبنان من زحفٍ بشريّ إلى أرضه نتيجةَ حروب الشرق الأوسط من فلسطين إلى سوريا. إنه الخطرُ من المخطّط المعدّ للبنان والمنطقة.

هذا المخطط يتلخّص بإنشاء مناطق جغرافية مختلفة، كل منطقة تضمّ مجتمعاً ما مـن لونٍ ما وفـي بقعة جغرافية محددة !!!

١- حاولوا تنفيذه بقوة السلاح (وهي الطريقة الأسرع) فكانت الحرب اللبنانية التي شهدنا نتائجها تهجّراً وهجرة.

٢- وبعد الحرب، اختلفت الطريقة وبقيَ المخطّط نفسه:
بدأ التلاعب في الديمغرافية والجغرافية:

I – ففي الديمغرافية:

كان مرسوم التجنيس الذي طعنت الرابطة به وصدر حكم بالإجماع من مجلس الشورى قضى بإعادة النظر به.

- عدم تسجيل معاملات اختيار الجنسية، وقد تصدّت الرابطة له ونجحت بذلك.
- عدم إقرار قانون حق اقتراع اللبنانيين غير المقيمين على الأراضي اللبنانية.
- عدم إقرار قانون استعادة الجنسية اللبنانية للمغتربين من أصل لبناني....

II – التلاعب بالجغرافية:

- أي بَيع الأراضي أو التعدّي عليها، وهنا نشير إلى أنّ عمليات البيع الواسعة النطاق والمشبوهة تشمل مساحات هائلة في كل لبنان وبين مختلف اللبنانيين!!! وبأسعار تتخطى سعر التداول وبتمويل مشبوه!!!

عملت الرابطة على الإضاءة على هذا التلاعب لدى مختلف رؤساء البلديات وإرشادهم على كيفيّة تفادي البيع معتمدين الترقب المسبق وبعض الوسائل القانونية (منع إصدار رخص – وضع مناطق تحت الدرس – أو حتى إجراء استملاكات محددة...).

وإننا نُعِدّ حالياً مشروع قانون ليُصار إلى تقديمه بواسطة بعض النواب، إذ أنّ القانون يبقى الرادع الأول والأخير!

• التعدّي على الأرض: شهدنا مؤخراً عمليات تعدّي على أملاك خاصة شاسعة أو حتى على بعض المشاعات والأوقاف في مناطق مختلفة من لبنان.

ممّا استوجب التصدي قضائياً لهذه الظاهرة المشبوهة وصدرت أحكام جنائية عديدة وتمّ حتى إزالة بعض المخالفات أو منع إنشاء مخالفات جديدة.

باختصـار:

على كل لبناني أن يكون خفيراً على نفسه وأرضه خصوصاً.

إنّ البطريرك الماروني ومجلس المطارنة أكّدوا على ضرورة التصدي لكل اختلال في التوازنات الديمغرافية والجغرافية منها في لبنان.

كما أنّ المطلوب من الأحزاب اللبنانية والمسؤولين على مختلف انتماءاتهم، التصدّي لهذا المخطّط وإلا...

أيّها السادة؛
أصبحنا أمام أزمة نظام مرتبط بواقع جغرافي وديمغرافي يتبدل بسرعة!
فلنقلْ بربّكم أيَّ لبنان نريد!
لبنانُ في خطر!

والخطرُ على الكيان من إسرائيل التي تحتلّ أرضاً لبنانية عزيزة وتؤجّج نيران الفتنة في هذا الشرق.

خطرٌ على الكيان من مشاريع تعمل على تغيير هويته ومعالمه جغرافياً وبشريا».

أيها السادة،

منذ نشأتها في مطلع خمسينات القرن الماضي، أدركت الرابطة المارونية أنّ حماية الوطن تقوم على حماية أرضه وإنسانه معاً،

فالأرض من دون إنسانها مشاعٌ سائب لكلِّ طامع أو معتدي، والإنسان من دون أرضه مشروع لاجئ برسم الهجرة في كلِّ حين.

لبنانُ ما كانَ لولا هذا التفاعل بين الأرض والإنسان، فالمدرسةُ «تحت السنديانة» «والفلاح المكفي سلطانٌ مخفي» وحجارة الحفافي «وجوه جدودي لعمّروا».

المخاطر التي تتهدّد أرضُ لبنان كثيرة ومعقدة.

بدايتها النزوح من الأرياف وتفكّك المجتمع الزراعي وتبدّل المفاهيم، بحيث لم تعد الأرض إرثاً مقدساً نُنتجُ منه لنعيش بل صارت عقاراً وسلعة للمضاربة وتحقيق الربح السريع.

لقد حصل انقلابٌ جذريّ في العقل اللبناني وبالتحديد في العقل الماروني عندما انكسر الحرم الوجداني الذي كان يمنع مجرّد التفكير في بيع الأرض.

أينَ نحنُ اليوم من ذلك القول الجبلي المأثور «أولادي يا رزقاتي»، ففي عقيدتنا تتساوى الأرضُ مع البنين، لذا لبنانُ موجود.

أيها السادة،

ممّا لاشكّ فيه أنّ المخاطر تُحدق بالوطن من الداخل والخارج، فنيران الفتنة والإرهاب تهبُّ من كلّ صوب.

أما الانقسامات السياسية فقد شلّت الدولة فتشتّتَ الحكمُ وضعُفَ سلطانُه.

لكن أخطر ما يُصيبنا اليوم، هو الرضوخ النفسي للأمر الواقع والتسليم به كأنه قدرٌ محتّم لا يُردُّ.

نحنُ من جهتنا، قرّرنا المقاومة، قرّرنا العمل الجدّي المستند إلى العلم والقانون على مستوى الشؤون الوطنية الأساسية سعياً لإحقاق الحق.

لقد واجهت الرابطة المارونية بجرأةٍ مخطّط التبديل الجغرافي والديموغرافي للهوية اللبنانية ومكوناتها الثقافية. وفي هذا المجال، اتخذت لِنفسها صفة الادعاء في ملف إبطال مرسوم التجنيس الذي صدر زوراً في العام ١٩٩٤.

وبعد تسعِ سنواتٍ تمكّنت من انتزاع حكم واضح من أعلى مرجعية قضائية ألا وهو مجلس شورى الدولة، يقضي بضرورةً إعادةً النظر بهذا المرسوم الذي أَدخلَ إلى مكوّنات العائلة اللبنانية دفعةً واحدةً، ما يُقارب ٢٥٠ ألف مجنّس يَطغى عليهم لونٌ مذهبيٌّ معيّن.

أينَ نحنُ من تطبيق هذا الحكم، ولا أذيعُ سرّاً إذا قلتُ لكم أنّ الرابطة المارونية اتخذت الاستعدادات اللازمة لمراجعة مجلس الشورى مجدّداً بهدف إلزام الدولة اللبنانية بتطبيق الحكم.

وكما على المستوى الديموغرافي، كذلك على المستوى الجغرافي، فإنّ الرابطة المارونية تعتبر أنّ لبنان يتعرّض منذ السبعينات لمخطّط خبيث، ظهرت ملامحهُ بقوة في مطلعِ العام ألفين بعد صدور قانون تملّك الأجانب الذي كسر قاعدة التعامل بالمثلَ فشرّع للأجانب شراء الأرض اللبنانية في وقتٍ لا يُسمحُ فيه للّبناني بشراءِ مترٍ واحدٍ في البلدان المعنيّة.

أمّا الخطر الآخر، فتمثل باستغلال الأوضاع المعيشية الضاغطة، فتمّ عن طريق الإغراء أو الضغوط، إجراء عمليات بيع كبيرة لملايين الأمتار بصورةٍ

مشبوهة ينتجُ عنها تموضعٌ جديد للمجموعات اللبنانية بما يوحي بأنّ مخططاً ما يُعدُّ لهذه البلاد في إطارِ ما تشهده منطقة الشرق الأوسط من فرزٍ جديدٍ لخرائطها الجغرافية والبشرية.

هذا، فضلاً عن تعدّيات مقصودة على الملكيات الخاصة والعامة، اتخذت منحى محدّداً يصبُّ في خانة المخطط المشبوه.

وأمام كل هذه التحدّيات، كان للرابطة موقف وتحرّك دفاعاً عن الأرض، عن الهوية، عن التوازن، عن العيش المشترك، عن لبنان.

سُئلَ أحدهم ماذا فعلت الرابطة المارونية لمواجهة التعدّي والبيوعات المشبوهة؟ فأجاب أنها تصلّي.

لا أيها السادة! الرابطة لم تكتفِ بالصلاة، وإن كانت تفتخر بإيمانها، فأنشأت منذ العام ٢٠٠٩ لجنة الطوارئ للتصدّي لبيع الأراضي والتعدّي على الأراضي ما بين اللبنانيين، ففضحت عدداً من العمليات وأجهضتها بما تملك من وسائل.

وفي السياق نفسه، فإنها تشجع بالتعاون مع كافة البلديات مشاريع التنمية في جميع المناطق باعتبارها رادعاً أساسياً لبيع الأرض، كما أنها تعدُّ مشروع قانون للتصدّي للبيوعات المشبوهة. وفي هذا الإطار، نوجّه التحيّة للمجالس البلدية باعتبارها الشريك الأساسي في الدفاع عن الأرض وهي تمثلت بهذا المؤتمر بما يزيد عن ١٧٠ بلدية.

إنّ التهجّم على الرابطة المارونية ودورها بات خبزاً يومياً لبعض الوصوليين الطامعين بذكرِ إسمهم.

هذه التهجّمات هي وسامٌ على صدرِ الرابطة تفتخر به لأن الشجرة المثمرة وحدَها تُرشقُ بالحجارة.

لهؤلاءِ نقول إنّ المجلس التنفيذي للرابطة المارونية يعكس شرعياً إرادة الهيئة العامة التي يبقى لها وحدها ودون سواها حق المحاسبة والمساءلة.

السيدات والسادة،

ختاماً، لا يسعني إلاّ أن أشكر الجهود الكبيرة لأعضاء الرابطة المارونية التي تتمتّع بطاقات بشريةٍ هائلة موضوعةٌ كلها في خدمة لبنان.

فالرابطة ليست حزباً سياسياً، لكنها تقاربُ السياسات الوطنية والعامة من موقع الرقيب المسؤول إنسجاماً مع الخط التاريخي للبطريركية المارونية.

كذلك، أشكر زملائي في المجلس التنفيذي رئيساً وأعضاء، وجميع الذين تبرعوا وتجنّدوا لإنجاح هذا المؤتمر، وأشكرُ حضوركم جميعاً متمنّياً للمؤتمر تحقيق الإنجازات المطلوبة في خدمة لبنان.

عشتم وعاش لبنان وطنُ الحريةِ والرسالة.

أمين عام الرابطة المارونية
الأستاذ فارس نعمة الله أبي نصر

كلمة ممثل البطريرك الماروني سيادة المطران

أنطوان - نبيل العنداري

النائب البطريركي العام على أبرشية جونية

أصحاب المَقامات،
أيها الحَفلُ الكَريم،

شَرَّفَني غِبطَةَ أَبينَا السَيِّدِ البطريرك، مار بشاره بطرس الراعي الكُلّي الطوبى، وكَلَّفني أَن أُمَثِّلَهُ في هذا المُؤتَمَر الأَوَّل الذي تُنَظِّمُهُ الرابطَةُ المارونيَّة، مَشكورَةً، تَحتَ عُنوان «أَرضي هُوِيَّتي». كَما أَنقُلُ إِلَيكُم مَحَبَّتَهُ الأَبَوِيَّة وبَرَكَتَهُ الرَسُولِيَّة.

وَعى الموارنة، منذُ بدايةِ وجودِهم، قيمَةَ الأرض فَأَحَبُّوهَا وَتَعَلَّقوا بها وَتَجَذَّروا فيها. رَأَوا فيها الإرثَ الذي تَكَوَّنَت مِن خِلالِه وَعَلَيهِ الهُوِيَّةَ المارونية. وهذا ما أَكَّدَ عليهِ المَجمَعُ البَطريركي الماروني حينَ قالَ في النص الثالث والعشرين من الملف الثالث: «فَإذا رَبِحَ الماروني العالَمَ كُلَّهُ وَخَسِرَ أَرضَهُ التي تَكَوَّنَت فيها هُوِيَّتُهُ التاريخيَّة يكونُ قَد خَسِرَ نَفسَهُ» (عدد١).

ترتكزُ قيمَةَ الأرضِ إذاً لَدى الماروني على مَفهُومِهِ الإيماني أَلنابعِ مِن مُعطَياتِ الكتابِ المُقَدَّس، وَعلى ما يَستَنتِجُهُ اللاهوتُ المَسيحي إنطِلاقاً مِن هذه المُعطَياتِ وَمِن سِرِّ التَجَسُّدِ الإلَهي.

يُحَدِّدُ الكتابُ المُقَدَّس عَلاقَةَ الإنسانِ بالأرض. فَالإنسانُ هو ابنُ الأَرض التي جُبِلَ مِنهَا، وَهي بِالتالي أُمُّهُ وَإِلَيها يَعود. وَالإنسانُ خُلِقَ لِيَحرُثَ الأَرضَ

وَيَستَثمِرَها وَيُمارِسُ سُلطَتَهُ عَلَى كُلِّ ما عَلَيها، حَتى وَلَو أَنبَتَت لَهُ، بِسَبَبِ مَعصيَتِه، شَوكاً وَحَسَكاً وَأَجبَرَتهُ على أَن يَأكُلَ خُبزَهُ بِعَرَقِ جَبينِه (تك٣، ٢، ١). أَي أَنَّ البَرَكَةَ الإلَهيَّة وَميراثَ الأَرض لا يَهدِفانِ إلى قَداسَةِ الشُعوبِ وَنُمُوِّهِم وَحدَهُم، بَل أن يَتَحَوَّلوا بَرَكَةً لِلآخَرين. مِن هُنَا فَالبُعدُ الأَوَّل هو الإختيار وَالميراث من أَجلِ القَداسَةِ وَالنُمو، وَالبُعدُ الثاني هو الدَعوة لِلقِيامِ بِرِسالَةِ مُشارَكَةِ البَرَكَة معَ الآخَرين.

أَمّا المَسيحُ الذي تَجَسَّدَ لِخَلاصِنَا فَقَد بَيَّنَ لَنا ما لِعَلاقَتِنَا بالأرض مِن عُمقِ مَعنى لَمّا قال: «طوبى للودعاء فَإنَّهُم يَرِثونَ الأرض». بِفَضلِ التَجَسُّدِ الإلَهي أَصبَحَ لِلأَرضِ قيمَةً خَلاصيَّة، لِذا يَنبَغي لَنا العِنايَةَ بِهَا وَالمُحافَظَةَ عَلَيها وَاحترامَها لأَنَّها لَم تَعُد أَرضَ الإنسانِ فَحَسب، بَل أَصبَحَت أَرضَ التَجَسُّدِ الإلَهي: مَساحَةً لِلعَيشِ الكَريمِ الحُر، وَتَأدِيَةَ الشَهادَةِ الصادِقَة لِلمَسيح، وَالتَفاعُلَ الإنساني السَليم مَعَ الناس.

إنَّ التَماثُلَ بينَ الماروني وَالأَرض نَستَدِلُّ عَلَيهِ بِما ارتَسَمَ في النُفوسِ مِن حُدودِ الأَماكِنِ البيئيّةِ وَالمَعالِمِ النَفسيَّةِ وَالروحِيَّة. مِنَ الجِبالِ وَالأَودِيَة، لَهُمُ العُلُوَّ وَالعُمق. مِنَ الكُهوفِ وَالمَغاوِر، لَهُمُ الحِمَى وَالأَمان. مِن أَكاليلِ الثَلج وَبَياضِهَا، لَهُم نَقاوَةَ القَلبِ وَصَفاءَ الذهن. مِنَ العَراءِ وَالمَعابد، لَهُمُ الخُلوَةَ وَالعِبادَةَ وَالنُسك. وَمِن قِمَم جَبَلِ الأَرز وَصَنّين تَجَلِّياتِ نَشيد الأَناشيد. نَحَتوا الصَخرَ الذي نُحِتُوا مِنهُ، وَأَصبَحَت أَرضُهُم مَلجَأً لِلنُفوسِ الأَبِيَّة وَلِكُلِّ مَن يَحمِلُ قَضِيَّة، ذلكَ أَنَّ الحُرِّيَةَ لا تَعرِفُ القُيودَ وَالحُدود.

فالمَوارِنَة، في عَلاقَتِهم بالأَرض، عَبرَ الزَمانِ وَالمَكان، هُم أَبناءُ الجِبالِ وَالوِديان. طُبِعُوا فِيهَا وَأَخَذوا مِنهَا القَسوَةَ وَالحِدَّة. وَمَعَ تَنامي الهِجرَةَ مِنَ الجَبَلِ وَالريف إلى المُدُنِ وَالسَواحِل، أَصبَحَت تَتَجاذَبُهُم اليَومَ جَدَلِيَّةَ التَنازُعِ بَينَ التَطَلُّبِ وَالشِدَّة، وَالتَساهُلِ وَالسُهولَة.

تَمَسَّكَ المارونيُّ، عَبرَ تاريخِهِ بأَرضِه. فَاعتَنى بِهَا في الزرعِ وَالعَمَلِ وَالبِناء، كَمَن يَحتَفِلُ بِهِ بِطَريقَةٍ أَسراريَّة: يَزرَعُ الحِنطَةَ وَالكَرمَةَ لِتَقدِمَةِ القَرابين، وَالزَيتونَ الأَخضَر لِلمَيرونِ وَالزُيوتِ المُقَدَّسَة، وَأَشجارَ التوتِ لِحَرير أَغطِيَةِ المَذابِحِ وَثِيابِ العُرسِ وَالكَهنوت. عِنايَتُهُ بِأَرضِهِ هِيَ تُراثُ قَداسَةٍ وَاستِباقٌ إلى ما فَوق.

وَنرى المَوارِنَة يَحمِلونَ اسمَ الأَرضِ التي سَكَنوها وَأَلِفوهَا، فَانتَسَبُوا إِلَيها وَتكَنّت عائلاتُهُم باسمِهَا: كالكسرواني والشمالي والعكّاري والمتني والبَيروتي والبشرّاوي والحصروني والعاقوري والكفوري والدلبتاني والعرموني والريفوني وَغَيرُهُم وغَيرُهُم.... وَكَأَنَّ أرضَ إقامَتِهِم أَصبَحَت مَصدَرَ شَجَراتِ عائلاتِهِم.

غَيرَ أَنَّ قيمَةَ الأَرضِ في روحانِيَّتِنَا وَوُجدانِنَا لَم تَعُد مُلكاً نَتَصَرَّفُ بِه على هَوانا، بَل هي عَطِيَّةٌ مِنَ اللهِ وَإِرثٌ مِنَ الآباءِ وَالأَجداد. هذا الإِرثُ هُوَ أَشبَهُ بِوَديعَةٍ ثَمينَةٍ أَو ذَخيرَةٍ مُقَدَّسَة. وَالتَعامُلُ مَعَ هذا الإِرثِ هُو أَكثَرُ بِكَثيرٍ مِنَ الثِمارِ وَالمَواسِمِ المادِّيَة. لَقَد أَصبَحَت الأَرضُ ذاكِرَةً حَيَّة تُؤَكِّدُ هُوِّيَتَنا الخاصَّة وَتَواصُلَنا بالتاريخ. وَالحِفاظُ عَلَيها هُوَ حِفاظٌ على هذا الإرثِ الشَخصي والجَماعي والوَطَني. إِنَّها أَمانَةٌ إستَلَمناها مِن آبائِنَا وَنُسَلِّمَها بِدَورِنَا إلى أَولادِنَا دُونَ استِبدالٍ أَو تَبديد، مُرَدِّدينَ قَولَ نابوتَ اليزراعيلي لِلمَلِكِ آحاب في سِفرِ المُلوكِ الأَوَّل: «مَعاذَ اللهُ أَن أَبيعَكَ ميراثَ آبائي» (١مل٣:٢١).

واليَومَ أَينَ نحنُ مِن تَجَذُّرِنَا وَأَمانَتِنَا لأَرضِنَا وَقُدسِيَّتِها؟ هَل نَترُكُ الساحَةَ لِباعَةِ الهَيكَل يُتاجِرونَ بِهَا لِنَستَفيقَ يوماً، وَهو لَيسَ بِبَعيد، لِنُصبِحَ أَغراباً في دِيارِنَا؟

كَما سَأَلَ القِدّيس البابا يُوحَنا بولُس الثاني أَبناءَ الكَنيسَة: ماذا فَعَلتُم وَتَفعَلونَ بِعِمادِكُم؟ كذلكَ يَتَرَدَّدُ صَدى مَن رَوَّوا أَرضَنا بِالعَرَقِ والدَم: ماذا فَعَلتُم وَتَفعَلونَ بِأَرضِكُم وهُوِّيَتِكُم؟ - وَشُكراً!

† سيادة المطران انطوان- نبيل العنداري
النائب البطريركي العام على منطقة جونيه

جلسات المؤتمر

مدير الجلسة

الاستاذ جهــادجوزف طربيــه

الحضور الكريم،

شّرفني الزملاء، فكلفوني ادارة هذه الندوة
«التبدل الديموغرافي والجغرافي في لبنان»

موضوع من الطبيعي ان تطرحه الرابطة المارونية، وان كان همها الاساسي الموارنة:

- «موارنة لبنان، وجود ودور
ومورانة الانتشار، التواصل مع الجذور»

الا ان الهم الاول للرابطة المارونية هولبنان:
- «لبنان الكيان – دولة ١٩٢٠»
- «لبنان النظام السياسي – ميثاق ١٩٤٣»

والموتمر اليوم هو خير اثبات.

ان احداث القرنين الماضيين تؤكد اثر عاملي الديموغرافيا والجغرافيا في تحديد حجم الدور السياسي في النظام لكل مكون لبناني، وكل تبدل كان يتبعه نزاعات عسكرية مكلفة كما نقاشات حادة حول:

- «مدى حتمية وجود الكيان»
- حجم الدور السياسي لكل مكوّن في النظام»

في السنوات الأخيرة كان لبنان وما زال يعيش آثار تبدل في الديموغرافيا والجغرافيا، والأسباب عديدة منها الداخلي والخارجي وهو الأخطر، لذا نعقد مؤتمرنا اليوم.

والرابطة المارونية كانت دوماً في طليعة المدافعين عن الارض والهوية، من قانون تملك الاجانب سنة ١٩٦٨ الى الطعن في مرسوم التجنيس سنة ١٩٩٤.

المسألة المطروحة للبحث في الندوة الحاضرة تتمحور حول ما اذا كان مكتوباً دوماً على «لبنان الحرية والعيش المشترك» التعرض لنزاعات عسكرية ونقاشات جوهرية في كل مرة يتبدل فيها عاملا الجغرافيا والديموغرافية.

هذا ما سيتم بحثه في ندوتنا بمشاركة نخبة من المشهود لهم في هذا المضمار، آملين بعد توصيف الواقع الاجابة على سؤال جوهري:

«ديمومة الاستقرار في لبنان تفرض:
وضع حد للتبدل ام تعطيل آثار التبدل؟؟

الحضور الكريم منكم الاصغاء وللسادة الكلمة.

الأستاذ جهـــاد جوزف طربيه

كلمة الأستاذ

ربيــع أسعد الهبـــر

الموضوع: الواقع الديموغرافي الحالي بين مكونات العائلة اللبنانية

تتناقض المعطيات الإحصائية والرقمية حول أعداد المقيمين في لبنان من مختلف الطوائف، فمنهم من يشيع أن نسبة المسيحيين تدهورت وأصبحت تقل عن ٢٠٪ ومنهم من يقول أن الرقم غير صحيح وأن المسيحيين فاقوا الـ٤٠٪، ومنهم من أحجم عن إعطاء نسبة محددة ضمن هذا الإطار. لكن الأكيد أنّ الواقع الديموغرافي في لبنان قبيل إعلان دولة لبنان يبقى في ذكرى المسيحيين، عندما كانوا يكوّنون الجزء الأكبر من لبنان الوطن. ولكي لا يُفهم كلامي خطأً، وجب علي التذكير بأنهم كانوا المدماك الأبرز لإنشاء الجمهورية اللبنانية بحدودها الحالية والتي كانت لبنان العيش المشترك وضمّت طوائفه الـ١٧.

ما قبل إعلان دولة لبنان الكبير، كان الواقع الديموغرافي في لبنان كالتالي:

٤١٤٨٨٠ نسمة موزّعين كالتالي:

- ٢٤٢٣٠٨ موارنة
- ٥٢٣٥٦ أرثوذكس
- ٣١٩٣٦ كاثوليك
- ٢٨١٥ بروتستانت
- ٤٧٢٩٠ دروز
- ٢٣٤١٣ شيعة

- ١٤٥٢٩ سنّة
- ٦٨ يهودياً

وبذلك بلغ مجموع الطوائف المسيحية في لبنان ٣٢٩٤٧٣ مواطناً قابلهم ٨٥٢٣٢ من المحمديين المسلمين السنّة والشيعة والطائفة الدرزية، ما يعني أن ٧٩,٤١٪ من سكان لبنان كانوا مسيحيين قابلهم ٢٠,٥٨٪ من المحمديين.

أما المناطق التي ألحقت بالمتصرفية عام ١٩٢٠ فكانت الغالبية الساحقة من سكانها من الطوائف الإسلامية عامة، ومن السنّة والشيعة بالتحديد. فمثلاً في بيروت، قدر تعداد السكان عام ١٩٢١ بحوالي ٩١٤٩٨ مقيماً، منهم ٧٧٢٩٢ لبنانياً، و١٤٢٠٦ أجنبياً، يضاف إليهم ٢٩٣٤ لبنانياً مهاجراً من سكان بيروت[١] فيصبح عدد سكان العاصمة الجديد ٩٤٤٣٢ شخصاً توزعوا طائفياً كالتالي: ٣٢٨٤٤ سنّة، ١٧٥٧٣ موارنة، ١٢٤٢٢ أرثوذكس، ٤٢٢٥ كاثوليك، ٣٢٧٣ شيعة، ١٥١٤ دروز، ٥٣٣ بروتستانت و٤٩٠٦ أقليات.

ويكون المجموع بذلك كالتالي: ٣٧٧٣١ محمديون ٣٩٦٥٩ مسيحيون.

وعلى هذا المنوال زاد المسلمون في لبنان في باقي المناطق بسبب إحتواء المناطق الجغرافية التي ضمت إلى لبنان أعداداً كبيرة من المسلمين زادت عددهم العام في البلاد.

وإذا قارنا الإحصاءات السكانية التي حصلنا عليها سابقاً والتي تعكس الواقع السكاني للمتصرفية في جبل لبنان مع الإحصاء الذي أجراه الفرنسيون للسكان عام ١٩٢١ نلاحظ أن سكان المناطق الملحقة كانوا يبلغون ٣٢٠٢١٣ نسمة يتوزعون على الطوائف التالية:

١٠٦٢١٣ من السنّة، ٨٥٠٤٩ من الشيعة، ٤٣٠٩١ من الموارنة، ٤٠٧٢٠ من الأرثوذكس، ٢٥٩٩٤ من الكاثوليك، ٩٥٥٢ من الدروز، ٢٤٢١ من

البروتستانت، ٧٦٧٨ من الأقليات، وقد قدّر الفرنسيون سكان لبنان الكبير بحوالي ٧١٠٥٦٢ نسمة منهم ٥٧٩٧٧٩ مقيماً و١٣٠٧٨٤ مهاجراً وفي ذلك نلاحظ أن التغير في عدد سكان لبنان نسبة للطوائف أصبح كالتالي:

نسبة التوزيع السكاني للمسيحيين قبل وبعد إعلان دولة لبنان الكبير:

	موارنة	روم أرثوذكس	روم كاثوليك	بروتستانت	مجموع عام
المتصرفية	٢٤٢٣٠٨	٥٢٣٥٦	٣١٩٣٦	٢٨١٥٠	٣٢٩٤١٥
زيادة بعد المتصرفية	٤٣٠٩١	٤٠٧٢٠	٩٥٥٢	٢٤٢١	١١٢٢٢٦
المجموع	٢٨٥٣٩٩	٩٣٠٦٧	٤١٤٨٨	٥٢٣٦	٤٤١٦٤١

نسبة التوزيع السكاني للمحمديين قبل وبعد إعلان دولة لبنان الكبير:

	سنة	شيعة	دروز	مجموع عام
المتصرفية	١٤٥٢٩	٢٣٤١٣	٤٧٢٩٠	٨٥٢٣٢
زيادة بعد المتصرفية	١٠٦٢١٣	٨٥٠٤٩	٩٥٥٢	٢٠٠٨١٤
المجموع	١٢٠٧٤٢	١٠٨٤٦٢	٥٦٨٤٢	٢٨٦٠٤٦

أما الإحصاء الذي جرى عام ١٩٢٥ فقد أكد التالي بالنسبة إلى الأعداد المسيحية والإسلامية في لبنان حيث بلغت هذه النسب:

مسيحيون

الطائفة	العدد
موارنة	١٧٨٢٥٧
ارثوذكس	٦٩٥٣٩
كاثوليك	٤٠٤١٤
بروتستانت	٣٩٨٦
ارمن	٣٢٨٥٩
المجموع	**٣٢٥٠٥٥**

مسلمون

الطائفة	العدد
شيعة	١٠١٧٣٧
سنة	١٢٢٦٧٨
دروز	٣٨٩٤٠
المجموع	**٢٦٣٣٥٥**

وبذلك يكون الفرنسيون قد حققوا توازنًا طائفيًا في دولة لبنان الكبير بعد الخلل الواضح الذي كان سائدًا أيام المتصرفية.

فتن وتحديات:

واجه لبنان خلال الأعوام الماضية عدة فتن وكان أبرزها أزمة حرب السنتين التي بدأت واقعياً عام ١٩٦٩ عشية توقيع اتفاق القاهرة المشؤوم، ومع بدء حرب السنتين في ١٣ نيسان من عام ١٩٧٥، واجه اللبنانيون عمومًا والمسيحيون خصوصًا حروبًا كبيرة اتّسمت بالعنف، وأدت إلى هجرات متتالية كان أبرزها في أعوام ١٩٧٦، ١٩٧٨، ١٩٨٠، ١٩٨١، و١٩٨٢، واشتدت أثناء وبعيد حرب الجبل في العام ١٩٨٣، وبلغت أوجها مع فتح السفارات الأجنبية لأبوابها خلال عامي ١٩٨٨ و١٩٨٩ أثناء حربي التحرير والإلغاء وما عرف في كندا ب Le Programme Libanais، حيث سمح لأية عائلة لبنانية ومسيحية خاصة بالحصول على هجرة إلى كندا إذا كان لديها قريب من الدرجة الثالثة لديه إقامة في كندا، وقد قدرت المراجع اللبنانية ودائرة الهجرة الكندية أعداد المهاجرين بحوالي ٢٠٠ ألف مهاجر لبناني معظمهم من المسيحيين.

لن أتطرّق إلى الدول الأخرى كالولايات المتحدة الأميركية وأستراليا والدول الأوروبية، إنّما أكتفي بالقول بأن واقع تلك الفترة لم يكن فقط مريرًا، وإنما شديد المرارة.

يناقش اللبنانيون والسياسيون أرقام ونسب الطوائف اللبنانية، وتسعى كل طائفة الى ابراز أعدادها والتسلح بأرقام توحي بالتفوق العددي، حجة للتفوق السياسي، ماذا تقول لوائح الشطب للأعوام الأخيرة الماضية؟

لوائح الشطب بالمقارنة:

بنظرة تحليلية للوائح الشطب اللبنانية وخلال الأعوام القليلة المنصرمة، نجد تراجعًا في أعداد المسيحيين. فالمقارنة بين الأعداد الواردة على القوائم الحديثة الصادرة عام ٢٠١٠ وتلك الصادرة عام ٢٠١٤ تظهر التالي:

أظهر المسيحيون في قضاء البترون وهو قضاء غالبية المسجلين فيه من المسيحيين ميزاناً سلبياً بلغ ٢٥٣، حيث بلغ عدد المسيحيين المسجلين في القضاء عام ٢٠١٠: ٥٣٧٦٤، بينما بلغ عددهم ٥٣٥١١ عام ٢٠١٤، أما المسلمون الذين بلغ عددهم ٤٢٨١ عام ٢٠١٠ ارتفع الى ٤٥٦٩ عام ٢٠١٤، بفارق إيجابي قدره ٢٨٨. وبذلك يكون المسيحيون قد سجلوا تراجعاً قدره ٠,٤٧٪ بينما سجل المسلمون زيادة قدرها ٦,٧٣٪.

أما المفارقات الصارخة في المقارنة بين الطوائف في لوائح الشطب، فكانت في أقضية محددة ذات بعد مسيحي صرف. ففي قضاء بشري، ومع قلة أعداد المسلمين في القضاء البالغة ١٠٤ عام ٢٠١٠، فقد بلغوا ١٢٦ عام ٢٠١٤، بنسبة زيادة بلغت ٢١,١٥٪، قابلتهم نسبة زيادة قدرها ٢,٨٠٪ بين المسيحيين. كذلك في قضاء بعبدا حيث بلغت نسبة الزيادة لدى المسيحيين ١,٧٧٪ قابلتها ٦,٥٥٪ لدى المسلمين. هذا ناهيك عن بيروت الأولى حيث بلغ عدد المسيحيين المسجلين في لوائح الشطب ٨٢٣٦٦ عام ٢٠١٠، بينما بلغ عددهم ٨١٦٩٢ عام ٢٠١٤ بتراجع قدره ٠,٨٢٪، وقد بلغ عدد الناخبين المسلمين في الدائرة ٨٩٢٢ عام ٢٠١٠ بينما بلغوا ٩٤٨٤ عام ٢٠١٤، أي بزيادة نسبتها ٦,٣٠٪، ويكون بذلك تناقص عدد المسيحيين ٦٧٤ وزاد عدد المسلمين ٥٦٢ وذلك بالرغم من قلة عدد المسلمين في الدائرة مقارنة مع عدد المسيحيين. الوضع في بيروت الثالثة شبيه بالأولى بنقص ٣,١٢٪ للمسيحيين وزيادة ٧,٩٢٪ للمحمديين.

أما في جبيل فزيادة عدد الناخبين المسيحيين بلغت ٢,٢٧٪ بينما بلغت الزيادة لدى المسلمين ٩,٠١٪. وتراجعت في حاصبيا أعداد الناخبين المسيحيين بنسبة ٥،٣٤٪ حيث بلغوا ٧٥٧٨ عام ٢٠١٠ وأصبحوا ٧١٧٣ عام ٢٠١٤، أما المحمديون فزادوا ٧,٦١٪ أي بزيادة قدرها ٢٦٧٧. في قرى صيدا، بلغت نسبة زيادة الناخبين المسيحيين ٣,٩٩٪ بينما بلغت الزيادة المسلمة ١٠,٨٦٪. والنسب

الأكثر أهمية كانت في كسروان حيث بلغت نسبة الزيادة لدى الطوائف المسيحية ١,٩٥٪، بينما بلغت الزيادة لدى الطوائف المسلمة في القضاء ٨,٩٣٪.

إشارة إلى أن جميع الأرقام التي ذكرت ليست نتيجة دراسات أو أرقام خاصة، إنما هي أرقام جرى استخراجها من خلال تحليل وإعادة احتساب لوائح الشطب الصادرة عن وزارة الداخلية اللبنانية.

رقم مهم:

أظهرت المقارنة للسنوات ٢٠١٠ و٢٠١٤ في ما خص الأرقام الواردة في لوائح الشطب بأن الزيادة لدى الناخبين المسيحيين بلغت ٢٣٤٣٨ أي بنسبة ١,٨٤٪، قابلتها خلال الفترة نفسها زيادة بلغت ١٨١٥٦٤ لدى الطوائف المسلمة أي بنسبة ٩,١٪، مما يعني أن الزيادة المسلمة في الأعداد المسجلة أقلها هي ٤،٦ أضعاف الزيادة لدى الطوائف المسيحية.

مرسوم التجنيس الشهير في ١٩٩٤:

كان لمرسوم التجنيس في لبنان الذي أقر عام ١٩٩٤ الأثر الأكبر على المسيحيين ونسبهم في البلاد، فبعد تجنيس مئات الآلاف من الأشخاص، كان لا بد من وقوع نتائج سلبية، فحتى عام ١٩٩٤، كان الميزان الطائفي في البلاد بالرغم من الهجرات الكثيفة التي ضربت المسيحيين وبخاصة خلال الأعوام ١٩٨٣، ١٩٨٩ و١٩٩٠، يعتبر متوازناً ومقبولاً، وكان بالإمكان القول أن الميزان السلبي بالنسبة للمسيحيين ممكن إصلاحه أو على الأقل تحسينه على المدى الطويل، وكانت النسب قريبة من ٤٥٪ للمسيحيين و٥٥٪ للمحمديين. ولكن مع تجنيس ما يزيد عن ٤٠٠٠٠٠ مواطن عام ١٩٩٤، وهذا ما يشاع، غالبيتهم المطلقة من المسلمين فضلًا عن فروعهم من دون سقف، أدى ذلك إلى اختلال الميزان.

بلغ عدد سكان لبنان المسجلين عام ١٩٩٦ بحسب تقديرات وزارة الشؤون الاجتماعية ما يقارب ٣٦٠٠٠٠٠ لبناني، واذا اقتطعنا العدد البالغ ٤٠٠٠٠٠ مجنس من هذا الرقم، وبغض النظر عن الزيادات السكانية الطبيعية، يكون عدد سكان لبنان ٣٦٠٠٠٠٠ – ٤٠٠٠٠٠= ٣٢٠٠٠٠٠ وبذلك تكون الزيادة السكانية ١٢,٥٪ من مجمل السكان، واذا احتسبنا أن الزيادة من الطوائف المسلمة أتت حوالي ٣٥٠٠٠٠ من أصل ٤٠٠٠٠٠ تكون بذلك نسبة زيادة الطوائف المسلمة حوالي ١٠,٩٣٪، وهذا وحده كفيل بنقل التوازن السكاني والطائفي من مكان إلى آخر. وبذلك وعلى هذا الأساس، يمكن القول أن مرسوم تجنيس عام ١٩٩٤ هو جريمة حقيقية بحق لبنان، والعيش المشترك فيه والطائفية السياسية، والتوازن السياسي والاجتماعي فيه، والتوزيع البرلماني، هذا ناهيك، ولسنا هنا في وارد الدخول في بازار قوانين الانتخاب، عن أن ضخ ٢٠ نائباً اضافياً في مناطق ذات ثقل مسلم بحسب اتفاق الطائف، ترافق مع زيادة ٣٥٠٠٠٠ مقترع مسلم أدى الى خلل تمثيلي واضح داخل البرلمان اللبناني.

الهجرة الداخلية باتجاه المناطق المسيحية:

مباشرة وخلال سنوات ما بعد الحرب وبدءًا من العام ١٩٩٤، بدأ النزوح السكاني اللبناني وخاصة من قبل الطوائف المسلمة باتجاه المناطق المسيحية.

فمناطق عكار، الكورة، زغرتا، زحلة، بعبدا، عاليه، صيدا، المتن وبيروت بدأت تشهد عملية نزوح سكاني من المناطق الإسلامية باتجاه المناطق المسيحية.

يمكن اعتبار أقضية زحلة، عاليه، صيدا والمتن من المناطق التي تواجه توسعًا اسلاميًا. أما أقضية بعبدا والكورة، فهي في مواجهة حقيقية مع بقائها على هويتها المسيحية أو إمكانية أن تتحول إلى مناطق ذات أغلبية إسلامية إذا لم يتم اتخاذ إجراءات حقيقية، أما بالنسبة للكورة، يمكننا انطلاقاً من دراسات جدية أجريت، اعتبار أن المنطقة ذاهبة إلى تغيير في هويتها وفي شكلها الديمغرافي خلال السنوات الخمسة عشرة المقبلة.

الهجرة الخارجية

إن واقع الهجرة في لبنان منذ بداية الحرب اللبنانية كان له وقعاً سلبياً تجاه جميع الطوائف وتحديدًا منذ أن هاجر لبنان ٢٧٢٥١٠ شخصاً بين عامي ١٩٧٥ و١٩٧٧، و٢٣٣٩٠٦ شخصاً بين عامي ١٩٧٨ و١٩٨٤، و٣٨٥٠٠٠ شخصاً بين عامي ١٩٨٥ و١٩٩٠، و١٠٠٠٠ شخصاً عام ١٩٩١، و٤٦٦٠١٩ شخص بين عامي ١٩٩٢ و٢٠٠٧، و٢٠٠٠٠٠ شخص بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١١. بينت الأرقام المجمعة ما بين العامين ١٩٧٥ و١٩٨٤ هجرة لما يقارب ٥٠٦٤١٦ شخص بلغ عدد المسيحيين منهم ٣٩٥٠٠٤ شخص، أما بين عامي ١٩٨٥ و١٩٩٠ فقد بلغ عدد المهاجرين ٣٨٥٠٠٠ نسبة المسيحيين منهم ١٧٪، أما نسبة المسلمين فقد بلغت ٨٣٪. وما بين العامين ١٩٩٢ و٢٠٠٧ فقد بلغ عدد المهاجرين ٤٦٦٠١٩ شخصاً ٤٠ , ٣٩٪ منهم من المسيحيين و٦٠ , ٦٠٪ من المسلمين، أما بين ٢٠٠٨ و٢٠١١ فقد بلغ عدد المهاجرين ٢٠٠٠٠٠ شخص ٤١٪ منهم من المسيحيين و٥٩٪ من المسلمين، وبالمحصلة فقد بلغ عدد المهاجرين ما بين الأعوام ١٩٧٥ و٢٠١١ ١٥٦٧٤٣٥ شخص، ٤٣ , ٤٦٪ منهم من المسيحيين و٥٧ , ٥٣٪ من المسلمين، أما هذه الأرقام فلم تؤكدها المراجع الرسمية.

عدد المهاجرين		عدد المسيحيين	نسبة المسيحيين	نسبة المسلمين
٢٧٢٥١٠	بين ١٩٧٥ و١٩٧٧	مسيحي		
٢٣٣٩٠٦	بين ١٩٧٨ و١٩٨٤			
٣٨٥٠٠٠	بين ١٩٨٥ و١٩٩٠			
١٠٠٠٠	عام ١٩٩١			
٤٦٦٠١٩	بين ١٩٩٢ و٢٠٠٧			
٢٠٠٠٠٠	بين ٢٠٠٨ و٢٠١١			
٥٠٦٤١٦	بين ١٩٧٥ و١٩٨٤	٣٩٥٠٠٤		
٣٨٥٠٠٠	بين ١٩٨٥ و١٩٩٠		٪١٧	٪٨٣
٤٦٦٠١٩	بين ١٩٩٢ و٢٠٠٧		٪٣٩،٤٠	٪٦٠،٦٠
٢٠٠٠٠٠	بين ٢٠٠٨ و٢٠١١		٪٤١	٪٥٩

قامت شركتنا خلال الأعوام الفائتة وعلى عدة موجات بعملية مسح وتعداد للمناطق اللبنانية المختلفة. لم تأتِ نتائج المسوحات الميدانية التي تم الحصول على نتائجها بطريقة «الاسقاط» by extrapolation ولم تبين هذه النتائج أن أعداد المسيحيين في وضعية خطيرة كما يعمد البعض إلى التسويق، وسأكتفي هنا لأقول إن المسح الأخير بيّن أن أعداد المسيحيين في لبنان بلغ نسبة قدرها حوالي ٣٥٪ من المجموع العام للسكان.

وسأختم هنا بإيراد الواقع العام للتوزّع الديموغرافي في منطقة بيروت الإدارية وهي منطقة ذات ثقل اسلامي بشكل عام، وذلك بحسب أرقام القاطنين للعام ٢٠١١، بحسب مسح أجرته شركة ستاتيستيكس ليبانون والذي اعتمد على الدخول إلى حوالي ٦٥٪ من الوحدات السكنية في بيروت.

سنة	٤٥،٢٥٪
شيعة	١٥،٩٢٪
دروز	٤،٣٨٪
مسلم	٠،٤٦٪
ماروني	١٣،٩٢٪
أورثوذكس	٨،٤٢٪
كاثوليك	٣،٨٣٪
أرمن	١،٧٥٪
أقليات	١،٠٤٪
مسيحيون	٠،٠٨٪
رفض التحديد	٤،٩٦٪

مسلمون	٦٦،١٧٪
مسيحيون	٢٨،٨٧٪
رفضوا الإفصاح	٤،٩٦٪

الأستاذ ربيع أسعد الهبر

كلمة سعادة المدير

الأستاذ بشارة موريس قرقفي

– رئيس لجنة الطوارئ في الرابطة المارونية –

الموضوع: الحركة العقارية: الإيجابيات والسلبيات

أصحـــاب السيادة؛ رئيس الرابطـة المارونيـــة؛
أصحاب المقامـات؛ أيهـا الحضور الكريم؛

لا بدّ لي بادئ ذي بدء، من تقديم وافر الشكر على ترتيب هذا اللقاء، وإيلائي شرف المساهمة فيه، آملاً أن ينجحَ وأن يحققَ الغاية المرجوّة منه.

أمّا بعد؛

إسمحوا لي بأن أقدّم لحضرتكم نبذة عن أسس القطاع العقاري وبعض الإحصاءات والمعلومات المتعلقة بالحركة العقارية، وبالبيع المكثّف لعقارات المسيحيين والدروز، وهو موضوعٌ يثير الهواجس والذعر، ويؤسس لتغيير في تركيبة الوطن وفي هويته ويؤدي إلى ندم ما بعده ندم وإلى زوال الحضور والإرث التاريخي لمن أسّسوا هذا الوطن وشادوا عزّه.

من المعروف أن للثروة العقارية أهمية كبرى في اقتصاديات كل البلدان، لكنها الثروة الأساسية في اقتصاد لبنان بدون منازع، إذا ما قيست ببقية الثروات فيه، من صناعية وزراعة وغيرها، وأهميتها لا ترجع فقط إلى القيمة الذاتية للعقارات، بل لرمزيتها وقيمتها المعنوية والوطنية، ولأنها الثروة المضمونة والثابتة.

ولا نغالي، إذا قلنا أن النظام العقاري في لبنان هو من أسلم الأنظمة العقارية المطبقة في العالم وأفضلها، لما يوفره من ثقة وطمأنينة، ويؤدي إلى تشجيع الاستثمارات والتعامل في العقارات، وإلى تداولها، وإلى أن تلعب الثروة العقارية دورَها الهامّ في بناء الاقتصاد وتنمية الثروة الوطنية.

ويزيد من قيمة الثروة العقارية، مناخ لبنان وطبيعته وبيئته المتنوعة وجو الانفتاح والحرية الاقتصادية فيه.

لهذه الأسباب الجوهرية، عرف لبنان نموّاً في الحركة العقارية شبه دائم، وكانت أسعار العقارات بتصاعدٍ مستمرّ، وكذلك حركة البناء، رابطاً: بعض الجداول الإحصائية حول الموضوع.

فإذا عدنا إلى الوراء، إلى بداية التسعينات من القرن الماضي، وبعد انتهاء الحرب الأهلية وحتى اليوم، نلاحظُ، أنّ مسار الحركة العقارية، كان على العموم يتمّ بمنحى تصاعدي، باستثناء بعض التراجعات الطفيفة والجزئية، أو بعض الجمود في بعض الفترات، لأسباب أمنية أو نتيجة لعوامل سياسية أو اقتصادية، هذا على صعيد الإيجابيات.

الأرض هي أثبت ضمانة للبناني.

أمّا على صعيد السلبيات بالموضوع، فالمقلق لا بل المخيف جدياً في هذه الحركة، هو عدم وجود غايات تجارية أو استثمارية بحتة وبريئة دائمة في شراء العقارات لدى جهات معينة، بل وجود نيّات مبيّتة ومشاريع مشبوهة وأهداف غير خافية على أحد، يُضاف إليها تعدّيات واسعة على أملاك المسيحيين وعلى أملاك أوقافهم في بعض المناطق.

أيها السادة؛

إذا كانت ملكية الأرض من حق كل لبناني، ولكل لبناني الحق في بيع أرضه لمن يشاء، فالواجب الوطني، يفرض عدم التفريط، بميثاق العيش

المشترك، وبهوية الوطن، لأن الحفاظ على هوية الأرض، هو جزء لا يتجزّأ، من الحفاظ على هوية الوطن، لأنّ الملكية العقارية كانت ولا تزال هي الأساس في نظامنا القانوني والاقتصادي؛

وعلى مدى التاريخ اللبناني، كان كبار المسؤولين يعينون أو ينتخبون من الملاكين، لأنّ من لا يملك لا يحكم، كما يقول كل من ميشال شيحا وكمال جنبلاط وغيرهما من الكبار.

ونحن نعرف بأنّ من لا يملك في قريته أو مدينته، لا يستطيع مبدئياً أن يكون على رأس السلطات المحلية فيها. ومن لا يملك لا يُنتظر منهُ أن يدافع عن مسقط رأسه أو وطنه عند الملّمات.

أمّا أباؤنا وأجدادنا، فقد كانوا يحلفون أو يُقسمون بأرزاقهم كما بأولادهم، ويقولون الرزق عوض الروح.

لكن مع الأسف الشديد، جاء زمنٌ يتعرّض فيه اللبناني وخاصةً المسيحي، لإغراءات وضغوط مختلفة ولأساليب تشبه الأساليب الإسرائيلية البغيضة في شراء أراضيه، حتى أضحى الوجود في خطر وعندما تبيع أية مجموعة أرضها، تفقد وجودها لا سمح الله وتصبح غريبة مهمشة في وطنها وتمسي، معزولة كئيبة، سواء في وطنها الأم أم في المهاجر.

فالإنسان يكون في وطنه مكرّماً، وفي غير وطنه، يُمسي كالعصفور المغرّد في غير عشّه؛ كما كان إبراهيم عليه السلام غريباً في قرية أربع وهي حبرون في أرض كنعان، وماتت زوجته ساره كما جاء في سفر التكوين، وراح يندبها ويبكيها ويقول لبَني حس: أنا غريبٌ ونزيلٌ عندكم، أعطوني ملكَ قبرٍ لأدفنَ ميتي من أمامي... إلخ.

هذا كان على أيام إبراهيم ولم يتغيّر حتى اليوم.

أيها السادة، أيها اللبنانيون؛

الموضوع وجوديّ بامتياز، وعلينا الوعي لما يصيبنا ويهدد مستقبلنا. وأن نستيقظَ ونتحرّكَ ونواجهَ الطامعين بأرضنا المقدسة المجبولة بتضحيات آبائنا وأجدادنا وبصرخات أمهاتنا، لأنّ كلّ شبرٍ منها أغلى من أموال الغربة وقساوتها، ولأنّ علينا أن نحسن تنميتها واستثمارها بدلَ أن نبيعها، لكي يبقى لبنان الذي نعرف، ولكي تعود أيام العزّ والازدهار.

ويجب أن يتفهّم اللبنانيون، هواجس بعضهم، وأن يحافظوا على بعضهم البعض، وعلى القيادات والمسؤولين الزمنيين والروحيين والفاعليات كافة، لعب دور التوعية أيضاً ودعم كل المساعي والمبادرات العملية للحفاظ على أراضي اللبنانيين كل اللبنانيين وأكرّر كل اللبنانيين.

وعلى المسيحي خاصةً، أن يقتنع بأنّ دوره هو الحفاظ على ملكيته التي هي كرامته وشعوره بالانتماء إلى بلده، وأن يشجع أبناء الطوائف الأخرى أن يحذوا حذوهُ، ويجب أن لا يستمرّ الاستهتار واللامبالاة الرسمية وغير الرسمية بهذا الموضوع الخطير.

فمن يطلع على حجم القضية، يتأكد من حجم الخطر على الكيان والهوية.

فالحُلول الجديّة مطلوبةٌ، اليوم قبل الغدّ، وقبل البكاء وصرير الأسنان. فمعظم أملاك المسيحيين الخصبة والصالحة للاستثمار الجيّد وكذلك بعض أملاك الدروز، تُباع وتنقل للغير، ويُتعدّى عليها، والمسلسلُ لا يزال مستمراً. وهو أمرٌ مرفوض ومشكو منه من شركائنا الشرفاء في الوطن.

فالمعالجة يجب أن تبدأ فوراً، قبل خسارة الباقي من هذه الأملاك وانتقالها إلى أيادٍ أخرى لبنانية وغير لبنانية، وقبل تغيير وجه لبنان التاريخي، لأنّ الدروز والمسيحيين هم النواة الأساسية للكيان اللبناني. فالدروز باعوا بعضَ أملاكهم في مناطق الجنوب ومنها مساحاتٌ كبيرة، لكن المسيحيين باعوا الكثيرَ من أملاكهم

في قرى أقضية جزين وصيدا والزهراني وباقي الجنوب، في بكاسين، مشموشة، الحمصية، القطراني، عاريه، جبل طورا، كفرجره، قيتولي، بسري، جنسنايا، أنان، المجيدل، المحاربية، عين المير، مراح الحباس، لبعا، روم، عازور، صباح، حيطوره، كرخا، سهل الجرمق، جسر الدلافة، منطقة الأحمدية، الدردارة قرب الخيام، منطقة الزفاتة في الجرمق ومساحات كبيرة بيعت على خط كفرحونه، عين التينة، مشغره ومساحات شاسعة في كفرفالوس ومزرعة برغل التي تربط الجنوب بالبقاع. والمسيحيون باعوا معظم أراضيهم الشاسعة في مجدليون والصالحية والقرية وعبرا وعين الدلب ومراح الحباس وكرخا، بقسطا والمية ومية وسهل صيدا وسهل صور ومنطقة الناقورة التي كانت بأكثريتها لهم. وكبار الملاكين من أهل الدامور في منطقة الصرفند والعدوسية وغيرها باعوا أملاكهم هناك أيضاً. غير أنّ عائلتي سرحال ونمّور اللتين تملكان مساحات واسعة في العدوسية قرب التابلين، حافظتا على أملاكهما هناك لحسن الحظ.

وبالمختصر، المسيحيون باعوا معظم أراضيهم التي تقع في شرق صيدا بين نهر الأولي ونهر الزهراني، ولم يبقَ لهم سوى القليل القليل.

وفي منطقة النبطية، منازل وأراضي المسيحيين أصبحت ضئيلة جداً. أما في مناطق مرجعيون والقليعة وإبل السقي وكوكبا، فأملاك المسيحيين فيها ما زالت محفوظة نسبياً ولحسن الحظ أيضاً.

في جبل لبنان، شاطئ جبل لبنان من الجنوب إلى بيروت، أملاك المسيحيين، بيعَ منها الكثير الكثير؛ فمن الرميلة إلى الجية إلى السعديات، الدبية، الدامور فالناعمة وصولاً إلى الضاحية الجنوبية وصعوداً إلى المناطق الجبلية انتقلت عقارات كثيرة ومساحات كبيرة إلى الغير.

في قضاء بعبدا، نسبة تملّك الأجانب فيه قاربت الـ ٣٪ من مساحته، وهوية ساحله القديمة تكاد تختفي.

في قضاء المتن الشمالي، الكثير من أملاك المسيحيين فيه انتقلت إلى أيادٍ أخرى لبنانية وغير لبنانية وتكونت فيه مربعات غريبة عنه.

في قضاء كسروان، لم يبقَ لأهله الأصليين إلاّ القليل من مناطق فقرا وعيون السيمان، والأجانب تملكوا فيه الكثير من العقارات والمنازل.

في قضاء جبيل، هجمة الأجانب عليه قليلة نسبياً لكن التعديات على أملاك المسيحيين فيه لاسيما الأوقاف كثيرة.

في محافظتي لبنان الشمالي وعكار، يمكن القول بأن أملاك المسيحيين فيهما لم تشهد نسبة بيع كبيرة باستثناء بيوعات كثيرة في ساحلي الكورة وزغرتا.

في محافظتي البقاع وبعلبك الهرمل، المسيحيون باعوا مساحات واسعة شاسعة في مختلف المناطق وعلى الأخصّ شتورة، تعنايل، عانا، تل ذنوب، دورس، حوش بردى، حدث بعلبك، تربل، رياق، مشغرة، عين التينة، المرج، سرعين، الفاكهة، الطيبة، حوش حالا وأبلح...

أيها السادة؛

نأمل أن يضع المؤتمر الأول – أرضي هويّتي، إصبعه على هذا الجرح الوطني الكبير، ويساعد في وصف الدواء أو الأدوية الشافية له؛ ومن المسؤولين، اجتراح الحلول المناسبة قبل فوات الأوان؛ ونأمل من اللبنانيين كافة، التجذر بأرضهم، وعدم التفريط بها، حفاظاً على عيشهم المشترك، والتنوّع في قراهم وفي وطنهم.

ونطلب من المسيحيين خاصةً، الوعي واليقظة ووقف النق، وأن يتذكروا تجربة نبيّ الله ابراهيم، وأن لا يبيعوا أرضهم حتى لا يخسروا وجودَهم، لأنّ المسؤولية تقع على من يبيع أرضه، لأي سبب ويتخلى عن انتمائه، لا على من يشتريها بماله.

وشكراً

سعادة المدير
الأستاذ بشارة موريس قرقفي

كلمة سعادة النائب
نعمة اللّه فارس أبي نصر

الموضوع: الواقع الديموغرافي وتملك الأجانب

حضرة ممثل غبطة أبينا البطريرك مار بشاره بطرس الراعي كلّي الطوبى سيادة المطران أنطوان نبيل العنداري جزيل الإحترام،

حضرة رئيس الرابطة المارونية النقيب سمير أبي اللمع المحترم،

أصحاب المعالي الوزراء والسعادة النواب والمدراء، والسيادة المطارنة، رؤساء البلديات المحترمين،

الحضور الكرام،

بدايةً أهنىء الرابطة المارونية على هذا اللقاء الذي يتمحور حول مواضيع وطنية آملاً أن يتكرر في لقاءات أخرى.

«أرضي هويتي»،

إنّ العنصر الحاسم والأهم في تكوين الهوية الوطنية، هو ارتباطها بالأرض ارتباطًا وثيقًا، بالإضافة إلى عدّة عناصر كاللغة، والتاريخ والإنتماء والحضارة والثقافة والتراث والتقاليد والأهداف المشتركة وإرادة العيش المشترك، إلخ... وأهم هذه العناصر أرض الآباء والأجداد المجبولة بعرق جبينهم ودماء شهدائهم.

هكذا تكون الهوية الوطنية، ليست سلعة للبيع والمضاربة، فهي قائمة بذاتها، وتُعبّر عن الواقع الراهن للشعب بوصفه وحدةً أو مجموعةً كاملةً.

لا وطن بدون أرض، ولا أوطان بالإعارة أو الإجارة أو بالإستثمار.

لذلك حظّر الدستور اللبناني ضمنًا في مادته الثانية من التخلي عن أراضي الوطن لصالح غير اللبنانيين حيث نصّ على أنّه «لا يجوز التخلي عن أحد أقسام الاراضي اللبنانية أو التنازل عنه»؛

كما كفل في مادته الخامسة عشرة حقّ المَلكية لِلّبناني وحَصَرها به تطبيقًا لمبدأ السيادة.

والأسباب الموجبة لعدم بيع أرض الوطن من غير اللبنانيين كثيرة نذكر منها على سبيل المثال:

الكثافة السكانية المرتفعة التي هي من أعلى النسب في العالم، وصغر مساحته، وطبيعة أرضه، فالمساحة الصالحة للإستثمار العقاري والزراعي والصناعي والسياحي لا تتعدّى ٥٠٠٠ كلم[٢]، بحيث أنّ إيراداتها لا تفي حاجة أبنائه، الأمر الذي جعل من لبنان عبر تاريخه بلد هجرة وليس بلد لجؤ؛

إنّ تفاقم هجرة أبنائه اليوم، يكادُ يُفرغ الوطن من سكانه الأصليين ليحلّ محلّهم الوافدون النازحون، بمئات الآلاف لا بل بالملايين أمام أعيُن المسؤولين ولا حسيب أو رقيب؟! لا بل بموافقة البعض منهم رغم التحذيرات المسبقة والمتكرّرة التي أطلقناها في حينه، علماً أنّ هذا الواقع قد يهدّد الدولة في صميم كيانها.

ويأتي بيع الارض من غير اللبنانيين ليزيد الموضوع تعقيدًا، بحيث أنّ المسيحيين يعتبرون أنهم مستهدفون في مناطقهم ووطنهم، علماً أنّ أكثرية الذين يبيعون أراضيهم هم مسيحيون، أمّا المشترون فهم بأكثريتهم من العرب المسلمين، الأمر الذي أدخل المسألة في الإطار الطائفي السياسي، في حين يَلزَم

الزعماءُ المسلمونَ الصمت إزاء هذا الموضوع، ولا يعبّرون عن أيّة هواجس أو مخاوف تجاهه؟!

لذلك وعملاً بنص الدستور اللبناني يكون الخيار الأول والأفضل هو منع البيع من الأجانب، واستبداله بعقود استثمار لآجالٍ محدّدة طويلة الأمد أم قصيرة، أي الإجارة الطويلة،

وإلى حين الوصول إلى تحقيق هذا المبدأ، المعمول به في كثير من الدول،

علينا إيجاد السبل الملائمة لتسوية الأوضاع القائمة حاليًا، والتقيّد بها خلال هذه الفترة الإنتقالية التي قد تطول، وذلك من خلال معايير وضوابط تَحُدّ من هستيريا بيع الأرض من غير اللبنانيين والمضاربة بها.

فاعتماد مبدأ الإجارة الطويلة أو المتوسطة رُفض في لجنة الإدارة والعدل النيابية،

كذلك رُفض مبدأ المعاملة بالمثل، وهذا أمرٌ معيب، لأنّ مبدأ المعاملة بالمثل هو من أبسط قواعد التعامل بين الدول، وسنطلب إعادة طرحه مجددًا، ونأمل من الزملاء أعضاء اللجنة الحضور وتحمّل مسؤولياتهم.

لقد أثبتت كل الإحصاءات التي أجريت منذ العام ١٩٦٩ حتى تاريخه أنّ البيوعات التي حصلت من الأجانب تقع في مناطق مسيحية وأحيانًا درزية: زحلة، جزين، شرق صيدا، في جبل لبنان، بعبدا، عاليه، صوفر، الدامور، الجيّة، المتن، كسروان، جبيل، إلخ... بالإضافة إلى العاصمة بيروت.

إنّ النظرية الداعمة لقانون تملك الأجانب الحالي، مبنية على أنّ لبنان بلد سياحي بامتياز، منفتح على العالم العربي وخصوصًا على دول الخليج، اقتصاده بحاجة ماسة لجلب الرساميل الأجنبية والإستثمارات الخارجية، وهو بحاجة إلى إحياء مواسم السياحة والإصطياف وبالتالي من الضروري تسهيل التملك لغير

اللبنانيين من أجل تنفيذ مختلف المشاريع الإقتصادية المطلوبة منهم سواء كانت سياحية أم صناعية أم تجارية. وعليه يقتضي الإبقاء على القانون الحالي مع بعض التعديلات والضوابط.

ولكن مهما يكن من أمر، سواء اعتمد مبدأ جواز التملك للأجانب أم لا، فإنّ استبداله بعقود استثمار لآجالٍ محدّدة يحافظ على ملكية الأرض وينسجم مع أحكام الدستور ويلبي المطلوب، وبما أنّ ذلك غير متاح في الوقت الحاضر فلا بدّ من إقرار وتطبيق معايير وضوابط صارمة تحول دون التوطين أوّلاً وكذلك الحدّ من هستيريا بيع الأرض.

الضوابط المقترحة التي تحدّ من فوضى بيع الأرض من غير اللبنانيين نذكر منها:

١ - لجهة تملك الفلسطينيين:

نصّت الفقرة الثانية من المادة الأولى من قانون ٢٠٠١، على أنّه لا يجوز تملك أي حقّ عيني من أي نوع كان لأي شخص لا يحمل جنسية صادرة عن دولة معترف بها أو لأي شخص إذا كان التملك يتعارض مع أحكام الدستور لجهة رفض التوطين.

بتاريخ ١٩/ ٤/ ٢٠٠١ تقدّم عشر نواب بمراجعة طعن أمام المجلس الدستوري طالبين إبطال الفقرة الثانية من المادة الأولى من قانون ٢٩٦/ ٢٠٠١ المتعلّق باكتساب الحقوق العينية العقارية في لبنان.

ردّ المجلس الدستوري الطعن بالقرار رقم ٢ تاريخ ١٠/ ٥/ ٢٠٠١.

فعاد النواب أنفسهم، فتقدموا بتاريخ ١/ ١٠/ ٢٠٠٣ باقتراح قانون يرمي إلى إعطاء الحق بتملك شقة سكنية لمن لا يحمل جنسية صادرة عن دولة معترف بها وما زال الإقتراح قيد النظر.

والآن تطرح لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني موضوع حقّ تملك اللاجئين الفلسطينيين في لبنان حتى يتساوى الفلسطينيون مع بقية الأجانب لجهة تملك حقوق عينية في لبنان بعد أن أصبح للفلسطينيين دولة.

إنّ اللبنانيين عندما توافقوا في دستورهم الجديد على رفض توطين الفلسطينيين في بلدهم، يكونوا قد توافقوا كذلك على رفض منحهم حقّ التملك، حتى ولو اكتسبوا الجنسية الفلسطينية الصادرة عن دولتهم المعترف بها رسميًا، حيث نصّ الدستور في مقدّمته عن أن لا توطين ولا تقسيم.

ذلك أنّ تملكهم العقاري في لبنان سيكون مدخلاً لتوطينهم، نظراً لتمادي إقامتهم فيه منذ ما يزيد عن ٦٥ عامًا، وحجم عددهم الذي يناهز النصف مليون نسمة ونسبة تكاثرَهم، وهو أمر يتعارض مع مبدأ دستوري تمّ التوافق عليه صراحةً بين اللبنانيين أنفسهم ومع الواقع التي تعيشه البلاد، حيث تفاقمت في السنوات الأخيرة عمليات البيع من الفلسطنيين. وبلغت نسبتها أكثر من ٥٠٪ من مجمل عمليات البيع من الأجانب، حسب إحصاءات ما قبل صدور القانون ٢٩٦/ ٢٠٠١ مثل شرق صيدا وطرابلس، أضف إلى ذلك صغر مساحة لبنان وكثافة سكانه المرتفعة جدًّا وهجرة أبنائه... إلخ

٢ – بعض الضوابط المتداولة في لجنة الإدارة والعدل:

أ- تأليف لجنة خاصة قوامها مدير عام الشؤون العقارية وأمين السجل العقاري ورئيس دائرة تملك الأجانب وسنطلب أن ينضم إليها رئيس البلدية حيث يقع العقار المنوي بيعه ضمن نطاقها، وذلك لدرس طلبات الأذنات بالتملك والمستندات المرفقة بها لإبداء الرأي.

ب – تحديد الغاية من التملك؛ لبناء بيت سكن أو مشروع سياحي أو صناعي مع دراسة حول الجدوى الإقتصادية من المشروع، تبدي اللجنة رأيها ويعرض على مجلس الوزراء ورأيها غير ملزم لمجلس الوزراء، فيصدر مرسوم

بالقبول أو قرار بالرفض وسنطلب إخضاع كل العقارات المطلوب بيعها إلى إذن مسبق حتى ولو كانت مساحتها دون ٣٠٠٠ م٢. وسنطلب وضع سقف للمساحات التي يحقّ للشركات والأفراد تملكها.

ج – وجوب أن يلتزم الشاري بتنفيذ المشروع أو الغاية التي من أجلها تمّ التملك خلال مهلة أقصاها خمس سنوات قابلة للتجديد بموجب مرسوم لمرّة واحدة بناءً لطلب صاحب العلاقة.

د – إذا انقضت المهل الأصلية والإضافية دون إنجاز البناء أو المشروع أو الغاية التي من أجلها تمّ الترخيص، يسقط الترخيص حكماً ولوزارة المالية حقّ بيع العقار بالمزاد العلني على نفقة ومسؤولية المخالف فيعاد له كامل الثمن الأساسي والباقي يعود للخزينة تطبيقًا للمادة ١١ من قانون ٢٠٠١، وذلك بعد أن تسري بحقّه غرامة إكراهية قدرها ٢ ٪ أو ٣ ٪ من قيمة العقار سنويًا ريثما يتمّ البيع.

هـ – لا يجوز التملك ضمن مناطق الحدود وضمن عمق ٦ كلم وكذلك بالقرب من الثكن العسكرية.

و – لا يجوز أن تتجاوز مساحة ما يتملكه غير اللبنانيين ما نسبته ٣ ٪ من مجمل مساحة لبنان على أن لا تتعدّى نسبة ٣ ٪ من مجمل مساحة كل قضاء ونسبة ١٠ ٪ في محافظة بيروت.

عند احتساب نسبة ٣ ٪ لا تدخل ضمنها المشاعات والمحميات والمناطق المصنّفة أحراج ووديان او تلك التي هي غير قابلة للإستثمار. علماً أننا لم نوفّق في فرض عدم تجاوز نسبة ٣ ٪ من مساحة كل قرية.

ز – لم نوفّق حتى تاريخه في تعديل رسم التسجيل العقاري بحيث يعود كما كان سابقًا أي ٥ , ١٧٪ على الأجنبي بدلاً من ٥ , ٥ ٪ كما هو حاليًا على أن يعفى اللبناني الذي يشتري عقارًا من أجنبي من دفع رسم التسجيل.

ح – يعاقب كل من يقدّم إفادة كاذبة أو تصريحًا مخالفًا للحقيقة كما يعتبر باطلاً كل عقد أو عمل يجرى خلافًا لهذا القانون ويحظّر على كتاب العدل تحرير عقود بيع أو وكالات غير قابلة للعزل مع إقرار بقبض الثمن بين أشخاص لبنانيين وغير لبنانيين تتعلق بعقارات وحقوق عينية إن لم يكن هناك ترخيص مسبق صادر عن المراجع المختصة.

هذه بعض الضوابط المطروحة في لجنة الادارة والعدل وقد أقرّ بعضها من أجل الحدّ من هستيريا بيع أرض الآباء والأجداد المجبولة بدماء الشهداء، حتى لا يصبح لبنان وطن برسم البيع؟!

أمّا بالنسبة للعاصمة بيروت:

جوابًا على السؤال النيابي الذي سبق وجهناه لدولة رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ١٣/ ٧/ ٢٠١٢ بواسطة رئاسة مجلس النواب والمسجل برقم ٢٥٣١ أوضح لنا دولته المعلومات التالية استنادًا لقيود نظام السجل العقاري الممكنن:

١ – مساحة الأملاك العامة في بيروت تبلغ ٩٧٤ ٢٧٣٥ م٢ وذلك استنادًا إلى مساحة بيروت المعتمدة في تقرير نسب تملك الأجانب والبالغة ٠٦٥ ١٧٨٠٠ م٢.

٢– مساحة العقارات العائدة للكنائس، والجوامع والأوقاف والمدافن في بيروت تبلغ ١١٠٨٧٣٠ م٢ (أملاك خاصة)، وذلك استنادًا إلى آلية البحث المرفقة.

٣ – مساحة العقارات العائدة للدولة اللبنانية (أملاك الدولة الخصوصية) في بيروت هي ٤٧٥ ٨٤٢ م٢.

كما أُرفق بالجواب بيانين صادرين عن وزارة المالية يُظهران إجمالي تملك غير اللبنانيين في جميع الأقضية، الأول يعود إلى فترة ما قبل العام ١٩٦٩ والثاني يعود للفترة الممتدة من ١/ ١/ ١٩٦٩ ولغاية ١/ ٦/ ٢٠١٢.

٤– نسبة تملك الأجانب من ١/ ١/ ٢٠٠١ لغاية ١/ ٦/ ٢٠١٢ بلغت ٦,٧١ ٪ أي ٣٢١ ١٩٤ ١ م٢ ونسبة ٣,٤٦٦ ما قبل ١٩٦٩ أي ما يوازي ٩٩٢

٦١٦ م[٢]، بينما الإفادة الرسمية الصادرة عن مديرية الشؤون العقارية تفيد أنّ النسبة بتاريخ ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٨ بلغت ٨,٠٢٥ ٪ أي ١٤٢٨٣٨٣ م[٢].

أمّا فيما يتعلق بشركة سوليدير، أوضح جواب دولته أنه بموجب المرسوم رقم ٢٥٣٧ تاريخ ٢٢/ ٧/ ١٩٩٢ أُنشأت شركة عقارية مغفّلة لبنانية ش.م.ل. وهي حسب نظامها الأساسي المصدَّق مستثناة من أحكام قانون اكتساب غير اللبنانيين الحقوق العينية العقارية في لبنان أي أنّها معفاة من الترخيص لتملك العقارات، أي أنها لا تدخل ضمن نسبة الـ ١٠ ٪. سوليدير تمثل وحدها ٦,٥ ٪ زيادة عن نسبة العشرة بالمئة.

في الختام وأمام هذا الواقع، نطرح السؤال التالي:
هل بين توطين، وتجنيس، وتهجير، وهجرةٍ، وإهمالٍ متعمِّدٍ لحقوق أولادنا في الإغتراب، وبيعٍ للأرض، واعتماد سياسيةَ تمييزٍ ومفاضلةٍ إنمائيًا بين منطقة وأخرى، وبين مواطن وآخر في إداراتِ الدولةِ ومراكزِ القرارِ، وترك الحدود سائبةً لكل طارقٍ ومحتلْ؟ أمام أَعْيُنِ المسؤولين وموافقة البعض منهم؛

هَلِ المطلوبُ تغييرُ ديمغرافية لبنانَ وجغرافيته، عمدًا؟! وضرب توازنات تركيبته الإجتماعية الفريدة من نوعها، لصالح طائفةٍ أو فئةٍ، على حساب أخرى وتحديدًا على حساب المسيحيين؟؟! هذا السؤال برسم الإجابة.

عشتم وعاش لبنان.

سعادة النائب
الأستاذ نعمة الله فارس أبي نصر

مدير الجلسة

الدكتور فريد حليم الخوري

حضرة صاحب الغبطة والنيافة الكاردينال مار بشارة بطرس الراعي الكلي الطوبى، ممثلاً بصاحب السيادة المطران أنطوان نبيل العنداري، السامي الاحترام،

أصحاب المعالي والسعادة والسيادة، الحاضرين منهم أو الممثلين،

أيها الحفل الكريم،

أن تتحدث في موضوع قانوني معقّد كموضوع القوانين والمراسيم المتعلقة بتملك الأجانب في لبنان، أو بيع الأراضي بين اللبنانيين، في حضرة كبار السياسيين والقانونيين والاجتماعيين، هو أمر في غاية الصعوبة،

وأن تدير جلسة مخصصة لهذا الموضوع يتكلّم فيها كبارنا الذين أشبعوا الموضوع درساً وتدقيقاً وتمحيصاً هو أمرٌ أصعب وأصعب،

أما أن تتكلم في هذا الموضوع وتدير جلسة متخصصة بشأنه في إطار مؤتمر «أرضي هويتي»، الذي نظمته الرابطة المارونية برعاية صاحب الغبطة والنيافة، هو أمرٌ يُضفي بحدّ ذاته رهبة لا توصف، نظراً لأهمية هذا الموقع ليس على الصعيد الماروني فحسب، بل على الصعيد الوطني، خاصة وأن الراعي لهذا الاحتفال هو بحدّ ذاته البطريرك الراعي للبنان وإنطاكيه وسائر المشرق.

لقد استحوذت القوانين والمراسيم المتعلقة بتملك الأجانب في لبنان من جهة، وبيع الاراضي فيما بين اللبنانيين من جهة أخرى، على حيّز واسع من اهتمامات اللبنانيين، قانونيين كانوا أم سياسيين أم مواطنين عاديين.

ومما لا شك فيه، أن هنالك مقاربتان لهذا الموضوع، المقاربة الأولى هي مقاربة متشددة، في حين أن المقاربة الثانية هي متحررة.

وفي هذا الاطار، فإنه لا بد لنا من التمييز بين الوضعين التاليين:

الوضع الاول: تملك الأجانب لعقارات في لبنان

عرف التشريع اللبناني محطات قانونية متعددة في موضوع بيع العقارات في لبنان إلى الأجانب. أحياناً، كان التشريع متشدداً، وأحياناً أخرى كان أكثر تحرراً، حيث كان الفارق يتعلّق في بعض الأوقات بالمساحات القصوى، وأحياناً أخرى يرتبط برسوم التسجيل زيادةً أو نقصاناً، حيث كان القانون يحاول باستمرار أن يأخذ بعين الاعتبار بعض الأولويات المحددة.

برأينا، فإن أي مشروع يمكن العمل عليه يجب أن يأخذ بعين الاعتبار المعطيات الأساسية التالية:

لا يمكن النظر الى الأجنبي الذي يريد أن يتملك شقة في لبنان بالمنظار عينه الذي يجب ان نرى فيه الاجنبي عندما يتملك خمسين ألف أو مئة ألف متر مربّع أرض غير مبنية.

ينبغي أيضاً التمييز بين الأجنبي الراغب بأن يتملك مباشرة أو عبر مساهمته مع لبنانيين في شركة قائمة مركزاً تجارياً أو مصنعاً قائماً أو مستشفى، وهذه مشاريع يستفيد منها اللبنانيون عبر ما سيضخّ فيها من رساميل تخلق الألوف والألوف من فرص العمل وبين من سيتوخّى تملك أراضي شاسعة لغاياتٍ قد لا تكون نبيلة في كثير من الأحيان.

لا ضيم على الاطلاق في التفريق بين رسم التسجيل الذي يدفعه الأجنبي والرسم الذي يدفعه اللبناني. إذ هل يُعقل أن تكون نسبة رسم تسجيل شقة متواضعة يرغب شاب لبناني بتملكها للسكن نفس نسبة رسم التسجيل على المساحات الشاسعة التي يملكها الأجنبي؟

لا بأس أن يستنير القانون اللبناني ببعض القوانين الأجنبية المعمول بها في العالم، فبعضها حل هذه المعضلة عبر منع بيع الأراضي الى الاجانب بالمطلق والاستعاضة عن ذلك بتأجير طويل الأمد للأجنبي لمدة تسعة وتسعين عاماً مثل Leasing، تعود بعدها الملكية إلى الجهة البائعة أو إلى البلدية أو إلى الدولة دون مقابل، بحيث يكون الاقتصاد اللبناني قد استفاد مرّتين: الأولى عند بيع العقارات، والثانية عند إعادة هذه العقارات إلى الدولة مباشرةً أو إلى الجهة المالكة.

الوضع الثاني: بيع الاراضي بين اللبنانيين

يكتسب هذا الموضوع أهمية قصوى خاصة إذا ما أردنا المحافظة على النسيج الاجتماعي اللبناني لا سيما على استمرارية العيش المشترك في الكثير من البلدات والقرى والمناطق اللبنانية التي يعلم الجميع كيف أنها أضحت في بعض الحالات ذات لون واحد بعد أن كانت زاهية بالألوان المتعددة. إن إقرار تشريع بهذا الخصوص أضحى أمراً هاماً جداً إذا ما أردنا المحافظة على ما تبقّى من التنوّع الإجتماعي في بلداتنا وقرانا.

إلا أنه من البديهي أنه لا يمكن لأي تشريع بحدّ ذاته أن ينظم هذا الوضع، أن لم يقترن ذلك بقناعة راسخة لدى كل مواطن بأهمية المسؤولية الملقاة على عاتقه من جراء حيازته للعقار.

صحيح أن البيع في بعض الأحيان يكون حاجة ماسة للمواطن في ظرف معيّن،إلا أن معالجة هذا الوضع الاستثنائي ممكن عن طريق تأسيس صناديق عقارية استثمارية متخصصة تتملك هذه العقارات عوضاً عن أن يُصار الى بيعها للغير.

لكن الضيق أو الحاجة ليس هو الدافع الوحيد للبيع، بل قد يكون هنالك أسباب أخرى تجارية ربما، أو أحياناً قانونية كحالة الشيوع بين أبناء العائلة الواحدة، أو ربما درجة متواضعة لدى البائع في الحس الوطني والمسؤولية.

فهل يكون مثلاً إعطاء البلديات حقوق شفعة بتملك هذه العقارات أو إنشاء الصندوق العقاري الذي أشرنا إليه وتخصيص عائداته لغايات إستثمارية أو زراعية... هو الحل؟

الأكيد الأكيد إننا بحاجة الى:

تشريعات متطوّرة وحديثة وعلمية وشفافة في آنٍ واحد تشير إلى موقع الداء مباشرةً بالإسم وليس مواربة.

دولة تمارس سيادتها بالكامل، فتطبّق العقوبات على المخالفين كما يجب، وتنشر المعطيات بشفافية كما يجب، وتطور تشريعاتها كما يجب.

مؤسسات تتولى شراء العقارات التي يضطر أهلها للبيع فتقوم ثم بتسويقها بشكل يراعي قواعد وأسس العيش المشترك، ويكون للمتموّلين الراغبين في الاستثمار العقاري المجال في أن يوظّفوا فيها فتعود توظيفاتهم عندها على المجتمع وعليهم بالخير والنفع.

حملة توعية شاملة توقظ اللبناني من سباته، فيدرك أهمية تملكه العقار إلى حد اعتباره رسالة وواجباً وليس مجرّد استثمار.

أيها الحفل الكريم،

لن أسترسل أكثر، لأننا محظوظون هذا اليوم في أن يكون معنا على هذا المنبر ثلاثة من كبار القانونيين الذين تعمّقوا في هذه المواضيع ومحّصوا فيها بكل دقة وتفصيل، عنيت بهم: الرئيس موريس خوام، والرئيس سليم سليمان والمحامي الدكتور أنطوان سعد.

الدكتور فريد حليم الخوري

كلمة الرئيس

موريس يوسف خوّام

الموضوع: تملك الأجانب وبيع الأراضي بين اللبنانيين

- مشروع قانون بيع الأراضي بين اللبنانيين

- التعديل المقترح على قانون الملكية العقارية

إننا ننطلق من مبدأ عام: أنّ حق التملك ليس مطلقاً لأنّ معظم الحقوق تمارس ضمن قيود وضوابط تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، إنّ ممارسة حق الشفعة المنصوص عنه في المواد ٢٣٨ حتى ٢٥٤ من قانون الملكية العقارية (القرار ٣٣٣٩ تاريخ ١٢/ ١١/ ١٩٣٠) تضع ضوابط على ممارسة بعض الحقوق ممّا أعطى بعض الأشخاص حق الأفضلية.

المبدأ العام أنّ حق الملكية هو مادة قانونية وليس دستورية، وبالتالي فإنّ القانون يأتي ليضع القيود والضوابط لممارسة هذا الحق بما يتلاءم مع أحكام الدستور، وبما يتلاءم مع حاجيات المجتمع.

ومن البديهي أنّ المصلحة العليا يمكنها أن تبرّر أي قيد لحق الملكية، حتى فيما يتعلق بالمواطنين أنفسهم.

إنّ البلدان التي تضع قيوداً على انتقال الملكية العقارية ليست بقليلة، فعلى سبيل المثال، ينصّ قانون الملكية العقارية في سنغافورة على أنه لا يجوز تملك أي

مجموعة إثنية أو دينية أو غيرها في منطقة معينة أو في أحياء المدن أكثر من نسبة وجودها الديمغرافي فيها وهو ما يُسمّى بـ «قانون الكوتا».

وقد نصّ القانون السوري (تاريخ ٢٠٠٨/٦/١٧) على أنّ غير السوري الذي يملك وحدة سكنية، لا يجوز أن ينتقل هذا الحق بالإرث إلاّ إلى مواطن سوري (وذلك خلال سنة واحدة تحت طائلة استملاكه لقاء دفع قيمته المقدّرة وفقاً لقانون الاستملاك).

إذاً، نرى أن من واجب المشرّع أن يضع حداً لبعض التصرفات ولبعض البيوعات التي من شأنها أن تؤدي إلى فرز وانحسار مجموعة من اللبنانيين في منطقة معينة وانتشار مجموعة أخرى في مكانها؛

لذلك يقتضي تعديل قانون الشفعة.

ونقترح أن يسري حق الشفعة على العقارات المبنية والعقارات غير المبنية.

كما نقترح أن يُعطى الحق بالشفعة إلى المجلس البلدي، إلى المواطنين الذين سجلوا قيودهم ضمن البلدة، وإلى إبن البلدة الذي يملك عقاراً متاخماً للعقار المشفوع... إلخ. (كل ذلك طبعاً ضمن شروط معينة). على أن يعمد المشتري، بعد تسجيل العقد، أن يُعلم الشفعاء بالتسجيل بواسطة الكاتب العدل طبعاً وبواسطة النشر في صحيفتين محليتين، وعلى باب البلدية والمختارين.

عمدنا في هذا المشروع إلى تعديل بعض أحكام قانون الشفعة، معتبرين أنّ استمرار هذه البيوعات بالشكل التي تمّت والتي تحصل حالياً سيؤدي إلى فقدان الأرض التي تملكها إحدى المجموعتين التي يتألف منها لبنان.

إقتراح قانون اكتساب غير اللبنانيين الحقوق العينيّة العقارية في لبنان وفقاً لشروط منصوص عليها في القانون، وعلى أن يُحصر الترخيص بحق الانتفاع فقط، دون أن يطال الرقبة بأيّ شكلٍ كان.

مبدأٌ غير قابل للجدل: إنّ أراضي الجمهورية اللبنانية للبنانيين.

إذاً، يُمنع أي شخص كان، غير لبناني الجنسية، من اكتساب أيّ حق عيني عقاري في الأراضي اللبنانيةً، إلاّ بعد الحصول على ترخيصٍ مسبق يُعطى بمرسوم يُتخذ في مجلس الوزراء، بناءً على اقتراح وزير المالية.

وعلى وزير المالية أن لا يعرض الترخيص على مجلس الوزراء إلاّ بناءً على موافقة لجنة مختصة برئاسةِ قاضٍ (وطبعاً لا يجوز لهذه اللجنة رفع الترخيص إلى وزير المالية إلاّ بعد أن تتثبّت من توافر كلّ الشروط المفروضة في هذا القانون – لا سيما ثبوت المعاملة بالمثل).

تجدر الإشارة إلى أنه يُحصر حق غير اللبنانيين بالاستثمار في الأماكن المصنفة لغايات سكنية أو استثمارية بـ ٥٪، ولا يجوز أن تزيد المساحة المستثمرة على خمسة آلاف متر مربع للفرد وعشرة آلاف متر مربع للمؤسسة أو الشركة في جميع الأراضي اللبنانية.

ويجب أن يُعلن عن بلوغ نسب تملك غير اللبنانيين بمرسوم يُتخذ في مجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزير المالية بالاستناد إلى موافقة اللجنة المختصة المشار إليها أعلاه – ويُنشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية كل ثلاثة أشهر.

ويَعتبر القانون باطلاً كل عقد يجري خلافاً لأحكامه، ويعاقب من أقدموا عليه أو تدخلوا فيه أو قاموا بتصديقه أو تسجيله مع علمهم بأمره (بالحبس والغرامة).

وفي الختام، تجدر الإشارة إلى أنّ عدة دول مَنَعت منعاً باتاً الأجنبي من اكتساب أي حق عيني عقاري في كافة أراضي الدولة (ومنها العراق وسويسرا وإنكلترا...).

فالقانون العراقي يسمح للأجنبي بشراء منزل أو مكتب مثلاً، شرط المعاملة بالمثل من قبل قانون الأجنبي، وأن يكون هذا الأجنبي مقيماً في العراق منذ سبع سنوات على الأقل.

وبالنسبة للقانون السويسري، فإنّ هذا القانون لا يسمح للأجنبي بأن يتملك إلاّ إذا كان هناك «مصلحة مشروعة» «un interêt légitime» مثلاً، أنه

يعود للأجنبي أن يتملك منزلاً لسكن عائلته، ولا يحق له أن يشتري بناية للاستثمار أو للتجارة.

وبالنتيجة، أودّ الإشارة إلى أنّ هناك عدة دراسات من رجال اختصاص تؤكد على أنّ مبدأ حصر الترخيص للأجنبي بحق الانتفاع فقط، لا يؤثر على اقتصاد البلد وعلى القيمة الشرائية للعقار – الأرض هي الثروة الحقيقية.

الرئيس موريس يوسف خوّام

كلمة الرئيس
سليم بطرس سليمان

الموضوع: الأرض والدستور

صاحب الغبطة والنيافة

سيداتي، سادتي

صحيح أنّ الأرض لا تقع، ولكنها تهتز تحت أرجلنا، والدستور اللبناني الذي ما يزال يتصف بالدستور الجامد معرّض للهزات أيضاً.

إنّ التحديد البسيط للدستور هو أنّه مجمل القواعد القانونية المكتوبة التي تنظّم اكتساب السلطة وممارستها وانتقالها دورياً وسلمياً.

بهذا التنظيم ترتقي الأرض إلى مستوى الدولة، أو ما يمكن تسميته المجموعة السياسية المقوننة.

يعتبر القانون الإداري أنّ هذه المجموعة هي شخص لتفسير ما تتمتّع به من السيادة على هذه الأرض، هذه السيادة التي كانت معقودة على رأس ممثل الله على الأرض، وتدحرجت من على رأسه واستقرّت بين هذه المجموعة المستقلّة تجاه المجموعات الأخرى، والتي تمارس القمع من دون أي منازع في نطاق محدّد ومحدود.

لكن الدستور ليس نقطة انطلاق فقط، ليس هو من الماضي ويبقى في الماضي.

صحيح أنّ تعديله يتطلّب أصولاً معقّدة وأكثريات موصوفة لا تتطلّبها القوانين العادية. فهو وجد ليدوم لأنّ توازنات القوى التي يقونها لا تنقلب كل يوم. إنّما على الدستور أن يواكب التطورات ويرافق تبدّل موازين القوى. إنّه القاعدة العليا المستوية على رأس الهرم القانوني ويتمتّع بقوّة خاصة تخضع لها السلطات والمواطنون.

الدستور هو مؤسسة معنوية، أما الأرض فهي بطبيعتها مادية، نضع رجلينا عليها وتشمل أيضاً المياه الإقليمية والفضاء الذي أصبح ملكيته موضوع جدل قانوني دولي. وتشمل كذلك ما تحت الأرض وبخاصة ما تحت المياه وما فوق الأرض. هي جزء من الكرة الأرضية ذات حدود تمارس في داخلها الدولة سيادتها. هي مساحة عمل السلطات العامة والمواطنين ونطاق صلاحياتهم. وهي مساحة للتلاقي والحوار داخلياً وخارجياً.

على القانون الدستوري أن يعنى عناية خاصة بالأرض فهي ليست مجرد مسرح يحضّر لعرض مسرحية تقدّم بقطع النظر عنها.

على السلطات أن تحميها، وأن تنظّمها وأن تنمّيها ليعم السلام.

إنّ تأثير الأرض على نشأة الدستور كبير جداً، هي خصبة تغذي الإنسان وتفرز المؤسسات كما لحظ ذلك المؤرّخ أبن خلدون في مقدمته ومونتسكيو في روح القوانين.

إنّ الأرض ليست شيئاً يملكه الأمير، ولا هي ملكاً للدولة، الدولة تمارس سلطتها على الأشخاص أو على الأفعال، أو على حالات حاصلة فوق الأرض. كما أنّ الأرض ليست جسداً للدولة كما هو الجسد للإنسان يكبر ويضمحل. الأرض لا تزول. إنّما الجزء الذي تبسط الدولة سيادتها عليه قد ينمو أو يضمر.

كما أنّ الأرض ليست عنصراً من عناصر الدولة خلافاً للنظرية المعهودة هي موجودة قبل الدولة وستبقى بعد زوالها. تعاقبت على أرضنا دول الفينيقيين،

واليونان، والرومان، والعرب، والصليبيين، والعثمانيين، والفرنسيين، وغيرها وقبلها والأرض باقية، إنّما الأرض هي شرط لا بد منه لتصبح المجموعة السياسية دولة. من دون أرض لا دولة كما أنّه من دون ملكية لا حرية.

إنّ للأرض أكبر الأثر على قيام الدولة وعلى تنظيمها القانوني لكي لا أقول كل الأثر.

كتب الشاعر الفرنسي لامرتين «أنّ لبنان صخرة تهوي في البحر، وعقّب المستشرق بيار رندو أنّ لبنان صخرة تهوي في البحر. ومن هذه المقدّمة تنبع جميع مؤسساته».

إنّ أرض حوض البحر المتوسط الّفت مهد القانون الدستوري، أتاحت المدن الفينيقية الصغيرة اشتراك المدنيين بالسلطة وسهّلت تطوير فكرة التمثيل وما عرف بنظام المدينة الذي اقتبسه اليونان، ومن بعدهم الرومان وطوّروه ليصبح صالحاً لحكم امبراطورية كبيرة. وخير مثال على هذا النظام دستور قرطاجة الذي قال عنه ارستو أنّه أفضل الدساتير لأنّه يشرك المواطنين بالسلطة.

إنّ الشاطئ الصخري ووجود الموانئ الطبيعية القريبة من بعضها البعض مسافة يوم إبحار مكّنت الفينيقيين من إنشاء إمبراطورية مدن تجارية حول المتوسط كعقد اللولو من دون ضربة كفّ.

وفي التاريخ الحديث والمعاصر إنّ أرض جبل لبنان الوعرة التي ألّفت ملاذاً للمضطهدين والمقهورين بسبب دينهم أو عقيدتهم عزّزت لديهم الشغف بالحرية، وبالتالي قبول الآخر مما أتاح القبول بالمشاركة في السلطة والعيش وتطوير فكرة التمثيل في كنف سلطة مطلقة دينية، السلطنة العثمانيّة إبان نظام القائمقاميتين ومن ثمّ المتصرفية ومن بعدهما دولة لبنان الكبير والجمهورية اللبنانية عام ١٩٢٦.

كما أنّ القرى على التلال المقابلة لبعضها البعض عزّزت النزعة الفرديّة وحتى الأنانيّة في حياة اللبنانيين السياسية.

لقد اعتنى الدستور اللبناني بالأرض في الشكل وفي المضمون.

لقد كرّس للأرض صراحة ثلث مواده البالغ عددها ٩٥ مادة ولا تخلو أكثر مواده الأخرى من الإشارة ضمناً إليها.

أما المواد التي نصّت صراحة على الأرض الفقرة أ من مقدّمة الدستور: أنّ لبنان وطن نهائي لجميع أبنائه، واحد أرضاً وشعباً.

- والفقرة واو منها: إنّ النظام يكفل الملكية الفردية الخاصة.
- والفقرة ط: إنّ أرض لبنان أرض واحدة.
- والمادة الأولى من الدستور: أنّ لبنان دولة مستقلّة ذات وحدة لا تتجزّأ وسيادة تامة.
- والمادة الثانية: لا يجوز التخلّي عن أحد أقسام الأراضي اللبنانية أو التنازل عنه.
- والمادة ٣: لا يجوز تعديل حدود المناطق الإدارية إلا بموجب قانون.
- والمادة ٤: إنّ لبنان الكبير عاصمته بيروت.

حدّد الدستور المناطق الداخلة ضمن الأرض اللبنانيّة وهي الحدود التاريخيّة التي كرّستها الدولة المنتدبة عام ١٩٢٠ وترك تقسيماتها الداخليّة الى القانون العادي.

والتأثير الأكبر للأرض على الدستور هو ميراث الحرية الذي كرّسه هذا الدستور وأكّد عليه في المادة السابعة التي تنص على المساواة والثامنة التي تنص على الحرية الشخصية والمادة التاسعة التي تنص على حرية المعتقد والمادة العاشرة التي تنص على حرية التعليم والمادة ١٣ التي تنص على حرية إبداء الرأي.

لولا الأرض اللبنانية بالمعنى الدستوري لما كان الدستور اللبناني تضمّن هذه العناية بالحرية والقواعد لضمان صونها.

ولكن على الدستور والدستورين أن لا يكونوا من التاريخ. عليم أن يواكبوا التطوّر وتغيير موازين القوى. عليهم أن يأخذوا بعين الاعتبار النقد وما توصّل اليه الإختبار في المجالات الإجتماعية والبيئية.

عليهم الإفادة من التكنولوجيا لتجويد الأرض وتحسين مردودها تحسّباً لازدياد عدد السكان وتنظيم إدارتها وفقاً للتغييرات الديمغرافية والثقافية للمجموعات التي تعيش عليها.

كما عليهم أن يعملوا على ترسيم حدودها بخطوط واضحة بخاصة في هذه الظروف التي تتحرّك فيها الحدود، ويحموها ويعملوا على اعادة مزارع شبعا والقرى السبع الى السيادة اللبنانيّة.

كما عليهم أن يتركوها للأجيال القادمة صالحة لنطاق حياة سياسيّة وإجتماعيّة حرّة ألا يحلّ محلّها النطاق العقائدي لهذه الأجيال.

الرئيس سليم بطرس سليمان

كلمة الدكتور

انطوان انطوان سعد

الموضوع: الأسباب الموجبة للحد من بيع الأراضي من الغير تبعًا للقانون اللبناني والمقارن

«كما أن السلطة تحد السلطة يأتي القانون
ليضع قيود وضوابط على ممارسة الحقوق».

تعليقاً على ما ورد في رأي هيئة التشريع والإستشارات في مشروع قانون بيع الأراضي بين اللبنانيين الذي قدمه الوزير بطرس حرب.

نصت المادة /٢/ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في ١٩٤٨/١٢/٢٠ تنص على أنه لكل إنسان التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان دون تمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين...

وإذا كانت المادة /١٧/ من هذا الإعلان تنص على أنه:

- «لكل شخص حق التملك بمفرده أو الإشتراك مع غيره، - لا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسفاً».

فإنه من المجافاة القول بأن هذا الحقّ مطلق لأن معظم الحقوق تمارس ضمن قيود وضوابط تهدف إلى تحقيق مصلحة عامة.

فعلى سبيل المثال لا الحصر، يأتي ممارسة حق الشفعة المنصوص عنه في المواد /٢٣٨/ حتى /٢٥٤/ المعدلة من قانون الملكية العقارية الصادر بموجب القرار الرقم ٣٣٣٩ تاريخ ١٢/ ١١/ ١٩٣٠ ليضع ضوابط على ممارسة هذا الحق فيوجه إرادة البائع باتجاه بعض الأشخاص الذين أعطاهم القانون حق الأفضلية وذلك في حالات خاصة، وكذلك الأمر بالنسبة لقانون الإستملاك الذي يشكل أحياناً قيوداً على حق الملكية وقانون الإيجار رقم ١٦٠/ ٩٢ الذي يمدّد عقود الإيجار بقوة القانون الموقعة قبل تاريخ ٢٢/ ٧/ ١٩٩٢ بما يخالف مبدأ حرية التعاقد على الملكية الفردية، بينما هذا الأمر غير مطبّق على من وقع عقود إيجار على ملكيته بعد هذا التاريخ وفقاً للقانون رقم ١٥٩/ ٩٢. وكذلك بالنسبة لقانون تملك الأجانب الصادر بموجب القانون المنفذ بالمرسوم رقم ١١٦١٤ تاريخ ٤/ ١/ ١٩٦٩ والمعدل بموجب القانون رقم ٢٩٦ تاريخ ٣/ ٤/ ٢٠٠١ حيث يضع هذا القانون قيوداً على المالكين غير اللبنانيين الذين لا يمكنهم تملك إلا مساحة محدّدة بموجب القانون، كما ليس لهم أن يوقعوا على عقود إيجار لأملاكهم إلا لفترات زمنية محددة لا تزيد عن عشر سنوات إلا بموجب ترخيص صادر بموجب مرسوم يتخذ في مجلس الوزراء وهذا ما نصت عليه المادة /٤/ من المرسوم رقم ١١٦١٤/ ٦٩، وفي ذلك قيود على ممارسة حرية التعاقد والتصرّف بالملكية العقارية. كذلك يأتي قانون الإستملاك رقم ٥٨ الصادر في ٢٩/ ٥/ ١٩٩١ وتعديلاته ليضع أيضاً قيوداً على حق الملكية خلافاً لِما هو منصوص عنه في المادة /١٧/ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المذكورة سابقاً. وكذلك عندما يصنّف العقار بأنه أثري فإنه يمنع على مالكه بأن يهدمه كي يشيد عليه بناء جديد وفي ذلك قيد آخر على حق الملكية ولو شئنا تعداد كل هذه القيود لطال الكلام أكثر...

ومن أبرز القيود التي يضعها المشرّع اللبناني على اكتساب غير اللبنانيين الحقوق العينية العقارية في لبنان لا سيما ما ورد في الفقرة الثانية من المادة الأولى منه التي تنص على أنه:

«لا يجوز تملك أي حق عيني من أي نوع كان لأي شخص لا يحمل جنسية صادرة عن دولة معترف بها أو لأي شخص إذا كان التملك يتعارض مع أحكام الدستور لجهة التوطين».

وبما أن المادة /٢/ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية الصادر بتاريخ ١٦/ ١٢/ ١٩٦٦ والذي أجيز انضمام لبنان إليه بالقانون المنفذ بالمرسوم رقم ٣٨٥٥ الصادر بتاريخ ١/ ٩/ ١٩٧٢، تلك الفقرة التي تنص على ما يلي:

«يجوز للبلدان المتنامية، مع إيلاء المراعاة الحقة لحقوق الإنسان واقتصادها القومي، تقرير مدى ضمانها لغير مواطنيها الحقوق الإقتصادية المعترف بها في هذا العهد».

وبما أن العهد الدولي المذكور يؤلف حلقة متممة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان واضعاً الإطار القانوني الذي يمكن من ضمنه ممارسة الحقوق الإقتصادية التي ينص عنها كلٌ منهما، ومنها حق الملكية.

وبما أنه بالإضافة إلى ذلك لقد نصت الفقرة -٢- من المادة الأولى من الإتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بجميع أشكاله تاريخ ٧/ ٣/ ١٩٦٦ والتي أجيز انضمام لبنان إليها بالقانون رقم ٤٤/ ٧١ تاريخ ٢٦/ ٦/ ١٩٧١، على ما يلي:

«لا تسري هذه الإتفاقية على أي تمييز أو تقييد أو استثناء أو تفضيل تجريه أية دولة من الدول الأطراف فيها على أساس الفصل في المعاملة بين المواطنين وغير المواطنين» مع العلم بأن المادة /٥/ من هذه الإتفاقية التي تحدّد الحقوق المدنية المصانة تذكر صراحة في عدادها» حق التملك استقلالاً أو شراكة».

وبما أنه من المعتمد أن هذه المواثيق الدولية المعطوف عليها صراحة في مقدمة الدستور تؤلف مع هذه المقدمة والدستور جزءاً لا يتجزأ وتتمتع معاً بالقوة الدستورية.

وبما أنه من المعتمد أيضاً في اجتهاد هذا المجلس، كما في الإجتهادات الدستورية المقارنة، أن مبدأ المساواة الذي يتمتع بالقيمة الدستورية – وهو في لبنان مبدأ دستوري نصي ورد في مقدمة الدستور وفي المادة / ٧/ منه – ولا يمكن للمشترع الخروج عنه إلا عند وجود أوضاع قانونيـة مختلفة ومميزة بين الأفراد وعند اختلاف الحالات أو عندما تقضي بذلك مصلحة عليا، وإذا كان هذا التمييز مرتبطاً بأهداف التشريع الذي يلحظه:

«Considérant que le principe d'égalité ne s'oppose ni à ce que le législateur règle de façon différente des situations différentes ni à ce qu'il déroge à l'égalité pour des raisons d'intérêt général, pourvu que, dans l'un et l'autre cas, la différence de traitement qui en résulte soit en rapport avec l'objet de la loi».

Le principe d'égalité dans la jurisprudence des cours constitutionnelles et institutions de compétence équivalente ayant en partage l'usage du Français Bulletin no 1 Septembre 1998, p. 153 (Extrait d'un arrêt du Conseil Constitutionnel Français).

وبما أنه لا يرد على ما تقدم بأن التشريعات السابقة المتعلقة باكتساب غير اللبنانيين الحقوق العينية العقارية في لبنان، لم تكن جميعها تميز بين الرعايا العرب أنفسهم، بل كانت تفرد لهم نظاماً واحداً بهذا الخصوص، لأنه من المعتمد أيضاً أنه يحق للسلطات الدستورية أن تكون دائماً متمكنة من تعديل سياستها وتشريعاتها في ضوء متغيرات المصلحة العامة:

«D'une manière générale, les pouvoirs publics doivent pouvoir adapter leur politique aux circonstances changeantes de l›intérêt général».

(op. cit. p. 51)

«وبما أن المصلحة العليا يمكنها أن تبرّر أي قيد لحق الملكية، حتى فيما يتعلق بالمواطنين أنفسهم، على الرغم أن حق الملكية في هذه الحالة هو حق مصان دستوراً».

«C’est avec une grande force que le conseil affirmait la valeur constitutionnelle du droit de propriété. Mais il ajoutait aussitôt comment devait être compris ce droit … il subit des« limitations exigées par l’intérêt général» , ce dernier étant laissé à l’appréciation du législateur».

L’intérêt général dans la jurisprudence du Conseil Constitutionnel, Marie - Pau-line Deswarte, in Revue française de droit constitutionnel, no 13-1999, p. 46.

وبما أن معظم الدول قد وضعت في تشريعاتها قيوداً لاكتساب الملكية وممارستها من قِبل غير رعاياها، ومنها كما هو معروف دول يجمع بينهما الإنتماء العربي، وهي قيود قد تصل في بعض هذه الدول إلى حد الحظر المطلق بالتملك حتى للرعايا العرب أنفسهم.

(قرار رقم ٢/ ٢٠٠١ تاريخ ١٠/ ٥/ ٢٠٠١ صادر عن المجلس الدستوري اللبناني).

وبما أنه يُستفاد من كل ما تقدّم أن من حق الدولة اللبنانية، في ضوء مصلحتها العليا، أن تقرّر وضع القيود التي تحدّد مداها لاكتساب غير اللبنانيين أو بعضهم تحديداً الحقوق العينية العقارية في لبنان إذ تمارس في ذلك حقاً سيادياً محفوظاً لها على الأرض اللبنانية، لها دون سواها، بحيث يحق لها أيضاً أن تلجأ إلى منع التملك بالمطلق لغير اللبنانيين أو بعضهم ممن لا يحمل جنسية صادرة عن دولة معترف بها، أو إذا كان هذا التملك يتعارض مع سياستها العليا في رفض التوطين المكرّس بالفقرة / ط/ من مقدمة الدستور، وكان من شأن هذا التملك مخالفة المبدأ الدستوري برفض التوطين.

أما البلدان التي تضع قيوداً على إنتقال الملكية العقارية فهي ليست بقليلة فعلى سبيل المثال ينص قانون الملكية العقارية في سنغافورة على أنه لا يجوز تملك أي مجموعة إتنية أو دينية أو غيرها في منطقة معينة أو في أحياء المدن أكثر من نسبة وجودها الديمغرافي فيها وهو ما يسمى «قانون الكوتا».

ولئلا نذهب بعيداً فقد نصت المادة الأولى من القانون رقم ١١ تاريخ ٢٠٠٨/٦/١٧ المتعلّق باكتساب الحقوق العينية العقارية لغير السوريين على جواز تملك غير السوريين وحدة سكنية كما لا يجوز أن ينتقل هذا الحق بالإرث إذ على الوريث أن ينقل ملكيته إلى مواطن سوري تحت طائلة إستملاكه لقاء دفع قيمته المقدرة وفقاً لقانون الإستملاك سنداً للمادة الثالثة من القانون عينه، وأن من يخالف أحكام هذا القانون يعاقب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات وبالغرامة توازي قيمة الأموال التي يتناولها العقد الجاري عليها ملكيته وفقاً للمادة / ١٢/ من القانون عينه.

وإن المنفعة العامة تتحقق إذا ما هدف المشرّع إلى منع تغيير المعالم التاريخية والسياسية لمنطقة معينة بالإستناد إلى وسائل الإكراه المادي والمعنوي الأمر الذي تتعطل معه إرادة البائع الحرة الذي يقع ضحية تأثير المال عليه.... لا سيما إذا ما كان ذلك يحصل في بيئة جغرافية تجتاحها عمليات الشراء بالإكراه المتمثل بالعروض المالية السخية التي لا تتلاءم مع سعر الملكية الحقيقي ليس إلا لحمل البائع على التخلي عن أرضه تحقيقاً لمشروع سياسي أو مذهبي.

وإذا كانت المقارنة غير جائزة في هذا الصدد إلا أنه يقتضي الإشارة إلى أن اليهود اتبعوا هذه الوسيلة (وسيلة الترغيب بواسطة المال) بغية شراء أراضي الفلسطينيين دون أن تتحسب الدولة الفلسطينية إلى وجوب إصدار تشريع يقضي بمنع هذا البيع قانوناً (بين الفلسطيني والإسرائيلي) بغية الحفاظ على أهم عنصر من عناصر قيام الدولة وهو الإقليم أو الأرض الأمر الذي قضم العديد من الأراضي الفلسطينية تحت ستار ممارسة حق «الملكية المطلق».

وهذا ما يحصل حالياً في مدينة «فماغوستا» القبرصية الواقعة في قبرص الشمالية التركية التي احتلها الأتراك عام ١٩٧٤ وقد هجرها أهلها وهم من القبارصة اليونانيين حيث يحاول القبارصة الأتراك شراء أراضيها بغية تملكها كلها وتغيير معالمها التاريخية. وفي إطار الترغيب المالي تمّ عرض مبلغ ٣٠

مليار يورو لشرائها بأكملها في إطار المفاوضات الجارية بين القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين الأمر الذي دفع بالعديد من النواب القبارصة اليونانيين باقتراح قانون يمنع بيع الأراضي الواقعة تحت الإحتلال التركي لأن أي عملية بيع تحصل في هذه المنطقة تكون حاصلة تحت وطأة الإكراه المتمثل أولاً بالإحتلال وثانياً بالترغيب المالي.

(راجع النهار العدد الصادر في ٢٩/ ١٢/ ٢٠٠٩).

وفي هذا المثال نؤكد أن القيود المقترحة على بيع الأراضي بين اللبنانيين تأتي هنا للحفاظ على منفعة وطنية تتمثل في وجوب عدم إستعمال الإكراه بمختلف أشكاله بغية التأثير على إرادة المالك أولاً وبغية عدم حصول فرز لسكان على أساس مذهبي أو ديني أو عرقي...

وقد جاء في هذا الصدد:

«وبما أن وضع الملكية في حمى القانون يستتبع حتماً سن القوانين التي تحمي هذه الملكية وتنظم طرق اكتسابها وتضع حدود ممارستها، وهو ما فعله المشرع اللبناني في هذا المجال».

(قرار رقم ٢/ ٢٠٠١ تاريخ ١٠/ ٥/ ٢٠٠١ صادر عن المجلس الدستوري اللبناني).

وفي هذا الصدد وعلى سبيل المثال أيضاً وعلى الرغم من أن نص المادة / ٢٣/ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تنص على أنه:

- لكل شخص الحق في العمل، وله حرية اختياره بشروط عادلة مرضية كما أن له حق الحماية من البطالة.

- لكل فرد دون أي تمييز الحق في أجر متساو للعمل.

- لكل فرد يقوم بعمل الحق في أجر عادل مُرضٍ يكفل له ولأسرته عيشة لائقة بكرامة الإنسان تضاف إليه، عند اللزوم، وسائل أخرى للحماية الاجتماعية»...

إلا أن العديد من الدول تضع قيوداً على هذا الحق بغية منفعة شعوبها، ففي لبنان تفرض ضريبـة على اليد العاملة الأجنبية بغية منعها من منافسة اليد العاملة اللبنانية. وأن نصوصاً تشريعية وتنظيمية أخرى قد صدرت في لبنان وأفردت أوضاعاً خاصة لغير اللبنانيين وأدخلت تمييزاً فيما بين هؤلاء إن لجهة دخولهم إلى لبنان والإقامة أو لجهة العمل فيه، فصنفت بينهم، سواء كانوا من الرعايـا العرب أو غير العرب.

وكذلك الأمر بالنسبة إلى حقّ التمتع بالجنسية المنصوص عنه في المادة / ١٥/ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص على أنه:

- لكل فرد حق التمتع بجنسية ما. - لا يجوز حرمان شخص من جنسيته تعسفاً أو إنكار حقه في تغييرها ».

فهل تمنح كل الدول هذا الحق بصورة مطلقة لأي فرد موجود على أراضيها؟؟؟ والمثل الصارخ على هذا الأمر في لبنان يتمثّل من عدم تمكن المرأة اللبنانية المتزوجة من أجنبي أن تمنحه الجنسية...

إذاً ليس هناك من حق مطلق » بالمطلق » بل أن القانون يأتي لينظم هذه الحقوق بما يتلاءم مع الدستور وبما يتلاءم مع حاجات المجتمع.

فالدستور عينه يأتي ليمثل المجتمع الساكن أما القانون فيمثل المجتمع المتحرك على ما قاله «Cormenin» في العام ١٨٣٠.

(راجع في هذا الصدد:

P. Lauvaux: Pratiques politiques et réalités sociales, Paris 1953, p. 15.

فالدستور إذاً يعكس صورة المجتمع الساكن، والقانون يعكس صورة المجتمع المتحرك، وقد طلب تلاميذ أرسطو إليه يوماً دستوراً نموذجياً فأجابهم بكلمته الخالدة:

«صفوا لي أولاً الشعب الذي تطلبون دستوراً له مع تحديد زمانه ومكانه وظروفه الإجتماعية والإقتصادية فأضعه لكم».

(عبده عويدات: النظم الدستورية في لبنان والبلاد العربية والعالم، منشورات عويدات، الطبعة الأولى، ١٩٦١، ص ٥٩٥).

إذاً فإن الدستور يأتي ليعطي التركيبة المجتمعية لكيان معين إطاراً دستورياً يكون صورة عنها.

ولا حاجة بنا للتذكير أن الجماعات التي كانت تقطن الكيان اللبناني على اختلاف المحطات التاريخية التي مرّ بها فقد جاء الدستور ليثبت وجودها في وطن إسمه لبنان وفي دولة تعيش فيها الجماعات تحافظ فيه على تراثها وتقاليدها وتمارس حقوقها ومعتقداتها في إطار القانون.

وقد قال خالد قباني في هذا الصدد: لبنان أكثر من غيره من الأوطان قد صنعه ماضيه ولا يمكن فهم أوضاعه الدستورية والسياسية والإجتماعية إلا من خلال هذا الماضي الذي أعطاه شكله وميزاته وسماته الفارقة وصورة وجوده الحالي.

(خالد قباني: «ثوابت النظام اللبناني وآفاق المستقبل»، «إشكاليات السلام في لبنان وآفاقه»، صادر عن جمعية متخرجي المقاصد الإسلامية في بيروت، ١٩٩٣، ص ٤٦٨).

وإذا كان لبنان مؤلفاً من جماعات دينية أراد الدستور أن يحافظ على وجودها التاريخي في إطار كيان موحد يعيش فيه معاً، فليس من المعقول أن تؤدي عمليات شراء أراضي وعلى نطاق واسع (سواء أكانت تحصل ضمن مخطط أو لا) إلى تغيير الملامح التاريخية لهذا الوطن الأمر الذي يؤدي معه إلى زوال وجود بعض الجماعات التي يتألف منها هذا الوطن.

فإذا غابت هذه الجماعات (بعد فقدانها ملكيتها) أو اندثرت أو هاجرت أو أصبحت لاجئة في وطنها وبات لبنان بمثابة فندق لها ليس أكثر فماذا يبقى من

النظام التعددي أو نظام الجماعات «Système polyarchique» الذي لطالما تميز به لبنان كثروة حضارية تشكل غنى للشرق والغرب معاً.

وإذا قيل في مشروع بيع الأراضي بين اللبنانيين أنه يقيد حق الملكية فهو يحمي البعض من ضعفهم الذين تنحصر أذهانهم لدى بيع عقاراتهم بما يحققون من مكاسب مالية فيقعون تحت تأثيرها دون النظر إلى مسألة الحفاظ على تركيبة لبنان التاريخية والحضارية ومدى تأثير هذه البيوعات عليها.

وعلى حد ما قاله «Machiavel»: «gouverner c'est prévoir»

وإذا كان الإستشراف للمستقبل أهم دور يقوم به الحاكم فهل لنا أن ننقذ لبنان من ضعف وجشع البعض فنحمي ماضيه وتراثه وغناه الحضاري عندما يكون المشرّع قد حقّق مصلحة دستورية متمثلة بالحفاظ على تركيبة لبنان كقيمة حضارية وتشكل هذه المصلحة مصلحة عليا للدولة اللبنانية.

فيضع المشرّع حداً لكل هذه التصرفات لئلا يضمحل وجود إحدى الجماعات الأساسية التي يتكون منها لبنان كي لا تصبح لاجئة في هذا الوطن، وقد نصت مقدمة الدستور اللبناني، في الفقرة «أ»، «على أن لبنان وطن نهائي لجميع أبنائه...»،

ولم تنص على أنه وطن نهائي لجزء من أبنائه!!! وإن استمرار هذه البيوعات سيؤدي إلى فقدان الأرض التي تملكها إحدى المجموعتين التي يتألف منهما لبنان.

كما نصت الفقرة «ط» من الدستور على أن: «أرض لبنان واحدة لكل اللبنانيين فلكل لبناني الحق في الإقامة على أي جزء منها والتمتع به في ظل سيادة القانون فلا فرز للشعب على أساس أي إنتماء كان...».

وإن ما يحصل من بيوعات من شأنه أن يؤدي إلى فرز وانحسار مجموعة من اللبنانيين في منطقة معينة وانتشار مجموعة أخرى مكانها.

كما أن الفقرة «ط» من مقدمة الدستور نصت أيضاً على أن «أرض لبنان أرض واحدة لكل اللبنانيين». ولم تنص على أن هذه الأرض هي لجزء من اللبنانيين!!! كما ولا يجوز الإعتداد بالجزء المكمل لهذه الفقرة التي تنص على أنه... «لا فرز للشعب على أساس أي إنتماء كان ولا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين» للقول بعدم جواز منع بيع الأراضي بين المسلمين والمسيحيين لمدة معينة كما لا يجوز القول بأن هذا النص لا يتناول نتائج التصرف بالحقوق الشخصية والإقتصادية للمواطنين. لأن لكل نص دستوري مبرراته وغاياته حيث ينطلق المشرّع من دوافع ويسعى إلى تحقيق أهداف معينة بغية تحقيق المصلحة العامة وألا يكون النص الدستوري من دون قيمة تذكر.

فلا يستقيم والحال هذه القول بأن الدستور لم يتناول النتائج الناجمة عن التصرف بالحقوق الشخصية لا سيما إذا كانت هذه التصرفات من شأنها أن تغير هوية الوطن.

وعليه فإن المشـرّع الدستوري يبغي دائماً أفضل النتائج من النص الذي يقرّه.

وقد جاء في هذا الصدد:

«L’examen global du texte constitutionnel peut être pris autant de fois qu’on le désire et seulement le meilleur résultat du texte constitutionnel compte …

www. Conseil constitutionnel. fr/cons.

وإذا كان الهدف من نص الفقرة «ط» يهدف إلى منع التجزئة أو التقسيم أو التوطين فإن عدم وضع قيود على قانون الملكية العقارية سواء أكانت تلك المقترحة في مشروع قانون بيع الأراضي بين اللبنانيين أو في مشروع مماثل يؤدي إلى تحقيق الغاية المنشودة من خلال إقرار بعض القيود المؤقتة على حق الملكية فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى فرز الجماعات، وعلى سبيل المثال لا الحصر فإن كل المنطقة المحيطة بالمجلس الدستوري في منطقة الحدت باتت منطقة يملكها الشيعة

بعد العام ١٩٩٠ وحتى اليوم بعدما كانت ملكاً للمسيحيين وهذا ما سيؤدي في المستقبل القريب ببعض اللبنانيين أن يصبحوا لاجئين في أرضهم.

لِذا نصّ الدستور اللبناني على أن حقّ الملكية هو مادة قانونية وليس دستورية، فنصت المادة / ١٥/ منه على «أن الملكية في حمى القانون» وليست في حمى الدستور وبالتالي فإن القانون يأتي ليضع القيود والضوابط لممارسة هذا الحق بما يتلاءم مع أحكام الدستور ووفقاً لما بيّنّاه أعلاه.

وعليه، وإذا كان رأي الهيئة قد انتهى إلى عدم دستورية مشروع القانون هذا فإن التعليل الذي استند إليه هذا الرأي لا يبرر النتيجة التي تمّ التوصل إليها، لا سيما أن هذا الرأي أخذ النص الدستوري بحرفيته دون التطلع إلى النتائج المتوخاة من هذا النص كما جاء ليهمل العديد من الفقرات الواردة في مقدمة الدستور إن لم نقل أنه أهمل النتائج التي ستسفر عنها البيوعات العقارية المشبوهة الحاصلة، الأمر الذي تضحى معه فلسفة مقدمة الدستور ومسوغاتها خالية من أي مضمون. فيضحى الحديث عن لبنان مجرد ذكرى ترسخت في ذهن المشرّع الدستوري وغابت عن بال المشرّع القانوني وكأنه ليس أميناً على الأمانة التاريخية والحضارية والدستورية التي أنيطت به.

وأخيراً وعلى الرغم من أن رأي الهيئة إستشاري ليس إلا لأن هذا القانون أو أي قانون مماثل يكون مقبولاً لدى اللبنانيين (كقانون الكوتا أو قانون الشفعة العقارية من قِبل أبناء البلدة أو البلدية) بعد إدراكهم الغاية التي من أجلها أُنشىء هذا الوطن فإذا سلك طريقه نحو الصدور يكون وحده المجلس الدستوري الجهة الصالحة للقول بدستوريته أو عدم دستوريته إذا ما جرى الطعن به.

الدكتور انطوان انطوان سعد

مدير الجلسة الأستاذ لوران طنوس عون

كلمة الأستاذ
أنطوان يوسف منصور واكيم

الموضوع: التعاون والتوأمة بين البلديات

حضرة الزملاء والاصدقاء

إن البلدية بحكم قانونها وسلطة رئيسها ومجلسها المنسجم والمتجانس تشكل نوعاً من اللامركزية المحدودة طبعاً، إنما قادرة على التفاعل مع المجتمع من أجل استراتيجية إنمائية حقيقية.

نلحظ اليوم أن العالم أصبح «قرية» نتيجة التكنولوجيا الحديثة من اتصالات ونقل وقوانين انفتاح ورفع الحواجز بين الدول والتوجه أكثر وأكثر نحو اتفاقات اقتصادية، أمنية، سياسية، ثقافية... وحتى غذائية بعض بلاد آسيا.

كما نلحظ حديثاً في بعض البلدان مثل فرنسا، ضم بلديات وضم أقاليم لهدف واحد.

ونلحظ جمع الجهود وتفعيلها لمصلحة المواطن في اقتصاده ومجتمعه، ورخائه (مثلاً: ضمانات صحية، إجتماعية، علمية).

إن البلدية هي «جمهوريتي»، جمهوريتي الأقرب إليّ ورئيسها هو المسؤول الاول عن وضعي الاقتصادي والاجتماعي، وحتى الأمني... إن لبنان اليوم في خطر الانغماس في حرب المنطقة العشوائية، كما الانغماس في نهر اللاجئين

المتدفق. لذا على «جمهورياتنا» أن تعمل على جمع كل ذرة من طاقاتها والتنسيق مع جيرانها المتقاربين جغرافياً لهدف وطني استراتيجي هو «البقاء». نعم البقاء والصمود بكرامة.

كثير من بلداتنا لديها «توأمة» مع بلديات أو بلدات أوروبية ولا نرى توأمة في لبنان بين قرية ومدينة لبنانية.

التوأمة ضرورة أخلاقية / إجتماعية / اقتصادية / ثقافية.

أخلاقية: كيف لي أن أكون فاعلاً وطنياً إن كانت بلدتي غنية وبلدة حدودية في الشمال، أو الجنوب، أو الشرق فرضت عليها الظروف العزلة والفقر الاقتصادي. التوأمة مع بلداتنا الحدودية هي قلب عملية الصمود، وهي أساس لتبادل الخبرات على كل الاصعدة.

اجتماعية: إننا نقبل التضامن والتوأمة مع مدينة أوروبية، أسترالية فلماذا ليس مع مدينة او بلدة لبنانية لنشكّل معاً عمليات تواصل مع الاغتراب والداخل. إن الروابط الاجتماعية اليوم خاصة مع الاغتراب أهم بكثير مما كانت عليه في الماضي. نحن في قلب معركة مصير. من هنا يجب الدعوة للمشاركة في اللقاءات، على جميع المستويات، والمشاركة في أية حلقات أو ندوات والمساهمة مالياً بأية عملية اجتماعية أو صحية أو تربوية.

اقتصادية: المساعدة الاقتصادية تكون في الخبرات «expertise» تبادل المعدات، والمعلومات المتعلقة بالمال والاعمال المالية: مثل المساهمة بأية نشاطات اقتصادية كالمعارض، والزيارات وتطوير المناطق السياحية.

٣. ثقافية: الثقافة من أركان وجود وبقاء هذا الوطن. كم هو مهم أن نكتشف القدرات الثقافية في مناطقنا من خلال التوأمة. المشاركة في ندوات ثقافية، فنية، سياحية. «sponsoring» البلدية الغنية مع البلدية الأقل غنى. دفع الشباب وطلاب المدارس والجامعات للانخراط في هذه العملية.

٤. إقامة مشاريع مشتركة.... أعتقد أننا أكثر استعداداً من أي وقت مضى للتوجه بسرعة في هذا الاتجاه- خاصة عند الشباب.

٥. التعاون الامني الايجابي «prevention»

أيها السادة،

إن مصداقية رئيس البلدية والمجلس والشفافية المالية العالية ترسّخ قوة هذه «الجمهوريات»، وتشكل أساساً لعملية تنمية حقيقية قادرة على استيعاب وتفعيل أية مشاريع تطرح من قبل الدولة والمؤسسات العالمية أو القطاع الخاص.

إن أكبر الاقتصاديات قوة مبنية على المصالح الصغيرة والمتوسطة و ٩٠٪ من هذه المصالح مرتبطة بجمهوريتنا الصغيرة ومصداقيتها.

الأستاذ أنطوان يوسف منصور واكيم

كلمة الدكتور
عصام كمال خليفة

الموضوع: دور الأوقاف في التنمية المستدامة

الأوقاف المسيحية في خدمة التنمية

يقول أنيس فريحة: «لا أعلم شعباً سامياً يلتصق بالتراب ويمرغ فيه أنفه، ويغسل به يديه كالشعب اللبناني الفلاح الذي لا يأكل مد التراب في حياته فإن جسمه لا يتجوهر... الديانة اللبنانية القديمة، والطقوس اللبنانية القديمة تدور حول عبادة الأرض، وتقديس التربة... البعل إله التربة وإله الماء في التربة، والبعل إله الخصب... وعن محبة الأرض وتقديسها تنشأ محبة الأوطان ومحبة الأوطان من الإيمان»[1].

في ضوء ما تقدم يُفهم عنوان اللقاء (أرضي هويتي) خاصة في هذه المرحلة من تاريخ المشرق العربي حيث تجري أحداث خطيرة ستحدد مستقبل المنطقة الى إجيال قادمة. والمداخلة المقتضبة التي نقدمها تدور حول كيفية استغلال الاوقاف المسيحية من أجل صمود الإنسان في أرضه، ومن أجل تحقيق التنمية لهذا الانسان.

الأوقاف في خدمة المجتمع بحسب المجامع الكنسية:

أ-المجمع الفاتيكاني الثاني:

أكد المجتمع الفاتيكاني الثاني على أن تكون «المؤسسات الخاصة والعامة في خدمة كرامة الإنسان ومصيره. وبالوقت ذاته فلتقاوم هذه المؤسسات بقوة

١. أنيس فريحة، دراسات في التاريخ، دار النهار للنشر، ١٩٨٠، ص١٢.

وفعالية كل نوع من الاستعباد الاجتماعي والسياسي، لتحافظ على حقوق الانسان الاساسية في ظل كل نظام سياسي[٢].

من هنا تأكيد المجمع أن «للبشر كلهم حق في الحصول على قسط كاف من الخيرات لهم ولعيالهم[٣].

وحول حتمية وضع الأوقاف في خدمة المجتمع نستعين بما ورد في الوثائق الفاتيكانية: «إنه لمن طبيعية الملكية الخاصة ذاتها أن يكون لها أيضاً طابع إجتماعي، مبني على شريعة أساسها أن تؤول الخيرات للجميع.

وفي مناطق كثيرة متخلفة إقتصادياً، هناك ممتلكات ريفية واسعة وشاسعة أيضاً لا يُحسن استغلالها أو تُركت لأغراض مكسبية، بينما يُحرم معظم السكان من الأراضي أو لا يملكون منها إلا مساحات ضئيلة. علاوة على ذلك هناك حاجة ماسة وسريعة الى ازدياد الإنتاج الزراعي. (ومن يستثمرونها) لا مسكن لهم يتصرفون به... وهم محرومون من كل ضمان يعيشون مرتبطين شخصياً بصاحب الأرض...

فالإصلاحات إذاً أمر واجب. وإنها لتهدف، حسب كل حالة، إلى مضاعفة المداخيل وإلى تحسين أوضاع العمل وضمانه، كما تهدف أيضاً إلى تشجيع المبادرة وحتى إلى توزيع الممتلكات غير المستثمرة كما يجب، ليفيد منها أولئك الذين يقدرون أن يستغلوها[٤].

وحول واجبات المؤسسات الرهبانية أكد المجمع الفاتيكاني أن عليها «مراعاة لمختلف المناطق، أن تجدّ في أن تؤدي نوعاً ما شهادة الفقر شهادة جماعية فتأخذ بطيبة خاطر من خيراتها وتمد الكنيسة في سائر حاجاتها وتعيل الفقراء الذين

---

٢. الوثائق المجمعية، تعريب الآباء يوسف بشاره، عبده اغناطيوس خليفة، فرنسيس البيسري،ج١، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٦٩، ص٦٨.

٣. المرجع السابق، ص١٢٩

٤. الوثائق المجمعية، المرجع السابق، ص١٣٣.١٣٢

على الرهبان أن يحبوهم جميعهم في أحشاء المسيح...» ويدعو المجمع الرهبان «لتجنب مظاهر البذخ والربح المفرط وتكديس الأموال.»[٥]

ب- المجمع الماروني الانطاكي (٢٠٠٦)

جاء في المجمع الماروني (النص٢١) عن الكنيسة المارونية والقضايا الاقتصادية (ص٧٩٤)

التوصية ٥٨:

«ويرى المجمع ضرورة العمل لكي تكون ممتلكات الكنيسة وقدراتها، في الميدان الاقتصادي والتربوي، وسيلة أساسية لتأمين إستمرارية تأصل المسيحيين في تراب أجدادهم...»

التوصية ٦٠:

«إستعمال ممتلكات الكنيسة والرهبانيات وأوقافها للمساهمة في إيجاد فرص عمل وتأمين مستوى معيشة لائق بخاصة في الأرياف.

ج- وفي رسالته (رجاء من أجل لبنان) أكد البابا القديس يوحنا بولس الثاني (١٠أيار ١٩٩٧) على ضرورة تحقيق إدارة عقلانية وشفافة وموجهة بوضوح الى خدمة الأهداف التي نشأت من أجلها الاوقاف».

معطيات عامة

ليس من هدفنا التوسع في وصف واقع الأوقاف المسيحية[٦] إن لجهة أماكنها، ومساحاتها وتوزعها على الطوائف المسيحية المختلفة. وإنما حسبنا أن نعرض بعض المعطيات العامة التي تساعد في إبراز أهمية القضية.

---

٥. الوثائق المجمعية،ج٢، المرجع السابق، ص١٤٧

٦. يمكن العودة الى دراسة مكثفة قدمنها الى مؤتمر حول الأوقاف المسيحية وهي بعنوان:
Les wakfs chrétiens au Liban, Beyrouth,2012

أ- مساحة الأرض الزراعية في لبنان تقدر بـ٣٣٠ ألف هكتار. لكن ثمة نسبة غير قليلة منها لا تستغل وفي طليعتها أراضي الأوقاف المسيحية (٩٢٪ منها مُهمل).

ب- لبنان يستورد أكثر من ٨٠٪ من استهلاكه الغذائي من الخارج منها ٢٠٪ (مواد زراعية وحيوانية). والمواد الزراعية المنتجة داخلياً لا تسد سوى بضعة أشهر.

ج- مختلف الطوائف المسيحية تمتلك ٢٥٪ من المساحة الزراعية، وهي تتوزع على ٢٥٠ موقع ديني في مختلف المناطق اللبنانية. ومن خصائصها اتساع المساحة الأمر الذي يعطيها ميزة جودة الاستغلال.

د- تتوزع أراضي الأوقاف على المحافظات:

- جبل لبنان ٢٢٩ وقفاً (٣٧, ٥٣٪)
- شمال لبنان ٧٧ وقفاً (٩٤, ١٧٪)
- البقاع-بعلبك ٤٦ وقفاً (٧٢, ١٠٪)
- بيروت ٣٩ وقفاً (٠٩, ٩٪)
- الجنوب ٣٨ وقفاً (٨٥, ٨٪)

هـ- خطورة الهجرة من جهة وتدفق المهجرين من جهة أخرى:

- بين ١٩٧٠-١٩٧٥ كانت نسبة الهجرة السنوية ١٠ آلاف
- بين ١٩٧٥-١٩٩٠ هاجر من لبنان ٨٩٤٧١٧ شخصاً.
- بين ١٩٩٠- ٢٠٠٩ هاجر ٢٣٩٠١٣٦ شخصاً.
- بعد ٢٠٠٩ ثمة ٢٢ ألف مهاجر أغلبهم من الشباب.

هذه الأرقام الخطيرة تؤكد أن هناك مؤشرات لتغيير هوية لبنان، خاصة إذا ربطناها بعملية التجنيس التي جرت عام ١٩٩٤ والتي تعتبر ظاهرة لم يشهد لها مثيل في دول العالم. ووجود ما يزيد عن مليوني لاجئ سوري بسبب الحروب في بلادهم، إضافة إلى عبء اللاجئين الفلسطينيين.

أفكار لاستغلال الأوقاف من أجل التنمية المستدامة:

الإنسان لا يعيش فقط من الأفكار أو الصلاة وإنما يعيش إذا توفرت له مقومات الغذاء. وللحفاظ على الأرض والإنسان في لبنان نقترح جملة أفكار عملية:

١- تنشيط المجالس الاقتصادية في الأبرشيات.

٢- تطوير وتحديث إدارة الأوقاف.

٣- إنشاء مجلس للإنماء الإقتصادي والإجتماعي.

إقتراحات عملية

أ- ثمة أراض كثيرة من أوقاف الأبرشيات يمكن أن تؤمن مزارع لإنتاج استهلاك لبنان منً اللحوم ومن الأجبان والألبان (تربية أبقار، ماعز، أغنام، خنازير، إلخ...)

ب- تربية الأسماك (الترويت) في الأديار القريبة من الينابيع والأنهر.

ج- المنتجات الزراعية: تصنيع الزيت والصابون / إنتاج الخمر والعرق / تربية دود الحرير / تجفيف العنب والخوخ والمشمش والتين / وعصير التفاح والعنب والبندورة، وتعليب المقتي والخيار والزيتون وغيرها...

هذه الصناعات تؤمن عملاً للعاطلات والعاطلين عن العمل وتؤمن دخلاً، في آن معاً، للأديار والسكان المجاورين.

هـ- وعلى الصعيد الإجتماعي يمكن أن تقوم الأديار بتأمين:

- مدارس زراعية أو مراكز للتوجيه المهني خاصة في مجال الزراعة.
- تعليم بعض الحرف.
- حفظ الموارد الغذائية وإنتاج الحليب وتربية الدواجن (النحل، الدجاج وغيرها...)
- زراعة الأزهار المختلفة وتبويبها.

- إنشاء مراكز للشباب والكشاف وبيوت للطلبة، ومراكز للشيوخ واليتامى، ومستوصفات.
- تأمين دورات سياحية داخلية.

ضرورة التنسيق مع مؤسسة الإنتشار الماروني، والبعثات الدبلوماسية لاستحداث مراكز لبيع المنتجات اللبنانية (قرب الكنائس والجوامع والحسينيات والنوادي التي يؤمها اللبنانيون المهاجرون) وتنظيم التصدير من خلال مكاتب متخصصة.

خلاصة:

يعيش المشرق العربي مخاضاً وتغيّرات عميقة. من هنا أهمية تمسكنا بالأرض والسهر على حسن استغلالها كما فعل الأجداد. وإذا أحسن البعض دراسة دور الأديار التاريخي في انتشار الموارنة خصوصاً وسائر المسيحيين في مختلف المناطق اللبنانية يتأكد أن الرهبنات لعبت دوراً يشبه التعاونيات الزراعية والتعاونيات الاستهلاكية.

وفي مرحلة هندسة الشعوب في المنطقة وإعادة النظر بخرائط الدول المحيطة يجدر بنا أن نتمسك بأرضنا، ونحول دون الهجرة والتهجير، وأن نسعى لقيام مجتمع المعرفة الذي يؤمن لنا العناصر الأساسية للتنمية: العيش حياة طويلة وصحية، واكتساب المعرفة، والوصول إلى الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق، وأن نعيش في دولة حرّة ومستقلّة ترتكز على القانون وتحافظ على حقوق الإنسان.

الدكتور عصام كمال خليفة

كلمة المهندسة

غلوريا بطرس أبو زيد مونارشا

المديرة العامة للمشروع الأخضر

الموضوع: المشروع الاخضر

الهدف الأساسي للمشروع الأخضر

دعم المزارعين للبقاء في أرضهم والحد من النزوح الى المدن من خلال القيام بمشاريع بنى تحتية زراعية تهدف إلى:

- حفظ التربة والمياه
- استعمال فعال لمياه الامطار
- زيادة استعمال الاراضي ومصادر المياه بطريقة مستدامة ضمن المواصفات البيئية، الاقتصادية والتقنية السليمة
- زيادة النشاطات الزراعية وحركة السياحة الزراعية
- إدخال زراعات وأنواع جديدة مقاومة للامراض وقابلة للتخزين
- زيادة دخل المزارعين ، المدخول السنوي للعاقورة من التفاح حوالي ٥ ملايين $
- زيادة نسبة التعلم ونقص نسبة الاميين وتخفيف النزوح من الريف الى المدينة

مهام المشروع الأخضر اليوم

١. استصلاح الأراضي
٢. طرقات زراعية
٣. بحيرات جبلية

كافة الأعمال تتم بناء لطلب المزارعين

تمويل المشروع الأخضر

١. الحكومة اللبنانية
٢. قروض: IFAD – البنك الدولي – OFID – التعاونية الاسبانية.
٣. هبات: IFAD-EU

مشاريع قيد التنفيذ

١. مشروع HASAD : ٢٠ بحيرة (١٤,٨ مليون دولار أميركي)
٢. مشروع ARDP : ٨ بحيرات (حوالي ١,٩ مليون يورو)
٣. مشروع جديد بالتعاون مع الجيش اللبناني وجمعية الثروة الحرجية والتنمية AFDC

المهندسة غلوريا مونارشا

كلمة الأستاذ
لـوران طنوس عون

الموضوع: إنشاء المناطق الإقتصادية الحرة

عرض لمشروع المنطقة الاقتصادية الحرة في البترون:

في وقت تتزاحم البلدان المتقدمة على إجتذاب هجرة الكفاءات العالية المهاجرة لما تشكل من قوة دفع لإقتصادها، نجد ان لبنان يورّد شبابه من حاملي الشاهدات العليا الى أصقاع الدنيا دون أيّة وثيقة أو خطة مدروسة.

يحظى لبنان بنسبة عالية من الجامعيين إذ تبلغ حوالي ٤٨٪ من المقيمين البالغين وهو غير قادر على استيعابها ولكن ما يجري في لبنان حالياً هو إقفال العديد من المصانع والمحال التجارّية لتنتقل وفريق عملها الى دول أخرى كما وانّ العديد من ذوات الكفاءات العالية الذين يحتلّون مراكز مرموقة في مختلف القطاعات يقدّمون إستقالاتهم للعيش والعمل في الخارج.

امام هذا الواقع، وفي بلد بلغ التزايد السكّاني فيه ١٥ ,١٪ فقط، تتحوّل الهجرة من ظاهرة تخفيض منسوب البطالة الى ظاهرة إفراغ لبنان من طاقاته العاملة وتحّوله الى بلد هرم ودون أدمغة.

ان العديد من البلدان في طور النمو والشبيهة بلبنان كسنغافورة اعتمدت نماذج اقتصاديّة عصريّة كان على رأسها المناطة الاقتصاديّة الحرة وتمكّنت من

الاستفادة من عولمة الوظائف والتصنيع وجذب الاستثمارات الأجنبية وخلق عشرات آلاف فرص العمل لأبنائها المقيمين.

في اطار استفادة لبنان من هذه النماذج الناجحة في العالم، ولكي لا يصبح لبنان مأوى لشيوخ الوطن جاء **اقتراح قانون انشاء منطقة اقتصادية حرة في البترون**»من قبل الرابطة المارونية و بالتعاون مع أبرشيّة البترون المارونيّة بهدف جذب المشاريع الإستثمارية في حقل التكنولوجيا و المعلوماتيّة و الاتصالاتوالنشاطات المتفرّعة عنه وقد وقع عليه العديد من نواب الامة وتم تسجيله في مجلس النواب بتاريخ ٩/ ٤/ ٢٠١٤.

ادارة المنطقة الاقتصادية الحرة:

يتولى السلطة التقريرية في المنطقة الاقتصادية الحرة مجلس ادارة(الهيئة) يشكل من رئيس وستة اعضاء من القطاعيين العام والخاص يعينون لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء، بناء عاى اقتراح رئيس مجلس الوزراء.

تتولى الهيئة المهام والصلاحيات الاتية:

- الموافقة على الترخيص بالمشاريع الاستثمارية في المنطقة.

- وضع الخطط والبرامج العائدة للمشاريع والسياسات التي تقترحها ومتابعة تنفيذها ووضع الانظمة الادارية الخاصة بتأمين ادارة المنطقة، وللهيئة حق الاستعانة ببيئت الخبرة الوطنية والاجنبية في هذا المجال.

- القيام بكل ما من شأنه ادارة المنطقة واستثمارها وتطويرها بما في ذلك انشاء البنى التحتية.

- تكليف اشخاص طبيعيين او معنويين لبنانيين او اجانب تشغيل المنطقة واستثمارها بموجب عقود تقوم الهيئة بتنظيمها وفقا للاصول.

- الاشراف المستمر على الانشائات والمعدات وكل التجهيزات في المنطقة.

- الاشراف على حسن اداء الخدمات الواجب توفيرها للمستفيدين في المنطقة والتحقق من انها مؤمنة بشكل ملائم.

النشاطات والاعمال المسوح بها - الموافقات:

ترخّص الهيئة لمشاريع استثمارية في المنطقة تتعاطى اعمال التجارة والصناعة الخفيفة والخدمات والتخزين والتدريب وغيرها من النشاطات والمشاريع الاستثمارية ما عدا الخدمات السياحية على ان يجري تحديدها في قرارات تصدر عن الهيئة.

الاعفاءات الممنوحة للمشاريع الاستثمارية في المنطقة الحرة:

- يعفى المشروع الاستثماري من الرسوم الجمركية ومن رسم الاستهلاك الداخلي ومن الضريبة على القيمة المضافة ورسوم الاستراد والتصدير عن الاليات والاجهزة والمعدات والمواد والسلع التي يستوجبها المشروع، على انتستوفي هذه الرسوم والضرائب في حال اخراج اي صنف من هذه الاصناف من المنطقة لادخالها الى الاسواق اللبنانية وفقا لاحكام المادة السادسة والعشرين من هذا القانون.

تعفى من ضريبة الدخل ارباح المؤسسات التي تنشأ في المنطقة شرط التقيد بالاتي:

ان لا تقل قيمة الاصول الثابتة الموظفة في المؤسسة او رأسمالها عما يوازي ثلاثمائة الف دولار اميركي بالعملة اللبنانية.

ان لا تقل نسبة اللبنانيين من مجمل المستخدمين والعمال في هذه المؤسسات عن خمسين بالمئة منهم.

- تعفى الابنية والانشاءات العقارية التي تقام في المنطقة من رسوم الترخيص ومن ضريبتي الاملاك المبنية والاراضي.

- تعفى الشركات المغفلة على انواعها التي يكون هدفها ادارة مشروع استثماري في المنطقة من شرط وجود اشخاص لبنانيين طبيعيين او معنويين في مجالس ادارتها.

- تعفى اصدارات الاسهم والاوراق المالية التابعة للمؤسسات العاملة في المنطقة من اي رسوم وضرائب كما يمكن ان تكون جميع اسهم المؤسسات العاملة في المنطقة اسهما لحامله.

المكان الجغرافي:

تبارك وتشارك أبرشية البترون المارونية ممثلة بسيادة المطران منير طربيه بهذا المشروع التنموي من خلال تأمين العقار/ العقارات اللازمة.

وسيقام القسم الأكبر لهذا المشروع في كفرحي لما تتمتّع من موقع مميّز وجذّاب حيث ستنفّذ الاستثمارات في قطاعات البرمجة والتدريب وغيرها في حين ستقام الصناعات الخفيفة في منطقة أخرى في ساحل البترون.

نعدكم أن يكون هذا المؤتمر «الأوّل» وليس الأخير، نشكر الرئيس والأمين العام على جهودهم المثمرة،

نشكر حضوركم.

الأستاذ لــوران طنوس عون

كلمة الأستاذ
عـزيز ميشال طربيــه

الموضوع: التعاونيات المتخصصة

العمل التعاوني:

العمل التعاوني هو عمل مشترك بين مجموعة أشخاص اتحدوا معاً لتبادل العون بينهم تلبية لإحتياجاتهم الفردية والمشتركة أكانت إقتصادية أو إجتماعية أو ثقافية أو إنمائية، من خلال منشأة إقتصادية هي الجمعية التعاونية.

وقد عرف المرسوم الإشتراعي رقم /١٧١٩٩/ تاريخ ١٨/٨/١٩٦٤ الجمعية التعاونية بأنها كل جمعية تتألف من عشرة أشخاص على الأقل ولها رأسمال غير محدود ولا يكون هدفها الربح بل تحسين حالة أعضائها اقتصادياً وإجتماعياً بتضافر جهودهم وفقاً لمبادىء التعاون العامة المبنية على **قيم الديمقراطية والمسؤولية والتضامن والشفافية** بحيث تقوم بين الجمعية وأعضائها روابط والتزامات متبادلة من شأنها تأمين ديمومة التعاونية وقربها من حاجات وأحوال الأعضاء والمحيط.

وتعتبر التعاونية نموذجا للمؤسسة الإقتصادية التي تدار بصورة ديمقراطية، اذ لكل عضو فيها صوت واحد مهما بلغت مساهمته فيها، وتتمييز التعاونية بإزدواجية صفة اعضائها، فهم في آن معاً، الشريك والمستهلك، المنتج والعامل، وهذا ما يجعل «التعاونية» حلقة مهمة في منظومة الإقتصاد الإجتماعي.

إن القيم والروابط المشار إليها التي تقوم عليها الحركة التعاونية أي قيم الديمقراطية والمسؤولية والتضامن والشفافية هي أساس نجاح العمل التعاوني وليس النصوص القانونية مهما بلغت من الدقة وقدمت من تسهيلات وحوافز لرواج العمل التعاوني، وقد تضمن قانون الجمعيات التعاونية في لبنان الكثير من الضوابط لتأمين حسن إدارة التعاونيات، والكثير من الحوافز لتشجيع إنشاءها ونشير بصورة خاصة إلى الاعفاءات الضريبية التي منحها القانون للجمعيات التعاونية والتي تشمل الرسوم البلدية وضريبة الدخل وضريبة الأملاك المبينة ورسم الطابع المالي إضافة إلى مجموعة أخرى من الاعفاءات والحسومات.

ان مبادىء العمل التعاوني ليست غريبة عن القرية اللبنانية التي عرفت منذ القدم «**العونة**» حيث كان أهل القرية يتضامنون فيما بينهم لسد حاجات بعضهم البعض سواء في زراعة الأرض أو جني المحاصيل أو سوى ذلك من أمور وحاجات.

ان تشجيع إنشاء التعاوينات هو ضرورة لتحقيق التنمية المستدامة في المناطق لأن هذه التنمية من شأنها ابقاء الإنسان في قريته وعدم اضطراره إلى تركها للعيش في المدينة.

غير ان هذا التشجيع يجب ان يهدف بصورة خاصة إلى إنشاء التعاوينات الكبيرة المتخصصة في موضوع معيّن كإنشاء تعاونية متخصصة في تصريف إنتاج التفاح مثلاً بحيث لا يبقى المزارع رهناً للإستغلال او لكساد موسمه. فإن مثل هذه التعونية يمكنها الإستعانة بأصحاب الإختصاص والإمكانات لتسويق هذه المنتجات سواه في لبنان عن طريق إنشاء نقاط بيع للمستهلك مباشرة في المدن أو عن طريق التصدير للخارج. وبالطبع يمكنها إنشاء برادات لحفظ التفاح ومنشاءات لتصنيع المنتجات المستخرجة منه وسوى ذلك.

فلا بد من استنهاض القيم التي قامت عليها «**العونة**» في الأيام الغابرة لأن مثل هذه القيم موجودة في التكوين الذاتي لللإنسان اللبناني فيبادر كبار

القوم إلى السير في هذه الرسالة بحيث يكونوا النواة التي يتحلق حولها سائر المعنيين في هذا القطاع.

إن مسؤولية الرابطة المارونية كبيرة واساسية في إستنهاض هذه القيم وفي خلق مناخن مشجع لذوي الهمم والقيم من أصحاب الراساميل ليكونوا المحرّك لإنشاء مثل هذا التعاوينات المتخصصة، التي وإن كانت لا تتوخى الربح بالمعنى الدقيق وإنما هي ليست مؤسسة خيرية بل هي مؤسسة إقتصادية من شأنها أن تعطي التوظيفات التي توضع فيها عائداً مقبولاً وناتجاً إجتماعياً أهم بكثير من الربح المادي المجرد. فلا ينفع الإنسان إن يربح العالم ويخسر نفسه.

الأستاذ عـزيز ميشال طربيـه

كلمة سعادة المدير

الدكتور مطانيوس خليل الحلبي

الموضوع: التشجيع في الإنخراط في الإدارات والمؤسسات الرسمية في لبنان

هي رابطة موارنة، هذا صحيح، لكن هي أيضاً رابطة مارونية، هدفها تعزيز المواطنة على أساس الحرية والديمقراطية عملاً بروح الإنجيل التي هي الإيمان بالله وبقيم الإنسان، ولأنها رابطة مارونية عليها أن تسعى للمحافظة على حقوق ومصالح الطائفة المارونية وعلى مكانتها الاجتماعية والثقافية والسياسية فبذلك يعلو شأن لبنان.

أرضي هويتي، أرضي أنا الماروني أرض لبنانية وهويتي أنا الماروني هوية لبنانية، أحافظ على أرضي وعلى هويتي لأحافظ على لبنان، لأن الموارنة هم في خدمة لبنان وليس لبنان في خدمة الموارنة، وهذا ما يجب أن ينسحب على جميع مكونات المجتمع السياسي في لبنان. هذه هي الحقيقة حقيقة بطعم طائفي غالب وسنبقى كذلك حتى إشعارٍ آخر أي حتى يبطل أن يكون لبنان وبإرادة جميع ابنائه دولة نصف علمانية ونصفٍ دينية: ونصف العلمانية غالباً ما يكون في الشكل ونصف الدينية هو الأساس. والمصارحة هنا واجب.

فالدولة اللبنانية في الإطار الدستوري والسياسي الذي نتحرك ضمنه وفي اثناء ممارستها لوظائفها وبخاصة الإدارية منها غالباً ما تكون عرضة لعيوب الاختلال في التوازن الوظيفي.

في النص،دولتنا طائفية كيف لا والسلطات الدستورية هي عينها موزعة طائفياً في الدستور.

أما في الممارسة، فالاختلال في التوازن الوظيفي موجود بالقوة وبسهولة بنتقل ليكون موجوداً بالفعل كيف؟ أما نعلم جميعنا كيف تتشكل الحكومات وكيف يتم تعيين موظفي الفئة الأولى، وكيف يتم الترفيع إلى الفئة الثانية. المحاصصة طائفية وعنها يتولد السباق سباق وزير أو مدير عام إلى خدمة أبناء طائفته. من جهة أخرى، ونظراً لأهمية الدور الذي تضطلع به الإدارة العامة، إن لجهة استمراريتها في الوقت الذي تتغير فيها الحكومات ومجالس النواب ولجهة ما تكتسبه من خبرات وما تكون عليها من مفاءات فنية، يصبح السباق إلى دخولها أمرٌ طبيعي، لكنه يكتسب في لبنان طابعاً طائفياً ومصلحياً من هنا يصبح الحديث عن العودة إلى الوظيفة العامة أمراً مشروعاً وواجباً علينا نحن المسيحيين وهماً وطنياً.

عودة إلى الوظيفة العامة، هذا يعني أنه كان ثمّة انكفاء، هذا صحيح، أما لماذا.

فالأسباب خاصة بالوظيفة العامة. وأخرى خاصة بالمسيحيين وثمّة أسباب خاصة بشركائنا في الوطن.

أولاً: لقد باتت الوظيفة العامة بنظر المسيحيين تشكل مصدر رزق أقلّ شأناً وأقلّ قدراً من أنواع الأعمال الأخرى وبخاصة في القطاع الخاص وقد تكرس ذلك في غياب الحوافز الدينية والفكرية والعقائدية داخل أوساط المجتمع المدني المسيحي وعدم إبراز أهمية مشاركة المسيحيين في الوظيفة العامة حفاظاً على أرضهم ومعتقداتهم وحريتهم.

ثانياً: ثمّة انكفاء مسيحيّ طوعي وآخر قسري أو شبه قسري عن الانتساب إلى وظائف القطاع العام. الأسباب كثيرة لعلّ أهمها عدم توفر فرص النجاح

في المباريات لنقص في الإعداد وفي التحضير لها. تقصير المرجعيات المارونية والمسيحية في تأمين فرص النجاح للمتبارين في ضوء الأحكام النافذة، وتقصيرها أيضاً في حماية الموظفين المسيحيين بعد دخولهم إلى الوظيفة العامة وأخيراً المسايرة المسيحية التي أتت في وقتٍ من الأوقات على حساب حقوق المسيحيين النوعية والعددية في الوظائف العامة.

ثالثاً: وفيما يتعلق بشركائنا في الوطن، ثمّة من يقول أنهم عملوا ما بوسعهم لضمان النجاح في السباق إلى الوظيفة العامة ولكن حتى نكون منصفين علينا أن نقول أنهم شكلوا قفزة نوعية في اكتساب المعارف المؤهلة للدخول إلى الوظيفة العلامة.

هذا هو واقع المسيحيين حيال الوظيفة العامة. فهل يجب تشجيعهم وحثهم على الانخراط في إدارات الدولة ومؤسساتها؟ الجواب بالإيجاب وذلك لأسباب مبدئية وأخرى مادية.

أسباب مبدئية:

- يجب أن يبقى المسيحي إلى جانب أخيه المسلم في تسيير المرافق الإدارية العامة مهما كلّف الأمر. فقد يكون للخل الوظيفي في القطاع العام تداعيات على مقومات الدولة.

- على المسيحي أن يبقى ينظر إلى الدولة على أنها للجميع وأنها عادلة وقادرة على تجسيد طموحات وأمل جميع اللبنانيين وعلى إزالة القلق عندهم.

- على المرجعيات السميحية أن تدرك أن مشاركة المسيحيين في القطاع العام تعادل من حيث الأهمية مشاركتها هي في العمل السياسي. وقد تكون أخطر عندما يترك المسيحي أرضه ويهاجر لافتقاره إلى فرص العمل في بلده.

فإلى المسؤولين المسيحيين نقول: لا تخسروا في الإدارة كما خسرتم في السياسة ولتكن مكتسباتكم في خدمة لبنان.

أما الأسباب المادية فهي كثيرة. وقد اشير إليها في كتيب صغير صدر عن الرابطة المارونية بعوان: «الوظيفة العامة في انتظارك».

أما كيف يتم تشجيع المسيحيين على الانخراط في الإدارات والمؤسسات الرسمية في لبنان، فيكون بمعالجة الانكفاء عن الوظيفة العامة في أسبابه السياسية والاجتماعية والبسيكولوجية كما سبقت الإشارة إليها. ولبلوغ هذا الهدف فقد انبثقت عن لجنة الإدارة في الرابطة المارونية وبتوجيه من مجلسها التنفيذي لجانٌ فرعية أربع. وهي لجنة الإعداد الوظيفي – لجنة المراجعة والمتابعة – لجنة الإحصاءات والتوثيق ولجنة البحاث والتطوير.

وهذه اللجان أوكلت إلى نفسها ليس فقط تشجيع المسيحيين على العودة إلى الإدارات العامة في ظلّ الأحكام القانونية النافذة، بل وأيضاً تقديم الدراسات والأبحاث من أجل إصلاح الإدارة العامة، وتطويرها، تمهيداً لإصلاح الدولة وقيامها كدولة عادلة وقادرة تمتلك جميع أبنائها ولا تكون ملكاً لأيّ منهم.

سعادة المدير
الدكتور مطانيوس خليل الحلبي

مداخلة الأب

أنطوان وديع خضره

– رئيس مؤسسة لابورا –

الموضوع: العودة إلى الوظيفة العامة

إن الحفاظ على أرض المسيحيين يتطلّب ثلاثة عوامل أساسية لا يمكن فصلها عن بعضها البعض وهي:

الأرض بحاجة الى رجال لكي يحموها ويحافظوا عليها بكل ما للكلمة من معنى. كانت جدّتي تقول «سيجنا الدار خوفاً من الأعداء، طُلع سياج الدار رجالها»، فإذا لم تعمل الكنيسة والمؤسسات المسيحية على زيادة أفراد العائلة المسيحية فنحن ذاهبون الى تناقص مخيف. فكيف عندئذ سنحافظ على هذه الأرض، ولمن ستكون بعدنا؟

عامل إستثمار الأرض بكل الوسائل الممكنة حتى يبقى شعبنا عليها منتشراً في كل الأرياف المسيحية والمناطق المتنوّعة. علينا أن نعطي أرضنا لشبابنا لكي يستثمروها بأموالهم فنربح شبابنا ونربح أرضنا. وكم من الطلبات تصلنا كل يوم من شباب يريدون العودة الى لبنان للإستثمار على شرط تأمين أرض لهم ولا من يستجيب.. نفكر فقط تجارياً ومالياً.

عامل إيجاد فرص عمل لشبابنا حتى يعيش بكرامته ويستطيع بذلك تأمين المال الضروري للحفاظ على الأرض واستثمارها. من هنا أنطلق الى أهميّة إنخراط

المسيحيين في الدولة اللبنانية للإستفادة من أموالها وطاقاتها الهائلة. وبداية أعرض لكم هذه الأرقام التي لا يمكن إلاّ أن تؤثر فيكم وتؤكد لكم أهميّة الإستفادة من هذه الأموال كعامل أستثمار وبقاء:

تدفع الدولة لموظفيها سنوياً من معاشات وتعويضات ما يقارب ١٤ **مليون دولار أميركي** إضافة الى ٧ **مليارات دولار أميركي** مساعدات تربوية وصحيّة واجتماعية وزراعية وغيرها... فيكون مجموع ما تقدّمه الدولة سنوياً ٢١ **مليار دولار أميركي**. أضف الى ذلك إن المسيحيين وحدهم يدفعون حوالي ١٣ **مليار دولار أميركي** سنوياً من هذه الأموال ضرائب ومتوجبات وغيرها، وهم حالياً لا يحصلون من هذه المبالغ الطائلة إلاّ على نسبة لا تتخطّى الـ ١٤٪.

إن سعي لابورا الى توظيف أكبر عدد ممكن من المسيحيين في الدولة ومساعدتهم على الإستفادة من هذه المساعدات بهدف الحصول على نسبة أكبر من هذه الأموال الطائلة. لذلك نجد من الضرورة أن نتعاون معاً لنشر ثقافة عمل جديدة عند المسيحيين وبخاصة ثقافة الإنخراط في الدولة للإستفادة من مقدراتها الهائلة. أضف الى ذلك مساهمة هذه الأموال في ازدهار الإقتصاد والتنمية في المناطق اللبنانية وبخاصة في الأوساط المسيحية. فإذا كنا نريد الحفاظ على أرضنا فلنعمل بجديّة لنحافظ على نسبة مئوية مرتفعة من حضورنا في الدولة ومساهمتنا في بنيانها والحفاظ على قوانينها وتطويرها، لإن في ذلك حفاظاً على تراثنا وأرضنا وعرضنا وشبابنا.

على كل المؤسسات المسيحية أن تتجنّد لهذه القضية وبخاصة الرابطة المارونية التي نظمّت هذا المؤتمر ونحترم ما تقوم به ونشكرها عليه، لإن ما تقوم به لابورا هو أكثر من طاقاتها مع العلم بأن مؤسسات وشركات في الوطن عندها إمكانيات كبيرة جداً لهذا الغرض. فلنوحد الاستراتيجية والطاقات ونعمل من أجل شعبنا لتبقى الأرض لنا والكيان لنا.

رئيس مؤسسة لابورا
الأب أنطوان وديع خضره

مديرة الجلسة
الأستاذة كارلا إميل شهاب

أهلاً وسهلاً بكم جميعاً في الجلسة الرابعة من مؤتمر «أرضي هويتي».

بدايةً أستهلُّ كلمتي بأرقام وإحصائيات تدعونا للتفكير وإعادة النظر في الكثير من الأمور، كما تحثّنا إلى تقييم المخاطر والسّعي إلى نشر الوعي وإلى توجيه العمل السياسي.

طبقاً لما ورد بالمسح الوطني الذي تمّ في سنتي ٢٠٠٤-٢٠٠٥، يعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنّ نسبة ٢٨٪ أي ما يعادل ١٢ مليون نسمة من سكان لبنان فقراء، وهم يعيشون بأقلّ من ٤ دولار يومياً. كما أنّ نسبة ٨٪ فقراء للغاية وهم يعيشون بأقل من ٢½٤ دولار يومياً. تلك دراسات نُشرت عن سنتي ٢٠٠٤-٢٠٠٥، وهي باتت بالطبع لا تنقل الواقع المزري والأليم والمتفاقم الذي نعيش ونتخبّط فيه اليوم، حيث أنّ الأزمة السورية حمّلت الاقتصاد اللبناني العديد من الأعباء حسب تقرير منظمة الأغذية والزراعة الدّولية «الفاو»، منها انخفاض النمو الفعلي للناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢٩ ٪ كل سنة منذ بداية هذه الأزمة في منتصف آذار ٢٠١١.

التنمية الإقتصادية سياسة لا تقبل التأجيل، فهي ضرورة ملحّة وحاجة ماسّة. إنّ مشكلة العاطلين عن العمل قد تفاقمت، حيث أنّ معدّلات البطالة في لبنان وفقاً للمكتب التنفيذي للإتحاد العمالي العام ارتفعت إلى ما يزيد عن ٢٠ في المئة وصولاً الى ٣٧ في المئة في صفوف الشباب وخرّيجي الجامعات والمعاهد.

وفي تقديرات أشار إليها البنك الدولي بوضوح أنّ هناك حالياً ٤٠٪ من اللبنانيين تحت خط الفقر، متوقّعاً أن ينحدر حوالي ١٧٠ ألف مواطن لبناني لما دون خط الفقر.

كلّ هذه المعطيات وغيرها باتت تشكّل خطراً داهماً بحدّ ذاته على الأمن المجتمعي وعلى الإستقرار، ناهيك عن التعقيدات والأزمات والمخططات والمؤامرات والحروب الإقليمية، ومعضلة النازحين السوريين وارتداداتها على مجتمعنا ووطننا الحبيب. يبقى الثابت والأكيد أنّ تمويل التنمية قضية مجتمعية، وإن كان النصيب الأكبر في تحمّل عبئها يقع على عاتق الدولة.

وقد يُثار هنا تساؤل عمّا هي مسؤولية المواطنين في قضية التنمية؟

نظرياً، على الفرد، في ظلّ العدالة المجتمعية، أن يعمل بأمانة وكفاءة، بالقدر الذي يزيد من الإنتاج، فيؤدّي ذلك إلى فائدة للإقتصاد القومي تتمثّل بزيادة في المدّخرات التي تجد طريقها إلى قنوات الإستثمار. وإن كان على الأفراد والمؤسسات أدوار يضطلعون بها وواجبات يلتزمونها، فإنّ الدولة بما تملك من سلطات لها الدور الأكبر بما تملكه من تفويض المجتمع لها في وضع التشريعات وسنّ القوانين وسلامة تطبيقها، وحماية حقوق أفراد المجتمع منتجين كانوا أم مستهلكين، وكلّ ما يتعلّق بتعبئة الموارد المحلية، وكيفية تعبئة المدّخرات وتوجيهها للإستثمارات، وإيجاد طبعاً البيئة الإجتماعية الملائمة للإنطلاق.

إن تمويل التنمية يعتمد على عدّة مصادر: المدّخرات الوطنية، الإستثمارات الأجنبية، محاصيل الصادرات، الإقتراض (الدين الخارجي والدين الداخلي)، المنح والهبات الدولية. لن نتمكّن لضيق الوقت من استعراض كافة الهبات والقروض الميسّرة المؤمّنة من مختلف الجهات المانحة لكنّنا سنكتفي بستّة مواضيع مهمة اخترناها لكم واثقين من أنها سوف تنال استحسانكم.

أخيراً، لننتفض ولنعمل معاً كلّ بموقعه على تعزيز ونشر ثقافة العمل وأولوية الإنتاجية لدى الشباب اللبناني، ولننكبّ على تنفيذ مشاريع محض إنمائية

وخلق فرص عمل لمكافحة البطالة والحدّ من الهجرة ونزيفها، وبالتالي التجذّر في الأرض والتمسّك في الهوية.

لنترك جانباً انقساماتنا وتشرذمنا، ولنجتمع على حبّ الوطن وعشق الحياة، حياة كريمة وهنيئة تليق باللبنانيين كلّ اللبنانيين.

وجعنا واحد أينما كنّا على مساحة الوطن، هواجسنا واحدة..

فالحرمان والجوع لا يرحمان ولا يميّزان بين مسلم ومسيحي، بين منطقة وأخرى، بين مؤيد ل ٨ آذار ومناصر ل ١٤ آذار.

ليستفق كلّ لبناني شريف يعشق الحياة، وليعلُ صوت كل لبناني أصيل يمثّل الانفتاح والقيم، العلم والثقافة والفكر، العراقة والتراث، التطوّر والحداثة، الإنتاجية وحسّ المسؤولية والعمل، ولنصرخ معاً بصوت واحد قائلين:

نحن لبنانيون ملتزمون بلبنانيتنا في وطن الرسالة، ندحض التطرف والجهل والتّخلّف والعنف والفساد في كافة أشكالها المسيئة لحضارتنا وتاريخنا. لتجمعنا حضارة المحبة والاحترام وثقافة تقبّل الآخر كي نستحقّ بجدارة لبنانيّتنا، ولنعمل سوياً معاً يداً بيد على تنشئة أجيال متشبّثة ومتمسّكة بهويتها اللبنانية وبأرض الجدود، أجيال ولاؤها أوّلاً وآخراً للبنان الواحد الموحّد، وأجيال تعي وعياً كاملاً أنّ الأرض كالشرف والعُرض لا يفرّط بها أبداً. وشكراً.

بغياب إحصائيات دقيقة من رؤساء البلديات سوف أطلب منكم تعبئة الاستمارات التي وزّعت عليكم على CD، ليتم التعاون بينكم وبين الرابطة المارونية ولجنة المناطق وإنماء الريف ولجنة الطوارئ بغية تكوين داتا ودراسة ميدانية لواقع بلداتكم.

أختم هذه الجلسة شاكرةً حضوركم فرداً فرداً متكلّمين ومستمعين مؤكدة أن الرابطة المارونية كانت ولا تزال وستستمرّ تعمل لما فيه خير ومصلحة لبنان، كل لبنان. كما انّي أؤكّد أنّ الإيمان، الصّبر، الإرادة، المتابعة والمثابرة من أهم مصادر التمويل الذاتية التي زوّدنا بها الخالق لمجابهة تحديات الحياة والله وليّ التوفيق.

كلمة الدكتور خاطر أبي حبيب رئيس مجلس إدارة ومدير عام شركة كفالات حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مع مداخلة وشهادة حية للمهندس شوقي فخري (Côteaux Heliopolis).

كلمة الاستاذ أنطوان شمعون: مدير عام التعاونيات سابقاً ورئيس مجلس إدارة ومدير عام المؤسسة العامة للإسكان سابقاً وحالياً مدير عام بنك بيروت للإستثمار حول دور صندوق الإسكان في التنمية.

دور البلديات في التنمية المستدامة مع الأستاذ محمد عرابي وهو خبير في التنمية المحلية ويعمل حالياً في صندوق التنمية الإقتصادية والإجتماعية ESFD المرتبط برئيس مجلس الإنماء والإعمار.

آلية صندوق التنمية الإقتصادية والإجتماعية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتناولها الأستاذ باتريك عتمة رئيس فريق خدمات تطوير الأعمال في الصندوق.

مداخلة رئيس إتحاد بلديات جزين ورئيس بلدية جزين الأستاذ خليل حرفوش وملخص عن الخطة الإستراتيجية والمشاريع قيد التنفيذ المنبثقة عنها وأهمية إشراك المجتمع المدني من خلال إنشاء لجان وسبل التعاون بين القطاع العام والخاص.

عرض التعاونية اللبنانية للإنماء CLD يتولاه المحامي الأستاذ سيرج عويس حول القروض الصغيرة Micro-crédits وكيف يمكن أن تكون أداة للمحافظة على الأرض.

الأستاذة كارلا إميل شهاب

كلمة الدكتور

خـاطر جورج أبي حبيب

الموضوع: دور «كفالات» في التنمية وفي شد المواطن إلى أرضه

إن شركة كفالات ش.م.ل تعنى بتسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على قروض طويلة الأمد من المصارف اللبنانية وذلك بإعطاء كفالات للمصارف بنسبة مرتفعة تغطي الجزء الأكبر من الخسائر في حال تعثر القرض.

ومن نتائج وجود هذه الكفالات (وهي محصورة بخمسة قطاعات: الزراعة والصناعة والإنتاج الحرفي والسياحة والتقنيات المتطورة)، توسعت تغطية المصارف لحاجات الأعمال المنطلقة Start Ups والمؤسسات التي تريد توسيع أعمالها في جميع أنحاء البلاد، وكذلك توسعت تغطية المصارف لحاجات المؤسسات في هذه القطاعات في المناطق الغير وسطية والبعيدة.

هنالك عدة برامج تغطي حاجات مختلفة. فهناك برنامج كفالات الأساسي وسقف القرض فيه ٣٠٠ مليون ليرة لبنانية لمدة سبعة سنوات مع فترة سماح تصل إلى سنة كاملة. وهناك برنامج كفالات الإضافي وسقفه ٦٠٠ مليون ليرة لبنانية، وبرنامج كفالات للابتكار. كما يوجد برنامج خاص لزراعة الأشجار المنتجة مدته ١٠ سنوات مع فترة سماح لثلاث سنوات، وبرنامج الطاقة البديلة مدته ١٥ سنة، الخ...

وجميع هذه القروض تستفيد من إعفاءات للمصارف من استعمال الاحتياطي الإلزامي من قبل مصرف لبنان، ودعم للفوائد من الخزينة من خلال مصرف لبنان، مما يجعل كلفة الفوائد منخفضة.

ويمكن مراجعة البرامج على موقع الشركة www.kafalat.com.lb

إن قروض كفالات هي فقط جزء من منظومة للقروض التي يمكن لأبناء المناطق اللبنانية أن يستفيد منها.

فهنالك قروض من مؤسسات القروض الصغيرة جدا Micro Credit وتعاونية CLD موجودة معنا هنا.

وهنالك القروض من الصندوق الأوروبي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والموجود معنا كذلك، وتغطي قروض تصل إلى ٦٥ مليون ليرة لبنانية للقرض الواحد، وتشمل القطاعات الأخرى كالخدمات والتجارة والمهن الحرة مثلا. وقد قام الصندوق السنة الفائتة بإنشاء برنامج «كفالة» للقروض من ضمن سقف قروضه ويشمل جميع القطاعات ويعمل من خلال عدد من المصارف.

كذلك هنالك القروض المصرفية المدعومة من مصرف لبنان وتغطي نفس القطاعات التي تشملها شركة كفالات، وتبلغ قيمة هذه القروض ابتداء من ٥٠ مليون ليرة لبنانية حتى ١٥ مليار ليرة لبنانية، ولكن على المقترض أن يؤمن الضمانات المطلوبة.

وعرض هذه الاحتمالات لا يشمل جميع البرامج في البلاد.

إذن، يمكن القول أن إمكانية التمويل موجودة وموجودة بعدة أشكال.

انطلاقا من هذا الواقع، وللاستفادة من وجود مصادر التمويل هذا، نقترح عليكم التعاون مع هيئات في المناطق تعنى بتعريف أصحاب المشاريع، أي المقترضين المحتملين، بمصادر التمويل وتسهيل أمور الوصول إلى هذه المصادر.

كذلك نلفت الانتباه من خبرتنا في مناطق عدة من البلاد أن وجود مشاريع اقتصادية ناجحة خاصة المشاريع ذات الطابع التعاوني أو التي تشمل مجموعة من المستفيدين يكون حافذا ومصدر دفع لنهوض أفراد ومجموعات أخرى للقيام بمشاريع اقتصادية متنوعة مما يعطي هذه المناطق اتجاها صعوديا في الاقتصاد والمجتمع. وكمثل على ذلك دعينا المهندس كميل فخري ليتكلم عن تعاونية Coteaux Heliopolis والنشاطات الاقتصادية في منطقة دير الاحمر – عيناتا.

كفالات

الدكتور خــاطر جورج أبي حبيب

كلمة الأستاذ
أنطوان ديب شمعون

الموضوع: دور صندوق الإسكان في التنمية

١ - أضيف إلى ارضي هويتي:

- ارضي بيتي هما هويتي

٢- التطور التاريخي للمسكن:

- المغاور والكهوف
- الخيام المتنقلة: الرحّل، أي لا استقرار ولا موطن

عندما أصبح المسكن مرتبطاً بالأرض بدأنا نتكلم عن المجموعات السكنية في نطاق جغرافي محدد وعن التطور الحضاري مما يثبت أن وجود المسكن يعطي للأرض ميزة الثبات والاستمرارية

٣- أبعاد المسكن:

- البعد الاجتماعي
- البعد الوطني
- البعد القومي (تهويد مدينة القدس يتم عن طريق تهويد المساكن)
- البعد الاقتصادي: أهمية عنصر البناء في الدورة الاقتصادية

٤- مؤسسات الإقراض السكني

- مصرف الإسكان
- المؤسسة العامة للإسكان التي حلّت محل الصندوق المستقل للإسكان
- التعاونيات السكنية
- المصارف التجارية

عبثاً نحاول تأسيس وبناء مستقبل، اذا كنا نشعر بحالة المؤقت

الأستاذ أنطوان ديب شمعون

كلمة الأستاذ

محمد أحمد عرابي

الموضوع: دور البلديات في التنمية المستدامة: تجربة صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

تعريف صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

- نتاج لمعاهدة الشراكة المتوسطية–الأوروبية الموّقعة بين الاتحاد الأوروبي والحكومة اللبنانية عام ١٩٩٩ بهدف التخفيف من حدة الفقر، عبر:

  – **مكون خلق فرص العمل**، لدعم الأفراد والمؤسسات الصغيرة.

  – **مكون التنمية المحلية**، لتعزيز قدرات البلديات وتحسين الواقع الاقتصادي والاجتماعي للتجمعات والبلدات الأكثر فقرا.

- بداية العمل الفعلية للصندوق عام ٢٠٠٣.
- يعمل الصندوق حاليا باستقلالية تحت مظلة مجلس الإنماء والإعمار، نحو الاستقلالية التامة.

التنمية المستدامة

من النمو الاقتصادي إلى التنمية الشاملة المتكاملة بالمشاركة ثم المستدامة بضغط الحفاظ على الموارد الطبيعية.

ركائز التنمية البشرية المستدامة وفق تجربة الصندوق:

- الإنسان: تمكين، توفير فرص متكافئة، مشاركة كافة فئات المجتمع، تضامن، ثقة وتعاون متبادل، وانتماء.
- الموارد المادية والمالية: الأرض، المواد العينية، والأموال.
- الإدارة: البلدية، مؤسسات المجتمع المدني، الشفافية، المساءلة وتداول السلطة والاستمرارية.
- الرؤية والخطة.
- دور القطاع الخاص.

ولماذا البلديات؟

- إدارة محلية منتخبة تمارس صلاحياتها ضمن نطاقها الجغرافي. (المادة الأولى من قانون البلديات)
- يجوز للمجلس البلدي ضمن منطقته، أن ينشئ أو يدير بالذات أو بالواسطة أو يسهم أو يساعد في تنفيذ العديد من الأعمال والمشاريع ذات الطابع التربوي والصحي والثقافي والرياضي والاجتماعي والاقتصادي. (المادة ٥٠)
- دعم المبادرات المحلية وتشجيع المشاركة والحوار على نطاق محلي وجماعي في النطاق المشترك.

أهم المعوقات

- غياب الرؤية والخطة على المستوى الوطني والمحلي.
- الاصطفافات العائلية والطائفية والمذهبية والسياسية.
- فردية الرئيس والغياب الفاعل لأعضاء المجلس البلدي.
- الأنانية، غياب التعاون والتطوع وعلاقات المصالح الضيقة والنفعية.

- حجم الحاجات مقابل ندرة الإمكانات وأولوية الخدمات.
- لا استمرارية في الإدارة.
- سلطة الرقابة، والمركزية.
- غياب التكامل والتنسيق بين المركزي والمحلي.
- ضعف القطاع الخاص والاستثمارات.
- غياب الاستقرار الأمني.

الأستاذ محمد أحمد عـــرابي

كلمة الأستاذ
باتريك موسى عتمة

الموضوع: صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية: نبذة عن مكوّن خلق فرص العمل

- التحديات الرئيسية التي تواجه أصحاب المصالح الصغيرة والمتوسطة
- عدم توفر خطط عمل ودراسة جدوى للتقدّم بطلب قرض لدى المصارف.
- عدم توفّر الضمانات اللازمة لتغطية القرض.
- عدم الإلمام بالإجراءات اللازمة للتقدّم بطلب للحصول على قرض أعمال.
- الحصول على التمويل لتوسيع وتطوير مصالحهم التجارية.

الهدف:

- خلق فرص عمل جديدة.
- إنخراط أصحاب المصالح الصغيرة في النظام المالي من خلال تسهيل حصولهم على قروض أعمال.
- مساعدة المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة أن يصبح لها تاريخ مالي(Financial Credit History)

المجموعة المستهدفة:

- أصحاب المصالح الغير مستفيدين من تسهيلات مصرفية تجارية مسبقاً.
- القطاعات المسجّلة و غير المسجّلة رسمياً.
- أصحاب المصالح في المناطق المهمّشة إقتصادياً
- آلية عمل مكون خلق فرص العمل
- تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر قروض أعمال من خلال مصارف شريكة مع الصندوق.
- تأمين خدمات استشارات أعمال للذين تتوفّر فيهم فرص الإستفادة من القروض.
- يؤمّن مكوّن خلق فرص العمل فرصة الحصول على قروض للمشاريع الصغيرة و المتوسّطة
- احصاءات خاصة بمكوّن خلق فرص العمل حتى نهاية أيار ٢٠١٤
- دعم ٧,٩٦٦ مشروع
- خلق اكثر من ٥,٥٠٠ فرصة عمل
- دعم ٢,٧٢٥ مشروع مستفيد من خدمات إستشارات ألاعمال
- دعم ٨٦١ مشروع جديد
- دعم ١,٣٤٠ مشروع تملكه نساء

الأستاذ باتريك موسى عتمة

كلمة رئيس اتحاد بلديات منطقة جزين
السيد خليل جان حرفوش

الموضوع: إتحاد البلديات والتعاون بين القطاع العام والخاص

- ملخص عن الخطة الاستراتيجية والمشاريع قيد التنفيذ المنبثقة عنها.
- إشراك المجتمع المدني من خلال إنشاء لجان.
- الشراكة مع القطاع الخاص من خلال إنشاء ثلاث شركات:
    - Knee Roots لتطوير السياحة
    - ARDI لشراء وتطوير العقارات
    - JAZ لتطوير الزراعة
- إنشاء THINK TANK

الأستاذ خليل جان حرفوش

كلمة التعاونيّة اللبنانيّة للإنماء م.م.

الأستاذ سارج روبير عويس

الموضوع: القروض الصغيرة أداة للمحافظة على الأرض (CLD)

إنّ أبرز ما يفتقر إليه لبنان، هو تكريس سياسة ترتكز على التحوّل من **فكرة «المساعدة الاجتماعيّة» إلى ثقافة «النهضة الاقتصادية»**.

بالفعل، وبهدف حلّ الأزمات المتعدّدة التي تواجه المواطن البعيد عن مركز القرار، لا بدّ من التخطيط، والتثقيف، والإرشاد، و**خلق فرص عمل من أجل نهضة اقتصاديّة شاملة ومتوازنة.**

وإن التعاونيّة اللبنانيّة للإنماء التي تأسسّت خلال العام ١٩٩٢، وبعد أن أيقنت بأنّ غالبيّة المواطنين في الأطراف بدأوا يتخلّون عن جذورهم، ويندفعون نحو بيع ممتلكاتهم للنزوح نحو المدن أو الهجرة، وضعت برنامجاً خاصاً «بالقروض الصغيرة» بهدف تعزيز الثقة لدى المواطنين المشار إليهم وحثّهم عل العمل والإنتاج.

وقد تبيّن من خلال هذه التجربة طوال السنوات الإثنين وعشرين، بأن القرض الصغير قد شكّل أداةً فاعلة كرّس التحوّل من **ذهنيّة الإنهزام والاستسلام للواقع المرير نحو الفكر العملي الإنتاجي** الذي يؤدّي إلى التمسّك بالجذور، والتعلّق بالأرض، ورفض فكرة التخلّي عن الممتلكات.

والحقيقة أن تقنيّة القروض الصغيرة السهلة والميسّرة والمتاحة أمام الجميع على حدّ سواء التي تسمح للمستفيد منها بالعمل وبتطوير مشروعه، تؤدّي إلى تحسين دخل المقترض ومستوى معيشته، وبالتالي لا يعود هناك من مبرّر لبيع الممتلكات بحثاً عن المال لتأمين المعيشة، لا بل أكثر من ذلك، إنّ اثمان العقارات المباعة، تنتهي وتُستهلك خلال أوقات محدّدة مهما طالت، في حين أنّ العمل والإنتاج، يفسحان المجال أمام المقترض بتأمين دخلاً مستمراً ودورياً يؤمّن تغطية مصاريف ومستلزمات الحياة اليوميّة، كما يسمح بالتوازي بالمحافظة على الأرض.

تسلّمون معي بأن قرضاً بقيمة خمسة وعشرين ألف دولار أميركي، ممتدّ على خمس سنوات، بفائدة ٥ ,٦٪، من شأنه تغيير الواقع المادي للمستفيد منه سيّما أنه يستثمر في القطاع الإنتاجي الذي يبرع فيه.

وفي ما يلي عرضاً للقروض التي منحتها التعاونيّة اللبنانيّة للإنماء خلال السنوات الثلاث الأخيرة (٢٠١١ – ٢٠١٢ – ٢٠١٣).

أولاً: في مقدار هذه القروض

إنّ قيمة هذه القروض بارتفاع مستمرّ، ما يؤكّد نجاح البرنامج. وقد بلغ مجموع القروض التي منحتها التعاونيّة منذ العام ١٩٩٢ لغاية تاريخه حوالي **اثني عشر مليون دولاراً أميركياً** توزّعت على حوالي **ألف ومائتي** عائلة.

ثانياً: في توزيع القروض على المناطق

إنّ طلبات القروض في محافظتّي النبطّية والشمال مرتفعة وهذا دليل على ثقة المقترضين بأن تقنيّة القرض الصغير مثمرة وفاعلة.

ثالثاً: في نسبة الشباب المستفيدين من القروض (بين ١٨ و٣٥ سنة)

إنّ نسبة مشاركة الشباب تزداد تباعاً وهو مؤشرّ يشجّع بدوره.

رابعاً: في نسبة القروض المتكرّرة (Repeated Loans)

القروض المتكرّرة تؤكّد بأن المستفيدين منها قد أيقنوا بأن الإنتاجيّة وحدها كفيلة بتأمين الاستمراريّة.

خامساً: في نسبة المقترضين النساء

إن تقنّية القرض الصغير بمتناول العنصر النسائي أيضاً التي بدأت تنكبّ على مساعدة ربّ العائلة في الإنتاج.

سادساً: في شهادة أحد المقترضين

أخيراً، تسلّمون معي اليوم بأن اللبنانيين عامةً والمسيحيّين خاصةً يعيشون فترة خوفٍ من المستقبل ومن المخّطط الشبح الذي يُسوّق والهادف إلى تكريس التطرّف والتعصّب والتمذهب، ولربّما التعاونيّة اللبنانيّة للإنماء تحاول من خلال نشاطها إلى التخفيف من هذا الهاجس وتشجيع المسيحيّين على ضرورة التمسّك بالأرض، لا ندّعي إطلاقاً بأنّنا أوجدنا الحلّ الجذري، ولكنها محاولة ناجحة انطلقت من حكمة جبران خليل جبران: **ربّ همّةٍ أحيت أمّةً.**

التعاونية اللبنانية للإنماء م.م.
الأستاذ سارج روبير عويس

توصيـات

مؤتمر «أرضي هويتي»

إن الرابطة المارونية التي أولت منذ سنوات موضوع الارض اهتماماً بارزاً، وضعت خلال السنة الاولى من ولاية المجلس التنفيذي الحالي المنتخب بتاريخ ٢٣/ ٣/ ٢٠١٤ دراسات معمقة حول هذه البيوعات، ووجوب تعديل قانون تملك الاجانب، وطرق معالجة البيوعات الشاسعة للاراضي بين الطوائف المختلفة، بما يصون الهوية والكيان، ارتأت عبر قرار صدر عن مجلسها التنفيذي بتاريخ ١٣/ شباط/ ٢٠١٤ عقد مؤتمر حول هذا الموضوع، ليكون منطلقاً لعمل توجيهي وتشريعي يضع حداً للتبدل الديموغرافي والجغرافي الذي أضحى يهدد نظام لبنان والكيان.

فإنفاذاً للقرار المذكور، قامت الرابطة المارونية بتاريخ ٥/ ٧/ ٢٠١٤، وبرعاية صاحب الغبطة والنيافة الكاردينال مار بشارة بطرس الراعي ممثلا بسيادة المطران انطوان نبيل العنداري، بعقد مؤتمرها الاول «أرضي هويتي»، بحضور حوالي ٥٥٠ شخصية لبنانية، يتقدمهم رجال دين وممثلون عن أحزاب الكتائب اللبنانية، التيار الوطني الحر، القوات اللبنانية، والوطنيين الاحرار والمردة، بالاضافة الى حشد من شخصيات سياسية ونقابية واعلامية واتحاد روابط مسيحية وعدد من رؤساء وأعضاء البلديات اللبنانية.

في بدء المؤتمر كانت كلمة الافتتاح لرئيس الرابطة المارونية النقيب سمير أبي اللمع، الذي شدد على أن هذا المؤتمر أرادته الرابطة المارونية من أجل لبنان،

كل لبنان، لا من أجل فئة فيه. فالموارنة لا يملكون في لبنان سوى مشروع الدولة اللبنانية، وهم لم يحملوا طوال تاريخهم، الا مشروع الوطن الحاضن لكل ابنائه، ولو لم يكن الامر كذلك، لما ناضلوا خلال الحرب العالمية الاولى في سبيل قيام لبنان بحدوده الحاضرة. وأضاف أن لبنان يعاني اليوم من أزمات سياسية واقتصادية تهدد هويته السكانية والجغرافية، فمع اللاجئين النازحين أضحى نصف السكان في الوطن من غير اللبنانيين، وتحت ضغط الحاجة والاغراءات المشبوهة، صارت الارض عقاراً محللاً للبيع، ليس فقط بين اللبنانيين، بل من غرباء يتفوقون على اللبنانيين بقدرتهم الشرائية، ويجدون في ارض لبنان ما لا يجدونه في أوطانهم.

وتابع «أرضي هويتي»، نريده مؤتمراً علمياً، مسنداً الى وقائع وأرقام وقوانين، تحدّد المخاطر بكل عقلانية، فلا نخضع للهلع غير المبرر، ولا نغفلً الاخطار الحقيقية المهددة للنظام والكيان.

وفي هذا السياق، ومن أجل لبنان المستقبل، وجب على اللبنانيين مسلمين ومسيحيين أن يبتدعوا ملحقاً تاريخياً يعطي لصيغة العيش بعداً مدنياً، يوجه الولاء للوطن اولاً ولصيغة الوحدة الوطنية القائمة على لامركزية تنمّي المناطق جميعها بالتساوي، وتؤمن للصيغة التعددية الحضارية أفقاً توافقياً.

بدوره، ألقى الامين العام للرابطة المارونية المحامي فارس أبي نصر كلمة، تحدث فيها عن التلاعب المقصود بالجغرافيا والديموغرافيا لتغيير هوية لبنان، وحمّل القيادات السياسية والدينية والحزبية على اختلاف إنتماءاتهم مسؤولية التصدي لهذا المخطط. وقال أن الرابطة المارونية قررت أن تقاوم بالعلم والقانون، حفاظاً على التوازن الديموغرافي ودفاعاً عن الارض والهوية، موضحاً إن الرابطة المارونية أنشأت في العام ٢٠٠٩ لجنة الطوارىء للتصدي لبيع الاراضي والتعدي على الاراضي ما بين اللبنانيين، فوضعت حداً لبعض العمليات المشبوهة وأجهضتها بما تملك من وسائل. وفي السياق نفسه، فأن لجنة الطوارىء بالتعاون مع العديد من البلديات تشجع مشاريع التنمية في العديد من المناطق باعتبارها،

رادعاً أساسياً لبيع الارض، كما أن لجنة الدراسات الدستورية والقانونية أعدّت مشروع قانون للتصدي للبيوعات المشبوهة. وفي ختام كلمته، وجه التحية للمجالس البلدية الحاضرة للمؤتمر باعتبارها الركن الاساسي في الدفاع عن الارض، وهي تمثلت بهذا المؤتمر بما يزيد عن ١٧٠ بلدية».

بدوره ذكّر ممثل البطريرك الماروني المطران نبيل العنداري بما ورد في المجمع الماروني «من أنه إذا ربح الماروني العالم كله وخسر أرضه التي تكوّنت فيها هويته التاريخية، يكون قد خسر نفسه». وتابع: «الموارنة، في علاقتهم بالارض، عبر الزمان والمكان، هم أبناء الجبال والوديان، طبعوا فيها وأخذوا منها القسوة والحدة. ومع تنامي الهجرة من الجبل والريف الى المدن والسواحل، أصبحت تتجاذبهم اليوم جدلية التنازع بين التطلب والشدة، والتساهل والسهولة. تمسك الماروني، عبر تاريخه بأرضه، فاعتنى بها في الزرع والعمل والبناء، كمن يحتفل به بطريقة أسرارية، أضاف: «أن قيمة الارض في روحانيتنا ووجداننا لم تعد ملكا نتصرف به على هوانا، بل هي عطية من الله بإرث من الآباء والأجداد. هذا الإرث هو أشبه بوديعة ثمينة او ذخيرة مقدسة، والتعامل مع هذا الإرث هو أكثر بكثير من الثمار والمواسم المادية. لقد أصبحت الارض ذاكرة حية تؤكد هويتنا الخاصة وتواصلنا بالتاريخ، والحفاظ عليها هو حفاظ على هذا الإرث الشخصي والجماعي والوطني. انها أمانة استلمناها من آبائنا ونسلمها بدورنا الى أولادنا دون استبدال او تبديد، مرددين قول نابوت البزراعيلي للملك آحاب في سفر الملوك الاول: «معاذ الله ان أبيعك ميراث آبائي». واليوم أين نحن من تجذرنا وأمانتنا لأرضنا وقدسيتها، هل نترك الساحة لباعة الهيكل يتاجرون بها لنستفيق يوماً، وهو ليس ببعيد، لنصبح أغراباً في ديارنا.

وبعد كلمة سيادة المطران عنداري، شكر رئيس اللجنة الاعلامية عضو اللجنة التنفيذية السيد انطوان قسطنطين الحضور مثنياً على النشاط الى ما قام به كل من رئيس الرابطة والامين العام الاستاذ فارس أبي نصر، وأعضاء المجلس التنفيذي في إنجاح هذا المؤتمر، معلناً المباشرة بأعمال لجانه.

امتدت أعمال المؤتمر يوماً كاملاً عالج خلالها المؤتمرون المواضيع الآتية:

- التبدل الديموغرافي والجغرافي في لبنان
- القوانين والمراسيم وتعديلاتها ومشاريع القوانين المقترحة
- الإنماء المتوازن والتنمية المستدامة في مختلف المناطق
- مصادر التمويل: هبات وقروض ميسّرة

وبعد نقاشات مستفيضة شارك فيها رجال إختصاص وبعض الحضور، صدر عن المؤتمرين التوصيات الآتية:

- وجوب إستصدار أنظمة ووضع خطط قانونية وعملانية تضع حداً لخطر التبدل الجغرافي والديموغرافي الذي يهدد لبنان في هويته.
- التصدي للعمليات المشبوهة في بيع الاراضي، ودعوة مجلس الوزراء الى إنشاء لجنة وزارية مهمتها مراقبة هذه العمليات.
- تعديل قانون الشفعة، بحيث يصار الى منع عمليات البيع التي من شأنها أن تؤدي الى فرز وانحسار مجموعة من اللبنانيين في منطقة معينة، وحلول مجموعة أخرى مكانها.
- سريان حق الشفعة على العقارات المبنية وغير المبنية، واعطاء المجالس البلدية والمنتسبين اليها صلاحية تملك العقارات بواسطة الشفعة.
- تعديل قانون الملكية العقارية لناحية بيع الاراضي اللبنانية من الاجانب، وحصره عبر تنظيم عقود مساقاة ولفترة محددة.
- الاصرار على متابعة تنفيذ الحكم الصادر عن مجلس شورى الدولة، طعناً بمرسوم التجنس الصادر العام ١٩٩٤.
- رفع توصية الى وزارة الخارجية لتسريع تسجيل معاملات اختيار الجنسية اللبنانية، وإقرار حق المنتشرين في الاقتراع في بلدان اقامتهم، وإقرار قانون استعادة الجنسية للمتحدرين من أصل لبناني.

- تشجيع توأمة البلديات اللبنانية فيما بينها، على المستويات الاجتماعية والثقافية والامنية.
- تشجيع المشروع الاخضر في تمويل المزيد من المشاريع الحيوية للبلدات والقرى اللبنانية النائية سبيلاً لشدّ المواطن الى أرضه، كما وتشجيع قيام التعاونيات على أنواعها.
- التعاون مع أوقاف الأبرشيات والأديرة في إنشاء المشاريع الزراعية ومشاريع تربية المواشي وتصنيع المنتجات الغذائية.
- تحفيز دخول الشباب المسيحي الى القطاع العام، والانخراط في الجيش والقوى الامنية.
- تشجيع الشباب المسيحي على الزواج والإنجاب وتوفير الضمانات المعيشية والسكنية والصحية لهم.
- تعزيز دور البلديات والتعاونيات في التنمية المستدامة.
- التنسيق مع المؤسسة المارونية للانتشار والمجلس العام الماروني والمؤسسات والمجالس المارونية كافة لتحقيق الاهداف المشتركة.
- العمل على تحقيق اللامركزية الادارية الموسعة.
- العمل على إنشاء الصندوق اللبناني لدعم صمود المواطن في أرضه.

الفهرس

جلسات المؤتمر

الجلسة الأولى:

الجلسة الثانية:

الجلسة الثالثة:

الجلسة الرابعة: